

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٢٥

الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

البند ٢١ من جدول الأعمال

العملة والترابط

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/68/190)

مذكرة من الأمين العام (A/68/162)

مشروع القرار (A/68/L.5)

المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٩/٦٧
المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ويشرفني كثيرا أن أكون هنا اليوم في بداية هذا الحوار الرفيع المستوى المهم، الذي يعقد ليومين حول الهجرة الدولية والتنمية، لمناقشة موضوع يؤثر على كل بلد في العالم تقريبا. والمأساة الأخيرة، التي وقعت الخميس الماضي، قبالة سواحل صقلية تذكير محزن بالسبب الذي يجعل مناقشاتنا بشأن الهجرة، وخصوصا حماية المهاجرين ورفاهيتهم، أمرا حاسما وعاجلا.

وأود أن أبدأ ملاحظاتي اليوم بالإشارة إلى بلدي، الدولة النامية الجزرية الصغيرة أنتيغوا و بربودا، حيث الهجرة لعنة و نعمة على حد سواء. إننا بلد منشأ، لذلك نحرمانا الهجرة من العمال المهرة الذين نحن بحاجة إليهم من أجل تنميتنا، من المعلمين والمرضى والتقنيين وما إلى ذلك. ولكن بالنظر إلى الوجه الآخر من هذه المسألة، فإن بعضا من مواطنينا الذين يعيشون ويعملون في الخارج، يستثمرون وينخرطون في التجارة و يقيمون مشاريع تجارية عند عودتهم إلى الوطن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحرارة بجميع الحاضرين في هذا الحوار الرفيع المستوى، الذي يتمثل موضوعه العام في "تحديد تدابير ملموسة لتعزيز الاتساق والتعاون على جميع المستويات، بهدف زيادة فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على السواء وزيادة ربط الهجرة الدولية بالتنمية الذي يعد أمرا مهما، مع الحد من آثارها السلبية". ويعقد هذا الاجتماع وفقا للقرارين ٢٢٥/٦٣،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1349785 (A)



صحيح. وأسارع الى القول بأن هذه الإدارة مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

حققنا بعد مرور سبع سنوات، تقدما كبيرا. أولا، في الأمم المتحدة، ونواصل تحقيق التقدم، والاتفاق على العديد من الجوانب المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية و حماية المهاجرين، مع زيادة الوعي الدولي بشأن أهمية هذه المسألة. وقد جرى اعتماد عدد من القرارات في اللجنتين الثانية و الثالثة للجمعية العامة، ولا يزال العمل المتصل بالهجرة مستمرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ثانيا، يشكل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي أنشئ بعد الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦، بالنسبة لنا مكانا لإجراء مناقشات غير رسمية، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون بين الدول. ثالثا، يعمل المجتمع المدني أكثر من أي وقت مضى بشكل وثيق مع الدول الأعضاء، في إطار سعيها لإيجاد حلول عملية للتحديات الملموسة. وفي جلسات الاستماع غير الرسمية التي عقدت يوم ١٥ تموز/يوليه، تحضيراً لهذا الحوار، قدم لنا المجتمع المدني خطة مركزة عملية المنحى خلال السنوات الخمس المقبلة. رابعا، تنسق منظومة الأمم المتحدة عملها بشأن الهجرة على نحو أفضل، من خلال المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وثمة الآن تعزيز للتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. خامسا، تقوم الدول الأعضاء مستلهمة من تلك التطورات الجديدة، واستجابة للحقائق على أرض الواقع، بتجربة العديد من السياسات المبتكرة فيما يخص الهجرة.

في ٢٥ حزيران/يونيه، عقد سلفي السيد فوك يريميتش، حلقة نقاش حول الهجرة الدولية والتنمية، حددت بوضوح التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. وذكرنا المحاضرون بإمكانيات الهجرة كقوة دفع للتنمية وبالعقبات التي لا يزال يواجهها المهاجرون، و اعترفوا بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٦. من خلال تعلمنا من تجاربنا في السنوات السبع الماضية، يجب

لقد تلقينا في عام ٢٠١٢، ٢٢ مليون دولار تشكل قيمة تحويلات المهاجرين. وفي نفس الوقت، يقدم أيضا الأشخاص الذين يتركون شواطئنا إسهامات هامة في بلدان مقصدهم، حيث يوفرون مهارات تشتد الحاجة إليها هناك، و بذلك يعززون النمو. ولكننا أيضا بلد مقصد، يستقبل الآلاف من المهاجرين القادمين من العديد من الجزر الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي. وهم يسهمون في إحداث التنمية الوطنية والعمل على بناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

سوف تركز الجمعية العامة خلال اليومين المقبلين، على هؤلاء الأفراد وغيرهم الكثيرون من جميع أنحاء العالم الذين يغادرون منازلهم بحثا عن فرص أفضل. وبجدسنا، نعلم أن هذه الرحلات إلى أراض جديدة تتيح إمكانية الحصول على مكافآت كبيرة، و قد غامر أغلبنا، إن لم يكن كلنا من أوطاننا. ولكن كيف يمكننا التأكد من أن الهجرة تفيد الأفراد فضلا عن المجتمعات و البلدان المعنية، مع التقليل من السلبيات ؟

كما يذكر البعض هنا، قررت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بموضوع عام يتمثل في ”تحديد تدابير ملموسة لتوطيد الاتساق والتعاون على جميع المستويات من أجل تعزيز فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على السواء وتمتين الصلات المهمة التي تربطها بالتنمية، مع تقليص آثارها السلبية في الوقت نفسه“. وقد شكل ذلك القرار نقطة تحول في الرحلة التي بدأت قبل سبع سنوات، في عام ٢٠٠٦، مع عقد أول حوار رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع. واتفقنا بأن الهجرة، التي لطالما اعتبرت مسألة حساسة للغاية، تستحق، بل تتطلب، اهتمامنا وبذل جهودنا الجماعية. كما اتفقنا أيضا بأن الهجرة ليست اقتراحا يقوم على منطق الربح والخسارة، ولكنه اقتراح يمكن للجميع الاستفادة منه، شريطة إدارة الهجرة بشكل

المهاجرين لا تحظى بتقديرنا فحسب، بل بتقدير عامة الناس أيضا. ونتحمل مسؤولية هامة عن توجيه الرسالة المناسبة. كما نتحمل مسؤوليات خاصة عن أشد المهاجرين ضعفا، لاسيما المهاجرين غير الموثقين، والنساء، والأطفال، والشباب، والمهاجرين المشردين في خضم الأزمات الإنسانية. ”الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“، تلك الكلمات المقتبسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تصدق أيضا وبصورة خاصة على أكثر من ٢٣٠ مليون من المهاجرين الدوليين.

وينعقد الحوار بشأن الهجرة والتنمية في وقت حاسم بالنسبة للأمم المتحدة، إذ ننخرط فيما قد يكون أكبر مشروع للمنظمة حتى الآن، وهو وضع خطة للتنمية العالمية تقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدت الأعوام السبعة الماضية أن حسن إدارة الهجرة يحّد من الفقر ويعزز رأس المال البشري ويساهم في التنمية العالمية. ففي عام ٢٠١٢، أرسل المهاجرون أكثر من ٤٠٠ بليون دولار من التحويلات المالية، مقابل ١٢٦ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية. كما ساهموا في نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيا. وبينما تناقش الجمعية معايير النموذج الإنمائي الجديد، يجب علينا أن نكفل إيلاء الهجرة المكانة التي تستحقها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتيح الحوار فرصة هامة للقيام بإسهامات حيوية في ذلك المسعى. وخلال اليومين القادمين، ستعرض الدول الأعضاء تجاربها الوطنية، وستشاطر منظوراتها وأفضل الممارسات لديها. وستتفق على العديد من الأمور، ومما لاشك فيه أنها ستختلف على أمور أخرى. وأنا على ثقة بأن مداولاتها ستستند إلى الوعي بالمسؤوليات المشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد عن إدارة الهجرة بصورة منصفة. والتزامنا التزام يتسق مع

علينا الآن اتخاذ الخطوة التالية. ونتمشى مع موضوعنا العام، يجب أن ينصب تركيز اجتماعنا أولا وقبل كل شيء على التدابير العملية والاستجابات. ويعني ذلك وضع أهداف واقعية، والالتزام بالتنفيذ ورصد التقدم. باختصار، يجب علينا مساءلة أنفسنا فيما يخص متابعة حوارنا، وإلا سيظل حوارنا مجرد كلام.

منذ أول حوار رفيع المستوى جرى في عام ٢٠٠٦، تغيرت ملامح الهجرة. وتغيرت الأنماط العامة للهجرة العالمية. وفي أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، تباطأت معدلات الهجرة، بينما ظهرت وجهات جديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي بعض المناطق، فإن التنقل داخل المنطقة آخذ في الارتفاع. وتزِيل اتفاقات مثل السوق والاقتصاد الموحدان للجماعة الكاريبية، العقوبات التي تحول دون التدفق الحر للمهارات والعمل ورأس المال. وقد أدخلت السوق الجنوبية المشتركة، تدابير لتعزيز حرية حركة مواطنيها. وبالإضافة إلى التنقل المفتوح للمواطنين، وضع الاتحاد الأوروبي معايير قابلية نقل المعاشات التقاعدية والاستفادة من الرعاية الصحية. على الصعيد العالمي، شهد المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات المتعلقة بأسعار الغذاء والوقود والأسواق الاقتصادية والمالية، أثرت على بلدان العالم بأسره. وقد تعافت بعض البلدان مرة أخرى محققة معدلات نمو مثيرة للإعجاب، في حين كان البعض الآخر بطيئا في التعافي.

وقد كانت الآثار على المهاجرين متفاوتة؛ فبعضهم اضطروا للعودة إلى ديارهم عندما فقدوا وظائفهم في الخارج، بينما ظهرت أمواج جديدة من المهاجرين.

وأدت تداعيات الأزمة إلى تجدد ظهور العنصرية والتمييز والتعصب. فخلال فترات الركود الاقتصادي، من السهل أن يصبح المهاجرون أكباش فداء. ويجب علينا أن نرفض ذلك رفضا قويا. وينبغي أن نضاعف جهودنا لنكفل أن إسهامات

مشترك بشأن أهمية الهجرة لتحقيق التنمية، وعلى حماية حقوق المهاجرين. وقد كان ذلك التقدم ممكنا بفضل أجواء الثقة التي أوجدناها في المنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية.

إن شكل الهجرة يتغير. فاليوم أكثر من أي وقت مضى، تتزايد الأماكن التي يقصدها المهاجرون ويأتون منها. ونصف عدد المهاجرين تقريبا من النساء. ويقل عمر كل مهاجر من ١٠ مهاجرين عن ١٥ سنة، و٤ من بين كل ١٠ مهاجرين يعيشون في البلدان النامية. وبالنظر إلى تلك الحقائق المعقدة، ينبغي أن نتعاون بشجاعة واستبصار، مُدركين أن إجراءاتنا سيكون لها أثر على ملايين النساء والرجال والأطفال. وفي تقرير (A/68/190) إلى الجمعية العامة، أقتراح خطة طموحة من ست نقاط لجعل الهجرة تعود بالنفع على الجميع: المهاجرين ومجتمعات المنشأ ومجتمعات المقصد على حد سواء. وأود أن أوجز رؤيتي.

أولا، يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهود لحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. وغالبا ما يعيش المهاجرون حائقين من أن يصبحوا ضحية "الآخر"؛ وبفرص تكاد تكون منعدمة للوصول إلى العدالة؛ أو من أن تُحتَجَزَ روايتهم وجوازات سفرهم من لدن رب عمل عديم الضمير. ولا يمكننا أن نبقي مكتوفي الأيدي. ينبغي لنا أن نقضي على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين، بما في ذلك أشكال التمييز المتعلقة بظروف العمل والرواتب. وينبغي أن نوجد المزيد من القنوات للهجرة الآمنة والمنظمة، ونسعى إلى إيجاد بدائل للاحتجاز الإداري للمهاجرين. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وتنفيذها تنفيذا فعالا، بما في ذلك اتفاقية منظمة الهجرة الدولية المعنية بالعمل اللائق لخدم المنازل والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما أحث الدول الأعضاء على الانفتاح على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية.

مبدأ الكرامة الإنسانية ويحتفي بالقوة التحويلية لعبقرية الإنسان وروح المبادرة لديه ومثابرتة؛ وإيماننا المشترك بسيادة القانون وضرورة امتثال الناس له؛ وإدراكنا أن المجتمعات التي تغلق على نفسها تواجه الجمود والانتكاس، بينما تجني الثمار تلك المجتمعات التي تحتضن التنوع وتفتح على الفرص؛ والأهم من ذلك، إصرارنا على تحسين الأحوال المعيشية لملايين الرجال والنساء والأطفال المتأثرين بالهجرة على أساس يومي.

التغيير ليس بالأمر الهين أبدا. فهو يتطلب الصبر، والمثابرة، وإيماننا راسخا بقدرة جميع الناس على التعايش السلمي. وينبغي أن نستمتع لبعضنا البعض، ونتعاون، ونعزز التوافق في الآراء، ونفتح آفاقا جديدة. وأنا على ثقة بأننا سنرقى إلى مستوى المناسبة. ومعرض علينا الآن نص مشروع الإعلان، الذي أفهم أنه حظي فعلا بتأييدنا. وأود أن أشكر وفد المكسيك على إسهامه القيم في تحقيق تلك الوثيقة. وفي الختام، أتمنى للجميع مناقشة مثمرة. أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ كلمتي، لا يسعني سوى أن أقول يكفي أن ننظر إلى عناوين أخبار هذا الصباح لندرك الأهمية الكبيرة لهذا الحوار. فقد أفادت الأنباء بموت عشرات المهاجرين الأفارقة في البحر الأبيض المتوسط بعد غرق القارب الذي كانوا على متنه. وأعرب عن عميق التعازي، مُتمنيا أن نجعل جميعا من هذا الحادث حافزا آخر لاتخاذ إجراء.

قبل سبعة أعوام، جئنا معا إلى هذا المحفل ذاته واتفقنا على أنه بمقدورنا التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن الهجرة الدولية. واتفقنا على أن الهجرة، التي اعتُبرت لفترة طويلة مسألة من الصعب مناقشتها لشدة حساسيتها، تستحق بل تتطلب اهتماما مُنسَق. وبعد ذلك بسبعة أعوام، لا شك أننا قطعنا أشواطاً جبارة. فها نحن اليوم متفقون على إعلان

محركات للإبداع. ومنهم أطباء وممرضات وعاملات في المنازل أو تجدهم في قلب العمل في العديد من الصناعات الخدمية. ولكن، في كثير من الأحيان، ينظر إليهم نظرة سلبية. ويلجأ كثير من السياسيين إلى تشويه صورة المهاجرين سعياً وراء مزايا انتخابية. وفي حين أنه ينبغي لنا ألا نغفل عن التحديات الناشئة عن مسألة الهجرة، لاسيما في سياق ارتفاع معدلات البطالة، لا بد لنا أن نبذل الخرافات الخطيرة التي تتردد في هذا الشأن. إلا أن المعلومات غير كافية. فهي تقتضي من القيادة تعزيز الرسائل الإيجابية عن فوائد الهجرة.

سادساً، علينا أن ندمج الهجرة في خطة التنمية. ومن خلال المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومجموعة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، حان الوقت لطرح قضية أهمية الهجرة بالنسبة للتنمية. وتقرير المعنون "حياة كريمة للجميع" (A/68/202)، يتضمن الإسهام الإيجابي للمهاجرين باعتباره أحد التدابير التحولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأحد الاختبارات الحاسمة لشمولية الخطة الجديدة سيتمثل في ضرورة النظر إلى المهاجرين والمغتربين كشركاء في التنمية، وألا يتركوا وشأنهم.

سابعاً، علينا أن نعزز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة. ومن حسن الطالع أننا نعيش في عصر المعلومات، إلا أنه من الصعب للغاية أن تتوفر بيانات موثوقة بشأن الهجرة وأثرها على التنمية. وينبغي الاسترشاد في سياسات الهجرة بالوقائع، وليس بمجرد التخمينات والقياسات.

ثامناً، لا بد لنا أن نعزز شراكات الهجرة والتعاون. واقتراحات المجتمع المدني الاستشارية الفكر تؤدي الآن دوراً أساسياً في تشكيل أعمالنا. وقد أحرزنا تقدماً بالفعل في تحسين الاتساق والتنسيق في إطار الفريق العالمي المعني بالهجرة، الذي يضم ١٥ من كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

ثانياً، ينبغي أن نخفض من تكاليف الهجرة. فالتحويلات المالية العالمية، بما في ذلك إلى البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن تصل إلى ٥٥٠ بليون دولار هذا العام، وتتجاوز ٧٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٦. لكن كل عام، تُحتجز البلايين من تلك الأموال بفعل الارتفاع غير الضروري لرسوم المعاملات. وعلاوة على ذلك، يدفع العديد من المهاجرين كل ما ادخروه من أموال طيلة حياتهم، بل مدخرات عائلاتهم، لأرباب عمل عديمي الضمير، وينتهي بهم المطاف ضحايا للاسترقاق على أساس الدين. وتحيلوا ماذا يمكننا أن نحقق لو استثمرت تلك الأموال في التنمية، أو تسجيل طفل في المدرسة، أو دفع رسوم زيارة لعيادة الطبيب، أو إطلاق مشروع تجاري صغير.

ثالثاً، يجب علينا أن ننهي الاستغلال الذي يتعرض له المهاجرون، بما في ذلك الاتجار بالبشر. فتلك الجرائم غالباً ما تسبب الدوائر المغلقة للاعتداء والعنف والفقر، التي يتعرض لها على وجه التحديد النساء والأطفال. لدينا إطار قانوني دولي سليم ينبغي أن نسترشد به في مكافحة هذه الجرائم. وعلينا أن ننفذ تلك الصكوك معاً.

رابعاً، نحتاج لمعالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل. فالمهاجرون عادة ما يجدون أنفسهم محاصرين في حالات النزاع أو الكوارث الطبيعية. والسيد بيتر ساذرلند، ممثلي الخاص المعني بالمهاجرين، الذي يتولى هذا الملف برعايته، تقدم بعدد من التوصيات العملية لحماية المهاجرين المتأثرين بهذه الأزمات. ويسرني التنويه إلى أن الولايات المتحدة والفلبين عرضتا طرح مبادرة لوضع إطار يحدد أدواراً ومسؤوليات واضحة لجميع المعنيين.

خامساً، نحتاج لتحسين المفاهيم العامة بشأن المهاجرين. فالمهاجرون يسهمون بشكل كبير في المجتمعات المضيفة. وهم كأرباب أعمال يوفرون فرصاً للعمل، وكعلماء، فإنهم

الدولية والتنمية.“ هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.5 (القرار ٤/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أشاور الأعضاء فيما يتعلق بإعطاء الكلمة للمتكلمين التالية أسماؤهم: سعادة السيد نستور أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسعادة السيد توبياس بيلستروم، رئيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والسيد إيان غولدن، الأستاذ بجامعة أوكسفورد، باعتباره شخصية مرموقة في مجال الهجرة الدولية والتنمية، والسيد جبريل فاهل، رئيس المؤسسة الأفريقية للتنمية، المملكة المتحدة، ممثلاً للمهاجرين.

في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اقترحت أن يدلي هؤلاء المتكلمون ببيانات في بداية الجلسة العامة الصباحية هذه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة هؤلاء المتكلمين للإدلاء ببيانات في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نستور أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد أوسوريو (كولومبيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإسبانية): يشرفني ويسرني أن أحاطب الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

وكما قال المتكلمون الذين سبقوني، فإن الهجرة أداة قوية للتنمية، وهذا هو مجال تركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بتلك الظاهرة. وينبغي أن ينظر إلى الهجرة الدولية كمحرك للتنمية العالمية، نظراً لإسهامها الهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأثرها كعامل رئيسي في

وإنني أشجع كل الأطراف على مواصلة تعزيز تعاونها. وتحقيقاً لذلك، طلبت من ممثلي الخاص المعني بالهجرة أن يجتمع بشكل منتظم مع قادة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والفريق العالمي المعني بالهجرة لتحديد الأولويات المشتركة.

والهجرة تعبير عن التطلع الإنساني للكرامة والأمان ومستقبل أفضل. وهي جزء من النسيج الاجتماعي، ومن تكويننا كأ أسرة إنسانية. ولن يكون من الحكمة أن نغض الطرف عن التكاليف، بما في ذلك التكاليف البشرية. ومع ذلك، يتعين حتى على المتشككين أن يعترفوا بأن الهجرة أصبحت جزءاً أساسياً من عالمنا المتعولم. ومسؤوليتنا الجماعية أن تعمل الهجرة لفائدة المهاجرين والبلدان على السواء. ونحن مدينون بذلك لملايين المهاجرين الذين يساعدون من خلال شجاعتهم وحيويتهم وأحلامهم في جعل مجتمعاتنا أكثر ازدهاراً ومنعة وتنوعاً. علينا بتكثيف عملنا والتأكد من المتابعة.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لكل الهيئات والمنظمات التي تركز اهتمامها لهذا الموضوع. وأتوجه بالشكر الخاص لممثلي الخاص، الذي ساعدت رعايته لهذه المسألة وريادته على المضي بالمناقشة قدماً وتحسين معالجتنا الجماعية لها.

علينا جميعاً أن نعمل لكي يكون الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ بشأن الهجرة الدولية والتنمية لحظة حاسمة نبين فيها للعالم أننا يمكن أن نحدث الفرق من أجل الصالح العام ومستقبلنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

سبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.5، المعنون ”الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة

لقد سلّم الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بالهجرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية على الصعيد العالمي. وعليه، فقد أنشئ المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، بوصفه منبرا مشتركا لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، فضلا عن تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والوطني. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ الحوار الرفيع المستوى الأول المعقد في عام ٢٠٠٦. ويدل تمكّن الدول الأعضاء من الاتفاق على إعلان مشترك ليكون وثيقة ختامية للحوار الرفيع المستوى الثاني (القرار ٤/٦٨) على التقدم الكبير المحرز، علاوة على الالتزام القائم بتلك المسألة.

لقد حان الوقت للعمل بروح من المسؤولية وعلى نحو أكثر انتظاما في بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء، بغية وضع خطة ذات طابع عملي تقضي إلى نظام أكثر شفافية وأمنا للتنقل الدولي، خطة من شأنها أن تحمي حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، فضلا عن تعزيز إسهام المهاجرين والهجرة في التنمية، وزيادة التماسك في البيئات المتعددة الأطراف، وتحسين النظرة إلى المهاجرين وتقديمهم على أنهم أعضاء فاعلون في مجتمعاتنا.

لقد اقترح تقرير الأمين العام (A/68/190) مجموعة من التدابير الملموسة. وأود أن أبرز بعضا منها: أولا، حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. ثانيا، الحد من تكاليف الهجرة. ثالثا، مكافحة استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. رابعا، تحسين النظرة إلى المهاجرين. خامسا، إيلاء الاعتبار الواجب للهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. سادسا، تعزيز وتشجيع الحوار والتعاون والشراكة بشأن مسائل الهجرة.

ويتمثل الهدف العام لهذا الحدث في تحديد تدابير ملموسة لتعزيز فوائد الهجرة الدولية، وتحسين سبل التصدي للمسائل الخاصة التي تثيرها في مجال التنمية. وينبغي أن تضطلع الأمم

التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن ينظر إليها على النحو الواجب في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وثمة حاجة واضحة للتعبير بشكل أفضل عن الصلات بين الهجرة والتنمية وتقويتها، والنهوض بنهج يقوم على أساس حقوق الإنسان بغية تحقيق كامل الإمكانات الكامنة التي يمكن للهجرة أن توفرها للتنمية. فالهجرة تملك القوة لتحويل حياة الأفراد وأسرهم، فضلا عن تشكيل المجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

والهجرة الدولية عندما تدار بسياسات قائمة على أساس الحقوق يمكن أن تكون تجربة مُمكنة تجلب فوائد التنمية للمهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. والهجرة يمكن أن تسهم في تنمية البشر والمجتمعات من خلال تراكم رأس المال البشري وزيادة وصول ذوي المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة إسهام المرأة في العمل الإنتاجي، في جملة أمور.

وكما أوضح رئيس الجمعية العامة قبل بضع دقائق، فإن قيمة التحويلات المالية تبلغ بلايين الدولارات سنويا. وتلقت أسر المهاجرين في البلدان النامية في عام ٢٠١٢ أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في شكل تحويلات مالية. وثبت أن التحويلات المالية مصدر مستقر للموارد المالية وأن بوسعها أن تساعد على تحسين حياة عشرات الملايين من الأسر في جميع أنحاء العالم.

وتزداد أيضا الآثار المترتبة عن تشكيل المجتمعات العابرة للحدود الوطنية. وتسهم مجموعات الشتات هذه في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان عن طريق العمل وما لديها من مهارات ومعارف وأفكار وقيم وثقافات. وهي تساعد أيضا على تيسير التجارة ونقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد، توبياس بيلستروم، رئيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

السيد بيلستروم (المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن شعوري بالحزن العميق للأبناء عن الوفاة المأساوية لما يربو على ٩٠ من المهاجرين، بمن فيهم الأطفال والنساء، قبالة سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية. وليس ثمة ما يفوق هذه الحالة التي توضح على نحو مثير للقلق ضرورة التزامنا جميعا في هذا الحوار الرفيع المستوى بالعمل على وجه السرعة والإلحاح من أجل وضع نهج شامل للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب الناشئة عن الهجرة والتنمية.

وحيث اجتماعنا في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦، كان هناك اهتماما على نطاق واسع بمواصلة الحوار العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية. واستجابة لذلك الاهتمام، اقترح الأمين العام إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، باعتباره محفلا لمناقشة تلك المسائل بطريقة منهجية وشاملة. وعرضت بلجيكا استضافة الاجتماع الأول في العام التالي. ومنذ ذلك الحين، ترأست الفلبين المنتدى في عام ٢٠٠٨، ثم اليونان في عام ٢٠٠٩، والمكسيك في عام ٢٠١٠، ثم سويسرا في عام ٢٠١١، وموريشيوس في عام ٢٠١٢، في حين تترأس السويد المنتدى حاليا.

ويشكل المنتدى العالمي أهم أداة متجددة وقادرة على تحقيق إنجازات ملموسة في مجال الهجرة والتنمية نشأت عن الحوار الرفيع المستوى الأخير. وتشارك أكثر من ١٦٠ حكومة في تلك الاجتماعات السنوية، وذلك بهدف تعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة والتخفيف من آثارها السلبية، وخصوصا على المهاجرين. وساعد المنتدى العالمي على بناء الثقة وتشكيل النقاش العالمي بشأن الهجرة والتنمية.

المتحدة بدور رئيسي في متابعة الحوار الرفيع المستوى من خلال اتباع نهج متسق وشامل ومنسق. وبالنظر إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجري استعراضا هاما لمهامه وولاياته، ينبغي أيضا أن ننظر في السبل التي تمكنه من القيام بدور هام فيما يتصل بالعلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية. وينبغي أن تواصل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة - التي تتألف من ١٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة - الاضطلاع بدور رئيسي في مجال الهجرة والتنمية، علاوة على تقييم التقدم المحرز فيه.

وندرك جميعا أن للهجرة فوائدا ثلاثا. فبوسع بلدان المقصد أن تستفيد من المهاجرين ما داموا يساعدون على سد النقص في المهارات والعمالة، فضلا عن تعويض النقص في سوق العمل. وبوسع بلدان المنشأ أن تستفيد أيضا من المهاجرين عبر التحويلات المالية وأنشطة التبادل الثقافي. وأخيرا، بوسع المهاجرين أنفسهم أن يستفيدوا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أن للهجرة تكاليفا أيضا. إذ ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تكاليف التحويلات المالية. ويمكن أن تشمل الخطوات الهامة في ذلك الصدد تحسين الإطار التنظيمي للخدمات المالية وزيادة خدمات التحويلات عبر إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأرى أننا جميعا بحاجة إلى العمل على وضع خطة عالمية فعالة، في ذات الوقت الذي نواصل فيه تعزيز المؤسسات والأطر القائمة، وتحسين إدارة الهجرة على أساس من احترام حقوق الإنسان على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. وهناك ضرورة للتعاون مع جميع الأطراف المعنية بهدف تيسير الإسهام الفعال للهجرة في مجال التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانه.

لوكالات استخدام العمالة المهاجرة والوسطاء الآخرين، وتقاسم الأطر القانونية التي تمكن من تعميم المهارات والتنقل، وتقاسم الممارسات لتيسير الاستثمارات الإنتاجية، علاوة على الإنفاق في قطاعي الصحة والتعليم عبر موارد التحويلات المالية، بين أمور أخرى.

وعندما جرى تناول الحقوق، لم تركز المناقشات التي دارت في المنتدى العالمي على الاتفاقيات الدولية فحسب، ولكن أيضا على المسؤولية المشتركة عن حماية حقوق المهاجرين، وعلى التدابير المعمول بها لتمكين المهاجرين من الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، عالج المنتدى مسائل تتعلق بقابلية تحويل المعاشات التقاعدية، والأمثلة الوطنية على نماذج الرعاية الصحية المجدية من حيث التكلفة، وهدر الأدمغة، فضلا عن الروابط المتعلقة بتكامل التنمية وإعادة الإدماج على نطاق أوسع. ويركز النهج على رأس المال البشري والاجتماعي للمهاجرين، ومساهمته الانمائية في بلدان المنشأ والبلدان المستقبلية على السواء. ومن سنة إلى أخرى، يناقش المنتدى العالمي بنجاح المواضيع المختارة بمزيد من العمق، بينما يحدد مواضيع جديدة مثل الهجرة بين بلدان الجنوب، والروابط بين التغير البيئي والهجرة، وكذلك دور الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والعمل الموضوعي الذي يجري ضمن المنتدى العالمي بين الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ والآن يشهد على نجاح المنتدى في التصدي للتحديات والتعامل مع الفرص التي تشكلها ديناميات الهجرة المتطورة. ولقد تم التأكيد على ذلك أيضا في التقييم الذي أنجز مؤخرا عن السنوات الست الأولى للمنتدى العالمي، حيث أعرب حوالى ٨٠ في المائة من المحييين عن ارتياحهم لعملية المنتدى، واعتبرت أغلبية ساحقة من الحكومات أن العملية حققت قيمة مضافة مقارنة بالمنتديات

وأثبت المنتدى كونه عملية ناجحة مبتكرة لإجراء حوار صريح وشامل وبناء. ويتيح المنتدى مجالا أمام إجراء حوار غير رسمي وطوعي بين الحكومات بشأن المسائل الراهنة والناشئة المتعلقة بالهجرة والتنمية. وعلاوة على ذلك، يوفر المنتدى محفلا أيضا لأصحاب المصلحة المتعددين من غير الدول، وللتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الوكالات التابعة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة والتنمية وغيرها من المنظمات الدولية، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

لقد حقق المنتدى نجاحا ملحوظا في تناول المسائل المتعلقة بالهجرة والتنمية. وهو منبر مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الرغم من أنه هيئة تعمل خارج منظومة الأمم المتحدة. وتُنشأ الأفرقة الحكومية كل عام بشأن مواضيع يعينها في اجتماعات المائدة المستديرة حيث يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين تقاسم الخبرات وإبراز الأمثلة على السياسات والممارسات. وعليه، تتعلم تلك الأطراف من بعضها بعضا، بالإضافة إلى إقامة الشراكات فيما بينها.

وما فتئت الدول والجهات من أصحاب المصلحة المعنيين تشارك على مر السنين في الحوار البناء بشأن المسائل المواضيعية من قبيل وضع استراتيجيات للحد من تكاليف الهجرة وتعظيم إسهامها في مجال التنمية البشرية، وهجرة وتنقل العمالة، والمسائل المتعلقة بمجتمعات الشتات والتحويلات المالية، علاوة على وضع استراتيجيات للتصدي للهجرة غير الشرعية، وتمكين الهجرة الشرعية، وتعزيز حقوق المهاجرين، وتعميم واتساق السياسات والبيانات والبحوث، وإدارة الهجرة وتنسيق الحوار، فضلا عن إيجاد سبل لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالنتائج الملموسة التي حققها المنتدى العالمي، فإن لدينا سجلات للممارسات الجيدة بشأن الترتيبات الثنائية للعمالة، ووضع المعايير ونظم الرقابة، وإصدار التراخيص

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيان غولدين، الأستاذ في جامعة أكسفورد والشخصية المرموقة في ميدان الهجرة الدولية والتنمية.

السيد غولدين (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتنياز لي أن أكون هنا اليوم، وأشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الدعوة. إن تكريس يومين لهذا الموضوع الأكثر أهمية يمثل بصيصاً من الأمل لجميع المعنيين بالهجرة والتنمية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على تقريره عن الهجرة الدولية والتنمية المعروض علينا اليوم (A/68/190). فهو يسلط الضوء على بعض الأدلة، ويوفر مجموعة بارزة ومحددة من الإجراءات التي، إذا جرى المضي فيها قدماً، سوف تنهض بحياة العديد من ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. والتقدم الذي أحرزه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والمحرز في مبادرات أخرى، مثل إعلان دكا الأخير، هو إشعاع إضافي في بيئة الهجرة والتنمية الملبدة بالغيوم. وفي بلد بعد بلد، تواجه بنود جدول الأعمال الرئيسية المعنية بالهجرة حالة جمود، بل تشهد اتجاهها معاكساً. وكما هو الحال في العديد من المجالات، فإن القرارات السياسية الصعبة تواجه حالة جمود في الأمد القريب. والتغلب على ذلك في عالم يتصف بمستوى عالٍ من الاتصالات، وتمكين المواطنين، والضغوط الناجمة عن السياسة اليومية والأعمال التجارية هو مهمة رئيسية تقع على عاتق القادة، وتتطلب منهم ترجمة النظريات التي نعرفها إلى أفعال واتخاذ القرارات الصائبة في بيئة سياسية صعبة جداً.

ونأمل من الأدلة القيّمة التي عرضها في الأسبوع الماضي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تعمل على حلحلة الجمود الحاصل في المفاوضات المتعلقة بالمناخ. وعندما يتعلق الأمر بالتجارة، نشهد أدلة نظرية وإطاراً مفاهيمياً الواحد تلو الآخر مما يثبت أهمية عملية إصلاح التجارة المتوقفة في

الأخرى ذات الصلة. والواقع أن تزايد عدد الحكومات التي تشارك في العملية يشهد على هذا النجاح.

هذا تطور إيجابي جداً. وعن طريق تبادل الخبرات والدروس المستفادة، يمهّد المنتدى العالمي الطريق أمام إدخال تحسينات في السياسات والبرامج والممارسات. وفي نهاية المطاف، سوف يحقق ذلك منافع لبلدان المنشأ والمقصد وللمهاجرين أنفسهم. وفي الختام، أصبح المنتدى العالمي منتدى رئيسياً منتجا منذ الحوار الرفيع المستوى الأخير. وقد تم توثيق نجاحه في تمكين الحوار وبناء الثقة وتبادل الخبرات، أمّا أساليب عمله، بالاستناد إلى التبادلات غير الرسمية والطوعية، فكانت عاملاً حاسماً لتحقيق هذا النجاح. وكمجتمع عالمي، ينبغي أن نتخذ المزيد من الخطوات لتعزيز هذا الانجاز الإيجابي وضمان استدامته. ولا يمكن اعتبار نجاح المنتدى العالمي أمراً مسلماً به. فهو يتطلب مشاركة قوية ومتسقة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية المنتدى.

لذلك، نحن نشجع الحكومات على إبقاء ملكيتهم للمنتدى، وتقديم الدعم له، والانخراط بنشاط في المناقشات المواضيعية طوال العام من خلال طائفة واسعة من الوزارات، ومواصلة تعزيز تركيز المنتدى على التنمية. وبصفتنا الرئيس الحالي للمنتدى، نعمل في شراكة وثيقة مع الرئاسة المنتهية ولايتها، موريشيوس، والرئاسة المقبلة، تركيا، لدفع العملية إلى الأمام. والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، السيد بيتر ساذرلاند، حلقة وصل هامة في منظومة الأمم المتحدة، وما برح التزامه حاسماً لنجاح المنتدى العالمي.

أختتم بياني بدعوة الجمعية إلى قراءة "المفكرة المواضيعية" المقدمة إلى هذه الجلسة، بغية الحصول على لمحة عامة عن المسائل التي نوقشت في المنتدى العالمي على مر السنين.

كان هناك قبل بدء عملية العولمة، ومستويات أقل بكثير نسبيا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، على الرغم، بطبيعة الحال، من أن الأرقام المطلقة أعلى بكثير، لأن النمو السكاني قد حقق ازديادا.

وفي كتابي الناس الاستثنائيون، أتطلع إلى الأدلة بنظرة فاحصة. لقد دعا جون غالريث الهجرة بأنها أقدم عمل لمكافحة الفقر عرفه الجنس البشري، وهذه الأدلة تكرر نفسها. وأظهر البنك الدولي في النماذج التي وضعها أن تغييرات صغيرة توازي نسبة ٣ في المائة في تدفقات المهاجرين تزيد رفاه العالم بأكثر من ٣٥٠ بليون دولار. وهذه الأرقام أكبر بكثير مما يتناسب والتغيرات في مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي.

وبعد استعراض جميع الأدلة، ليس لدي أدنى شك إزاء صافي الفوائد الاقتصادية للبلدان المرسل، والبلدان المستقبلة، والمهاجرين أنفسهم. ومع ذلك، لا يوجد دليل واحد من هذه الأدلة يفسر العوامل الحيوية على النحو الكافي. والعوامل الحيوية هي التي سوف تؤثر في مستقبلنا جميعا على المدى البعيد. فهي التي ستؤثر على حيوية كل مجتمع من مجتمعاتنا. ونحن نعلم ذلك من الأدلة الجديدة التي تأتينا من أماكن مثل وادي السيليكون، حيث يعود الفضل في أكثر من نصف الشركات المبتدئة إلى المهاجرين، وكذلك بالنسبة إلى نصف عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة. وكما نشهد من النجاحات التي تبينها جوائز نوبل، فإن الناس الموهوبين بشكل استثنائي الذين يسافرون هم الذين يفعلون أموراً استثنائية. ولكن هذا لا يتعلق فحسب بالأشخاص الموهوبين على نحو استثنائي؛ إنه يتعلق أيضا بالعمال غير المهرة. ستيف جوبز لم يكن ليبدأ شركة أبل لو لم يهاجر والداه، لذلك فإن النجاح ينجم عن الآثار الدينامية على المدى البعيد.

الدوحة. لا يسعنا أن نسمح بحدوث ذلك في مجال الهجرة أيضا. فالأدلة القوية بشأن الهجرة والتنمية ستعطي القوة، على ما آمل، لجميع الذين يعتقدون أن باستطاعتهم التغلب على سيل العوامل السلبية والمخاوف التي تعيق تحقيق هذا التقدم كل يوم.

وتشير جميع الأدلة إلى حقيقة أن التغيرات الصغيرة التي حدثت في أنظمة الهجرة تؤدي إلى مكاسب أكثر بكثير على الصعيد الاقتصادي والوطني للبلدان المرسل والمستقبل على حد سواء، وتحول تحولاً أساسياً، بطبيعة الحال، حياة المهاجرين أنفسهم وأسرهم. وليس هناك مجال آخر من مجالات الإصلاح الاقتصادي تؤدي فيه التغيرات الإضافية الصغيرة إلى تحسين جذري في حياة الكثيرين لفترة طويلة جداً، لأن هذا الإصلاح لا يؤثر على الأجيال الحالية فحسب؛ بل له تأثير دائم، مثلما نعلم جميعاً هنا اليوم لأننا: نحن كلنا مهاجرون. لم نكن لنكون هنا، ولم تكن الولايات المتحدة لتكون ما هي عليه، ولا أي مجتمع آخر نعرفه أو حضارة أخرى نعرفها، من دون الهجرة. ومع ذلك، نحن ننسى ذلك في أنشطتنا اليومية.

الآباء المؤسسون لعلم الاقتصاد، جون ستوارت ميل، وآدم سميث، والعديدون غيرهما، رأوا هجرة الشعوب كعامل مركزي قطعاً لتحقيق النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي. لقد أدركوا المكانة المركزية للهجرة، ولكن ما يثير هو أن أتباعهم الحديثين يؤمنون بالحرية في العديد من المجالات التي تكلم عنها الآباء المؤسسون، ولكن ليس في هذا المجال. وعلى الرغم من أننا أظهرنا أن العولمة قد حسنت حياة المزيد من الناس بسرعة تفوق سرعة أي عملية أخرى في تاريخ البشرية، لدينا حالة إنكار بصورة استثنائية عندما يتعلق الأمر بالهجرة - الاستثنائية التي تعني أنه، على الرغم من المستوى العالي من الاتصالات، وتدفق جميع السلع والخدمات والمواد والتمويلات الأخرى، ثمة الآن مهاجرون أقل كنصيب من سكان العالم مما

الأمام. يمكننا أن نتخذ خطوات تدريجية صغيرة معا. من خلال تلك الخطوات والإجراءات التصاعدية والتنازلية، اعتقد أننا سنتمكن من إحداث تغيير أساسي.

يسلط الضوء جدول أعمال الأمين العام المكون من ثماني نقاط على العديد من البنود التي تحتاج إلى معالجة، وهي مسائل رئيسية تتعلق بالحقوق، مثل مسألة إمكانية نقل المعاشات التقاعدية وبمجرد قدرة المهاجرين على حمل الأموال والتحويلات المالية، التي تكلم متكلمون سابقون بشأنها. البيانات والبحوث في حاجة إلى تصور أوسع نطاقا. وتظل البيانات المتعلقة بالهجرة مهمة من النظام. وتقع المسؤولية علينا جميعا لما نحن قادرون على القيام به من حيث المضي بجدول الأعمال قدما.

وبالنسبة للتنمية، بالنسبة للبلدان النامية وكذلك بالنسبة للبلدان الأكثر تقدما، ليس هناك مناقشة أكثر أهمية في العالم من هذه المناقشة. وتتلخص المهمة في تحويل ما نعرفه إلى إجراءات ملموسة في خطوات صغيرة، تدفع بجدول الأعمال إلى الأمام. إنه الموضوع المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وأتمنى للجمعية كل الخير في سعيها إلى الاضطلاع بالشيء الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جبريل فال، رئيس المؤسسة الأفريقية من أجل التنمية، المملكة المتحدة، وممثل المهاجرين.

السيد فال (المؤسسة الأفريقية من أجل التنمية) (تكلم بالإنكليزية): بعد ست سنوات من الحوار الرفيع المستوى عام ٢٠٠٦، في هذه الأوقات التي تشهد إمعان النظر في ما بعد عام ٢٠١٥، نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة الهجرة والتنمية والسعي إلى اتباع نهج جديدة تحويلية.

إن المشكلة ليست في الأدلة؛ إنها في السياسة. المشكلة هي في الآجال القصيرة والتركيز على التكاليف والتصورات المحلية.

ولا ترد التصورات في الأدلة: ما إذا كان المهاجرون يتسببون في انخفاض الأجور، أو يؤدون إلى انخفاض الدخل، أو يشكلون عبئا على النظام الضريبي، ونظم الضمان الاجتماعي، ونظم المستشفيات أو غيرها. ونعلم من الأدلة أن التصورات غير صحيحة.

بيد أننا نعلم أيضا أننا لا نكسب الحجج السياسية. ذلك لأنه، كما هو الحال في التجارة، تميل التكاليف القصيرة الأجل والمحلية إلى أن تكون مباشرة للغاية وواضحة جدا، ويغذيها الخطاب. بيد أن العوائد وطنية، وعالمية وطويلة الأجل.

نحن بحاجة إلى قيادة. نحن بحاجة إلى دليل أن تلك القيادة قادرة على الانتقال من قصير الأجل إلى طويل الأجل. نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصاعدية على الصعيدين المجتمعي والوطني، وإجراءات تنازلية في الأمم المتحدة وعلى مستويات المنتدى العالمي.

يجب علينا أن نقبل الشواغل الحقيقية المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، والعمال غير المؤقتين، وغيرها من الشواغل. ويتعلق جزء من ذلك بقبول أننا لا يمكننا أن نضع عبء التعامل مع الهجرة على المجتمعات المحلية. نرى ذلك في مآسي لامبدوسا اليوم وفي كثير من الأماكن الأخرى. لأن المنافع وطنية وعلى المدى الطويل، فينبغي أن تكون، في نهاية المطاف، مسؤولية وطنية.

لا يمكن أن تتحملفرادى المجتمعات أعباء التدفقات الكبيرة للناس، والالتحاق بالمدارس، والتعليم وغيرها من المسائل. المنافع طويلة الأجل ووطنية. ويجب أن ينظر إلى قضايا الهجرة على أنها شيء تمضي به الحكومات الوطنية إلى

وكنتيجة متميزة للحوار الرفيع المستوى، يقترح المجتمع المدني التعاون مع الدول خلال السنوات الخمس المقبلة لتحقيق تقدم يمكن قياسه بشأن النقاط الثماني. والنقاط الثماني متاحة بثلاث لغات وألوان متعددة لفائدة الأعضاء.

وتعتبر خطة العمل مذكرتنا للانخراط، ومرسوم شراكتنا، ووثيقة عملنا. ونقر بامتناننا للجمعية ونعرب عنه لاستيعاب المجتمع المدني وأصوات الشتات في محاضر الجلسات. ونأمل أن يصبح هذا التعاون أعمق وأكثر ودية في المستقبل.

نقف الآن أمام الجمعية ونطلب تأييدها لخطة العمل المكونة من ثماني نقاط التي تستمر خمس سنوات. كان بيتر دراكر، المفكر الأمريكي من أصل نمساوي في علم الإدارة، يقول: القادة يفعلون الأمور الصحيحة والمديرون يقومون بالأمر بالشكل الصحيح. ندعو الجمعية، بوصفنا قادة، إلى الموافقة على نتائج (القرار ٤/٦٨) الحوار الرفيع المستوى. ستكون نتيجة - صحيحة وملائمة، وحقيقية وعادلة. "لقد قضيت عدة أيام، أشد أوتار آلي وأرخيها، مع أن الأغنية التي وددت أن أغنيها لم أغنها".

هذا هو التحذير الشعري الذي وجهه إلينا رابندراناث طاغور، الكاتب البنغالي.

وإذ أتطلع إلى الأمام، أتذكر النصيحة الجريئة لأحد زملائي في المؤسسة الأفريقية من أجل التنمية، وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال التنمية بتمويل جهات الشتات الفاعلة: فلتطمح الدول والمهاجرون و الشتات، معا، لتحقيق العمالة الكاملة إن هذه الرؤية كبيرة ونبيلة بشكل يكفل توحيد كل الذين يتوقون لرؤية وظائف لائقة للجميع. في ذلك، سيتمتع الناس بكرامة العيش من عرق جبينهم الصادق، سيصبح الشباب أقل تقبلا للحركات الهدامة والأيديولوجيات العدمية، وستصبح الهجرة في حد ذاتها خيارا حقيقيا، بدلا من

وإذ أتطلع في القاعة، أرى المهاجرين في كل مكان: الدبلوماسيون المتنقلون، والمهاجرون من الجيل الأول والعديد من المتحدرين من المهاجرين الذين يشكلون الشتات في أجزاء مختلفة من العالم. ويمتلئ بهم المكان.

وبالنظر إلى العلاقة الأساسية والقديمة بين الهجرة والتنمية، فمن المستغرب للغاية أننا لم نحرز من التقدم في هذا المجال كما كان سيكون طبيعيا. ونعمل، بوصفنا دولا قومية، ضمن الحدود التي جرى ترسيمها، نشعر بالغيرة على السيادة التي تدعو للفخر والتي تمثلها ونترع إلى حمايتها. لكن عالمنا عالم من أفدنة الأراضي وقطعان البشر. ويبدو أننا نقدر أفدنة الأراضي وخيراتها على حساب قطعان البشر وإنسانيتهم.

ونشوه المهاجر المتأمر الذي يتعدى على أرضنا وعالمنا، متغاضين عن الفرد الطموح الذي يتوق إلى حياة كريمة وجيدة لنفسه ولعائلته. لا بد من تغيير الموقف تجاه المهاجرين والشتات إذا أريد إقامة شراكة جديدة. ويلزم أن تقام شراكات مع الشتات على أساس متين حيث يتبدد الشك والريبة ونتجاوز الرمزية.

في هذه الأوقات، حين نغتنم النظر في أهداف التنمية المستدامة لعالمنا، والترابط العالمي على غرار ترابط غايا، نحن بحاجة إلى تنوير جديد بشأن الشتات. نحن بحاجة إلى أن نشعر بالارتياح فيما يتعلق بالخصائص عبر الوطنية التي تحدد المهاجرين والشتات. ويلزم التأكيد على الفضائل الأبدية للإلتزام المتجاوز للحدود الوطنية.

قد نعتقد البعض بالسذاجة. بل يعتقد الكثيرون أننا ليبراليون متحللون ووهنون. ولكننا كنا سنستجيب للاحتياجات العملية لوقائع القرن الحادي والعشرين المعاصرة المتسمة بالميوعة والهلامية.

المديرة التنفيذية للشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين، في الولايات المتحدة.

السيدة تاكتاكوين (الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أحاطب الجمعية في هذا الصباح بصفتي ممثلة للمجتمع المدني العالمي. إن منظماتنا المتنوعة العديدة وأفراد مجتمعاتنا المعنيين بصحة وسلامة ورفاه وسعادة نحو ٢٣٢ مليون شخص في المهجر في جميع أرجاء العالم، يرحبون اليوم بفرصة المشاركة في اقتراحنا المتعلق بخطة عمل خمسية.

وقد أضفي على الاقتراح الطابع الرسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وحظي بدعم المئات من منظمات المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم، وجرى التشارك فيه عبر الأمم المتحدة ومع مختلف الدول، بصفة ذلك مساهمة منا في هذا الحوار رفيع المستوى. ومنذ بداية هذه السنة، اجتمع نحو ٦٠٠ قائد من قادة المجتمع المدني والمنظمات في ٢١ حدثاً إقليمياً ووطنياً، ثم التقوا ثانية هنا في نيويورك في تموز/يوليه، بالتزامن مع جلسة استماع غير رسمية لتبادل الرأي، نظمها مكتب رئيس الجمعية العامة لمناقشة هذا الاقتراح وللمزيد. وكان ذلك مستوى غير مسبوق من مشاركة المجتمع المدني، منذ آخر حوار رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦. وحتى خلال هذا الأسبوع، واصل نحو ٥٠٠ شريك من شركاء المجتمع المدني العالمي التشاور عبر الشارع في العمل العالمي الشعبي الموازي بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان.

وكما أشرنا في ختام جلسة الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء في تموز/يوليه، ندرك أننا نقف الآن في لحظة هامة، نأمل أن نكون فيها عند مفترق طرق بين مجرد الكلام واتخاذ الإجراء المتعمد. ومع إدراكنا ودعمنا الكبيرين للتفكير والتخطيط الاستراتيجيين لمعالجة العوامل المعقدة المحفزة للهجرة، فإننا نتوق إلى تحديد الحلول الدائمة، وإلى أقوى حمايات الحقوق

كونها خياراً تملّيه الضرورة أو اليأس. ربما لن يعلم الجيل القادم بالأهوال البشعة والبؤس الإنساني لهجرة لا تتسم بالفعالية.

أرى مهاجرين لديهم موارد شحيحة وظروف عصيبة ينتشلون أسرهم من الفقر في غضون جيل. أرى حكومات، ووكالات متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية تتمتع بموارد ضخمة وامتيازات الدولة تقرر بإخفاقات واضحة في حد ذاتها في مكافحة الفقر المزمن. أنا رجل بسيط. خلصت إلى استنتاج: ربما يعلم هؤلاء المهاجرون كيفية تحقيق التنمية.

إنه صحيح في الواقع أنه لا ينظر إلى تقدم الكثير من الشتات إسهاماً في تنمية بلد المنشأ وتراثها كعمل، أو وفاء بولاية سياسية، أو حتى الاستجابة البطولية لوخر الضمير. بالنسبة لهم، فإن التنمية هي أسلوب الحياة - جوهر الحياة - دعم العائلات والمجتمعات والبلدان. يبلغ عدد المهاجرين ٢٠٠ مليون مهاجر. ويدعم الملايين من الجيل الثاني من الناس في الشتات مليار شخص في العالم النامي. وها نحن هنا شريك حقيقي من أجل التنمية.

وإنني أحث أعضاء الجمعية، حين يعودون إلى أوطانهم، مثلما أحث الأمين العام، حين يقدم تقريراً عن هذا الحوار، أن يخبروا العالم أنّ المهاجرين ومغتربي الشتات مستعدون وقادرون وراغبون؛ وأنّ الدول تعلن موقفاً شاملاً جديداً تجاه شتات المهاجرين العابر للحدود الوطنية؛ وأننا نؤيد خطة عمل إطارية للشراكة. فمساهم يخبرون العالم، لكي يسمع الخبر جميع أصحاب المصلحة في التنمية، أننا في هذا المكان بالذات، وفي عام ٢٠١٣، أيدنا التبشير بشراكة جديدة بين مهاجري الشتات والمؤسسات الحكومية. عساهم يخبرون العالم، لكي يشهد المتشائمون والمشككون، والواقعيون والمتفائلون على السواء، الآمال المظفرة لروح المهاجرين ومنعتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ٢١٩/٦٧، أعطي الكلمة الآن للسيدة كاترين تاكتاكوين،

ونحن نسعى من خلال اقتراحنا إلى النماذج والأطر التي تعالج حقوق النساء المهاجرات واحتياجاتهن بخصوصيتها. ويجب أن تنظر الآليات أيضا في أفضل مصالح الأطفال في سياق الهجرة، بما فيها حقوقهم. ونود أن نرى علامات مرجعية لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة وسنّ التشريع الوطني وتنفيذه، للتقيد بالمجموعة الكاملة للأحكام في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمهاجرين، حتى خارج نطاق العمل، مع اهتمام خاص بحقوقهم في سياق سياسات الإنفاذ - الحقوق في الحماية الاجتماعية الأساسية ومراعاة الأصول القانونية.

ويتوخى اقتراحنا إعادة تحديد تفاعل الآليات الدولية لحماية حقوق المهاجرين في سياق الإطار المعياري للأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني في آليات الحوكمة المستقبلية.

أخيرا، ولكن بعيدا عن أقل شواغلنا بالتأكيد، نحث على تحديد أو إرساء معايير وآليات فعالة لتعديل صناعة توظيف عمالة المهاجرين، وندعم بقوة الآليات لضمان مجموعة كاملة وواسعة من حقوق العمالة للعمال المهاجرين. هذا في سياق العمل اللائق وضمان كرامة جميع أولئك العمال.

ولا يمكن حماية حقوق العمال المهاجرين عبر شبكات غير رسمية بدون أنظمة رصد، وبدون مشاركة حقيقية من جانب المجتمع المدني ومراعاة الإطار المعياري المتفق عليه دوليا.

تلك هي توصياتنا لعمل الدولة، وللعمل بالشراكة مع المجتمع المدني في بعض المجالات. وتأكيدنا هو على التخطيط الاستراتيجي، والحقوق والعمل، ونأمل أن توافق الدول على أنه يمكننا التعاون في عدة مجالات للتقارب.

وعلى الرغم من حياة يتنابها غالبا الغموض أو الاستغلال أو الصدمات، فإن عائلاتنا وأصدقاءنا وآباءنا وأمهاتنا وحتى أبناءنا المهاجرين لا يزالون متمسكين بالآمال والأحلام

ومعاييرها وفرص لمساهمات المهاجرين والمقيمين في الشتات وشراكتهم الحقيقية. إننا نأتي هنا للمساهمة في إحداث أثر.

ونحن نحثّ الدول على دعم خطة عملنا الخمسية ذات النقاط الثماني لدى النظر في الوثيقة الختامية (القرار ٤/٦٨). وأملنا هو أن يُطلق الحوار رفيع المستوى جدول أعمال يكون معقولا وطموحا في آن واحد. ويركّز اقتراحنا على ثنائي نقاط - هي تلك التي تقع أيضا ضمن المجالات المواضيعية للطاولات المستديرة الأربع.

وبإيجاز، إننا ندعم بكل إخلاص إدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف معالجة المساهمات التي يقدمها المهاجرون للتنمية في بلدان المنشأ والمقصد، فضلا عن التخطيط الأفضل، وتخطيط السياسات والاتساق الذي يمكنه أن يجعل الهجرة خيارا حقيقيا لا ضرورة، بمكسب أكبر بدل الاستتراف. وفي هذا السياق، ندعم الحق في الهجرة وحق البقاء في الوطن مع عمل لائق وأمن بشري.

وإننا نشجّع النماذج والأطر لتيسير مشاركة روابط المقيمين في الشتات والمهاجرين، مثل أصحاب الأعمال والمستثمرين الاجتماعيين ومناصري السياسات والشركاء في إرساء الأولويات وتحقيقها، من أجل التنمية البشرية الكاملة في بلدان المنشأ والإرث والمقصد.

ونعتقد أنه يجب أن تتوفر آليات موثوقة ومتعددة الأطراف الفاعلة لتقديم المساعدة والحماية للمهاجرين الغارقين في محنة، بدءا بأولئك العالقين في حالات حرب أو نزاع أو كارثة، سواء كانت أسبابها طبيعية أو من صنع الإنسان، ومن المؤكد أنّ المنطق والإلحاح ذاتهما يصدقان على المهاجرين ضحايا العنف أو الصدمات العابرة. والوفيات قبالة ساحل لامبيدوسا، فضلا عن مئات الآلاف وأكثر من المهاجرين الآخرين الذين فقدوا حياتهم في ظروف ماثلة، تعزّزان هذا الإلحاح.

الخارجية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة.

اجتماع المائدة المستديرة ٣ بعنوان "تعزيز الشراكات والتعاون بشأن الهجرة الدولية والآليات الكفيلة بمراعاة الهجرة في السياسات الإنمائية بصورة فعالة وتعزيز الاتساق على المستويات كافة". سيشترك في رئاستها معالي السيد باتريك أبا مورو، وزير داخلية نيجيريا، والسيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الإدارة الاتحادية للعدل والشرطة في سويسرا.

سيُعقد اجتماع المائدة المستديرة ٤ بعد ظهر غد في الفترة من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٣٠. وسيتم التركيز على "تنقل اليد العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتأثيره على التنمية". سيشترك في رئاستها السيد شهيد الحق، الأمين العام الدائم لوزارة الخارجية في بنغلاديش، والسيد قسطنطين رومودانوفسكي، الوزير في الدائرة الاتحادية لشؤون الهجرة في الاتحاد الروسي؛

أود أن أذكر الأعضاء بأنه عند اختتام الجلسة العامة للحوار الرفيع المستوى غدا في الساعة ١٧/٣٠، سيقوم الرؤساء المشاركون للموائد المستديرة بتقديم ملخصات لمناقشتهم.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن استرعي الانتباه إلى المسائل التنظيمية الأخرى المتعلقة بإدارة الجلسات. تنتقل أولاً إلى طول البيانات. أرجو من المتكلمين قصر بياناتهم على أربع دقائق من أجل تمكين جميع الوفود المدرجة في القوائم من الكلام، على أن يكون مفهوماً أن ذلك لا يحول دون توزيع الوفود لنصوص أطول. وفي ضوء الإطار الزمني المحدود، أناشد المتكلمين أن يتعاونوا في هذا الطلب. كذلك أناشد المتكلمين أن يلقوا بياناتهم بسرعة عادية ليتسنى توفير الترجمة الشفوية على النحو المناسب. تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين لمساعدة المتكلمين في تنظيم وقتهم، وسوف يعمل ذلك النظام على النحو التالي: يضاء مصباح أحضر

بحياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً، ليس لهم فحسب، بل لمجتمعاتهم المحلية، وبلدانهم الجديدة وبلدان منشئهم. ونحن أعضاء المجتمع المدني نتشارك تلك الآمال والأحلام، ونقف مستعدين لدعم خطة خمسية بصفقتنا مناصرين وشركاء: ثنائي نقاط، خمس سنوات، تعاون وعمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٢١٩/٦٧، يتكوّن هذا الحوار الرفيع المستوى من أربع جلسات عامة وأربع موائد مستديرة متعددة أصحاب المصلحة لتبادل الرأي. وستُعقد المائدة المستديرة الأولى عند الساعة العاشرة صباحاً، والثانية عند الثالثة عصراً. أما المائدتان المستديرتان الثالثة والرابعة فستُعقدان غداً، أولاهما عند الساعة العاشرة صباحاً والأخرى عند الثالثة عصراً أيضاً. وسيتم عقدها جميعاً في قاعة مجلس الوصاية. وستكون قاعة الاجتماع رقم ٢ قاعة احتياطية للجلسات العامة، وقاعة الاجتماع رقم ١ قاعة احتياطية لجميع الموائد المستديرة.

وسيشترك في ترؤس المائدة المستديرة الأولى، المُعنونة "تقييم آثار الهجرة الدولية في التنمية المستدامة وتحديد الأولويات المتصلة بها في ضوء إعداد إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، معالي السيدة ريتا كلافييري دي سيولي، نائبة وزير خارجية غواتيمالا، ومعالي السيد هيكي هولماس، وزير التنمية الدولية في النرويج.

سيركز اجتماع المائدة المستديرة ٢ على "التدابير الكفيلة بتوفير الاحترام والحماية لحقوق الإنسان الواجبة لجميع المهاجرين، مع الإشارة إلى المرأة والطفل على وجه الخصوص، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وكفالة الهجرة المنظمة القانونية الآمنة". سيشترك في رئاستها معالي السيد خوسيه أنطونيو ميادي كوريرينيا، وزير خارجية المكسيك؛ وسعادة السيدة آن ريتشارد، مساعدة وزير

والتدهور البيئي، وانعدام السلم والأمن، وضعف المؤسسات القضائية والديمقراطية، ما هي إلا بعض من العوامل التي تؤثر على المهاجرين والمهجرة الدولية.

إن الحوار بين جميع الجهات الفاعلة والوكالات، والصلة بين الهجرة والتنمية مسألتان يتعين عرضهما بوضوح ومناقشتهما على الصعيد الجماهيري وصعيد رسم السياسات، بما في ذلك مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني. ومناقشات من هذا القبيل ينبغي أن تُفضي بنا إلى إيجاد حلول دائمة تستند إلى فهم للمشاكل المتشاطرة والأهداف المشتركة، فضلاً عن تنسيق السياسات والأطر. وإن الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية يتوقف، في جملة أمور، على إدارة منظمة للهجرة وحماية حقوق الإنسان ورفاه المهاجرين. يجب زيادة التركيز على إمكانات التنمية البشرية للهجرة، بما في ذلك إمكانية تحسين حياة المهاجرين وأفراد أسرهم، ومساهمة الهجرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتنمية البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي فعل المزيد لمعالجة التصورات السلبية لدى العامة عن المهاجرين، ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز ضدهم.

في سياق الهجرة، ينبغي أن تعترف بلدان المنشأ وبلدان المقصد بدورها ومسؤوليتها في توفير إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم والهويات الثقافية. وينبغي تطوير هذا النطاق الواسع للمساعدة في العوامل المحركة للهجرة والتنمية لوضع معايير وطنية وإقليمية ودولية دائمة وعادلة وفعالة.

إن موضوع "تحديد تدابير ملموسة لتعزيز التماسك والتعاون على جميع المستويات، بهدف تعزيز فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على حد سواء وزيادة ربط الهجرة الدولية بالتنمية الذي يعد أمراً مهماً مع الحد من آثارها السلبية" يفتح الباب أمام تعريف دور الهجرة في التنمية. كما أنها ترتقي باتساق السياسات وتطوير

عندما يبدأ المتكلم بإلقاء بيانه، ثم يضاء مصباح برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الدقائق الأربع المحددة، ثم يضاء مصباح أحمر عندما تنتهي مدة الدقائق الأربع المحددة

بعد تلك الملاحظة الإيجابية نبدأ الآن المناقشة.

السيد كوكاناسيغا (فيجي): (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، اتفقت الدول الأعضاء على إدراج العوامل السكانية والهجرة في استراتيجياتها الإنمائية. وقررت أيضاً في ذلك المؤتمر تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وتجنب الممارسات التي قد تزيد من ضعف المهاجرين الدوليين.

إن المهاجرين والهجرة من المسائل الهامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. هذه مسائل عالمية ذات حتميات اقتصادية وهيكلية. إذ أن الأسباب الاقتصادية للهجرة، وتركيزات الثروة وأسواق العمل المزدوجة كلها تخدم المصالح القوية وتعزز هيكل السلطة التي كثيراً ما تنحى باللائمة على العمال المهاجرين الذي يقعون في تلك الشبكة، ومن ثم تقوم تلك السلطة بمعاينة وتجريم العمال المهاجرين. إن التحدي التنظيمي والسياسي يتمثل في التغلب على تلك النهج المنحازة والعمل نحو تيسير التنقل المنظم والأمن، مع التسليم في الوقت نفسه بأن زيادة التنقل أمر لا مندوحة عنه في القرن الحادي والعشرين.

المهاجرون أشخاص مسؤولون يسعون إلى كسب قوتهم وإعالة أسرهم. وينبغي أن يكونوا على بينة من حقوقهم وأن تعمل الدول على حماية تلك الحقوق، بينما تمارس الدول حقها لسيادي في تقرير من يدخل أراضيها أو يغادرها أو يبقى فيها. فلا بد من مناقشة الأسباب الجذرية للهجرة ومعالجتها كي تصبح الهجرة مسألة اختيار وليست ضرورة ناجمة عن اليأس. إن انعدام السلم والأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر

ويعترف الآن بان النساء يشكلن نصف المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي. ومعظمهن يتعرضن لإساءة المعاملة، بدون تقديم مساعدة تذكر لهن. ولذلك، ينبغي، في وضع سياسات الهجرة العالمية، منح الأولوية لكفالة إيلاء الجانب المتعلق بمراعاة المنظور الجنساني الاهتمام الجدي الذي يستحقه.

وفيما يتعلق بأفريقيا، يعيش العديد من مهاجريننا في أجزاء العالم المختلفة للبحث عن ظروف معيشية أفضل. وفي الوقت الحالي أصبحت إسهاماتهم في عمليات التنمية في بلدانهم وفي القارة عموماً تتسم بالأهمية. وفي العديد من تلك البلدان، بدأ يزداد نصيب التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية، في العديد من الحالات، هناك دواعٍ للقلق حيال فقدان العاملين المهرة والمهنيين المؤهلين. وينبغي ألا يتعذر، إذا توفر حسن النية، إيجاد صيغة يمكن بموجبها، بدون التعدي على الحقوق الفردية، مراعاة مصالح بلدان المنشأ والمقصد على السواء، ومن ثم تمكين المهاجرين من الاضطلاع بدور في عملية التنمية في بلدان منشئهم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر المنظمة الدولية للهجرة على جهودها في ذلك الصدد، فضلاً عن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والوكالات الأخرى الأعضاء في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

والآن بعد أن باشرنا عملية لتحديد الجيل المقبل من أهداف التنمية العالمية، سعيًا للتأكد من منح الاعتراف الواجب لأهمية الهجرة بالنسبة للتنمية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تدمج الهجرة، على نحو ما أكد عليه الأمين العام عن حق، في إطار التنمية العالمي الجديد. ولذلك من المناسب أن يدعو الإعلان الذي اعتمده من فورنا (القرار ٤/٦٨) إلى تحمل تلك المسؤولية الجماعية.

المؤسسات، بما في ذلك العوامل المتضمنة في الهجرة، إلى مستوى سياسات وخطط التنمية الوطنية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويوفر ذلك تفهماً للفرص والعقبات وسبل استكشاف الحلول.

علي أن توقف عند هذه النقطة حرصاً مني على الوقت، وأدعو الوفود إلى قراءة البيان الذي أدليت به وجرى توزيعه في القاعة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إن آخر مأساة وقعت بالقرب من جنوب الجزيرة الإيطالية لامبيدوسا تؤكد مرة أخرى على مدى أهمية هذا الحوار الرفيع المستوى وطول انتظار اتخاذ إجراء دولي لمكافحة الاتجار بالبشر. وأود أن أشكر الأمين العام على الرؤية التي طرحها.

وتشكل الهجرة إحدى المسائل البالغة الأهمية التي لم تدرج على نحو سليم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين أن يتغير ذلك، وحق الوقت الآن. ولا بد من تناول المشكلة بصورة جريئة، حسبما قيل. ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه لم يستفد من الهجرة. ولا بد أن يكون استجلاء الحقيقة أساس العمل.

وفي تناول علاقة الترابط المعقدة بين الهجرة والتنمية، ينبغي أن نكون صارمين وجريئين في اتخاذ الإجراءات الانفرادية والجماعية على السواء. أولاً، نحن بحاجة إلى الاعتراف بالدور البناء الذي يضطلع به المهاجرون في عملية التنمية في بلدان المنشأ والمقصد. وعلى وجه العموم، فإن الهجرة نعمة للتنمية الجميع بدلاً من كونها نقمة عليها، وهذه حقيقة ينبغي أن يكون عليها توافق. ولذا يستتبع ذلك أنه ينبغي أن يكون من المصلحة الذاتية للجميع أن يتأكدوا في كل الأوقات من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركز هجرتهم.

نرى انه ينبغي أن يكون المهاجرون في محور سياسات الدول بشأن الهجرة.

وعلى أن ندرك انه كان من الصعب استمرار عقد مناقشة رسمية بشأن الهجرات الدولية على الصعيد المتعدد الأطراف، بسبب اختلاف مجالات تركيز السياسات الحالية. ولذلك، فإن هذا المنتدى يمكن فيه للدول، بصرف النظر عن حالاتها سواء كانت بلدان منشأ أو عبور أو مقصد، المشاركة على قدم المساواة. ولذلك السبب ندافع عن أهمية هذا الاجتماع ونؤكد عليها.

وتسلم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأهمية الأعمال والتعاون الفني الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة، وهي المشجع الرئيسي للمنتديات الإقليمية القائمة لمناقشة موضوع الهجرة. كما نشيد بجهود الدول في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وبدعمها للحوار بشأن الموضوع في جميع المناطق. ومع ذلك، لم تكن تلك الجهود كافية. وينبغي استعراض الطريقة التي تعمل بها، لا سيما فيما يتعلق بإسهامات مناطق البلدان النامية في المنتدى العالمي.

وتتطلب سياسات الهجرة الدولية اتخاذ نهج شامل. ويؤثر التنقل البشري عبر الحدود الوطنية على العديد من المناطق والسيناريوهات المتعلقة بالسياسات. وضمن العوامل الأخرى، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم والاحتياجات الأمنية لدولهم والجهود الرامية إلى مكافحة إساءة معاملة المهاجرين والاتجار بهم وإلى تسهيل النمو والتنمية، فضلا عن آثار الهجرة على مجالات الاهتمام الاجتماعي الشديدة الحساسية مثل الصحة والعناية بأشد الفئات ضعفا. ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة الأسباب الهيكلية للهجرة الدولية ومواءمة السياسات الاقتصادية الدولية مع نماذج التنمية الحالية.

السيد ريس رودريغيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونرحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة والتنمية، عملا بالقرار ٦٧/٢١٩. ونحن على ثقة بان نتائج الاجتماع ستقدم مبادئ توجيهية لأعمال الأمم المتحدة بشأن مسألة الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية. وتتفق الجماعة على أهمية إدماج مسألة الهجرة الدولية في خطة التنمية.

وفي عالم يتسم بالعولمة والترابط بشكل متزايد، ينبغي أن تعالج جميع الدول والمجتمع الدولي عموما الهجرات البشرية، بخصائصها المختلفة وآثارها، على نحو مناسب وبطريقة منهجية، بالاستفادة من الإسهامات القيمة للكيانات ذات الصلة والأطراف الفاعلة على جميع المستويات. ولذلك من الضروري أن تعمل معا جميع الدول، بصرف النظر عن كونها بلدان منشأ أو عبور أو مقصد، لإيجاد حلول للتحديات التي تمثلها الهجرة الدولية في الوقت الحالي. ونؤمن إيمانا جازما بان أكثر الأطر المناسبة لاتخاذ نهج شامل نحو الهجرة والتنمية هو الإطار الذي توفره الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ أنهما الأنسب لجميع الدول، على قدم المساواة الكاملة، للإعراب بصورة متآزرة ومتناظرة عن آرائها ومصالحها.

وترى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن علينا أن نناقش الصلة بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن تسهيل الهجرة وتنظيمها أمر أساسي للتنمية البشرية للمهاجرين، ولأسرهم وبلدان مقصدهم، مجتمعة، وينبغي أن يكون عنصرا محوريا في المداولات. وفي ذلك السياق، تدافع الجماعة عن الهجرة باعتبارها حقا إنسانيا وباعتبار المهاجرين أشخاصا ذوي حقوق. ومن ذلك المنطلق،

فعالة لضمان احترام كرامتهم وظروف العمل العادلة وفرص العمل الكريم والمنتج وتحقيق اندماجهم الكامل في قوة العمل. ونحث جميع الدول على ضمان تعزيز واحترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفئات الضعيفة، والتعريف بها بشكل كامل.

وبينما ندرك أن للحكومات الحق في وضع وتنفيذ سياسات لتنظيم تدفقات الهجرة إلى أراضيها ودخلها، تأسف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاعتماد لوائح أو أحكام، على أي مستوى حكومي، تُجرّم فعل الهجرة وتُجرّم الأشخاص الذين يهاجرون ووضعهم غير قانوني كمهاجرين. ونكرر دعوة جميع الدول الأعضاء إلى وضع حد لاحتجاز المهاجرين الذين لم يرتكبوا أي جريمة وإلى احترام كرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية دون قيد أو شرط.

أسف للإطالة. وبقية بيان الجماعة متاح في القاعة.

وأختتم بالتأكيد على أن الجماعة مستعدة للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى وللمشاركة الفعالة والإسهام في أي مبادرات مناسبة بشأن الهجرة، ولا سيما الهجرة الدولية. وسنستمر في القيام بذلك بطريقة حدية وبناءة.

السيد مشرف حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسعدنا أن نلاحظ الاعتراف بالهجرة والتنقل البشري على نطاق أوسع بوصفهما محركاً رئيسياً للتنمية على الصعيدين الوطني والعالمي وعنصر تمكين لها. ونثني على الأمين العام لإدراجه الهجرة ضمن مجالات العمل في تقريره المعنون "حياة كريمة للجميع" (A/68/202).

وأود أن أشاطركم بإيجاز بعض آراء بنغلاديش وتوقعاتها والحقائق على أرض الواقع. ويجري حالياً تعميم بياني المفصل. إن ما يربو بكثير على ٨,٥ مليون نسمة من أبناء شعبنا يعيشون ويعملون في الخارج. وغالبيتهم من العمال المهاجرين،

ويسلم أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأهمية مساعدة المهاجرين على المحافظة على الصلات مع بلدان منشئهم، بما في ذلك ثقافتهم ولغاتهم وتقاليدهم. ومن الأهمية بمكان أيضاً إبراز الإسهامات التي يقدمونها من خلال السياحة والاستثمار والتحويلات المالية لأسرهم، ضمن الأنشطة الأخرى. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار تلك الأنشطة بديلاً للاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون أو السياسات العامة الأخرى، نظراً لأنها تمثل موارد مالية خاصة. ولذلك على الدول الأعضاء أن تعمل معاً للتوصل إلى صيغة لا تؤثر سلباً على المهاجرين أو الدول.

ولا تزال إسهامات المهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستضيفة لا تلقى الاعتراف الذي تستحقه. ونكرر شعورنا بالقلق حيال استمرار تدهور ظروف العمل والتوظيف للعمال المهاجرين ولأسرهم، فضلاً عن عدم حصولهم على الحقوق الأساسية، وقد أدى إلى تدهور هذه الظروف الأزمة الاقتصادية والمالية والبيئية الحالية. ومن الأهمية بمكان إدراك ومعالجة الظروف التي يجابهها المهاجرون في طريقهم إلى بلدان مقصدهم، فضلاً عن زيادة تعرضهم لخطر انتهاكات حقوقهم الإنسانية. ولذلك نرى أن من الضروري ضمان أن تكون الهجرة جيدة التنظيم ومؤمنة ومدرسة.

ونؤكد من جديد على أهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين، وخاصة النساء والأطفال، على نحو فعال بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ويجب أن يتم ذلك بطريقة شاملة ومتوازنة مع الاعتراف بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد وتجنب النهج التي قد تزيد من ضعفهم.

وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة لحماية العمال المهاجرين، ولا سيما النساء، وذلك لضمان حمايتهم مما يواجههم من مختلف أشكال الاستغلال والعنف وتأمين وسائل

ثالثاً، في عالم يفتقر إلى اليقين وتمزقه الصراعات في كثير من الأحيان، لا بد أيضاً من معالجة مسألة حماية العمال المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في وسط الأزمات. وهذا مجال ما زلنا نعالجه من خلال ترتيبات مخصصة. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، في التجربة الأخيرة في ليبيا. وفي هذا الصدد، نقدر المساهمة التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة.

رابعاً، لا يزال القطاع الخاص والمجتمع المدني أصحاب مصلحة رئيسيين في إدارة الهجرة وفي ضمان الهجرة الآمنة والكرامة. ولا يمكن تحقيق أفضل النتائج ونتائج مفيدة من الهجرة إلا إذا عملت الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة متضافرة.

خامساً، في جميع المبادرات المتعلقة بإدارة الهجرة، ينبغي أن تظل سلامة المهاجرين أولويتنا القصوى.

سأتناول الآن بعض الجوانب التي يود أعضاء عملية كولومبو التأكيد عليها للتدبر فيها خلال الحوار الرفيع المستوى.

أولاً، أثبتت الأدلة الواقعية أن الهجرة لها تأثير إيجابي على الكثير من مجالات التنمية. وعالم اليوم المعول لا يستفيد من التجارة ورأس المال والتكنولوجيا فحسب، ولكن أيضاً من المعلومات والأفكار. وقد استفاد العديد من بلدان المقصد بما استفادة من مواهب المهاجرين، بما في ذلك في مجالات متنوعة ذات أهمية اقتصادية لبلدان المقصد. ونحن بحاجة إلى ضمان أن يتم إدراج الهجرة في سياسات التنمية الوطنية والقطاعية، وكذلك في استراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل الوطنية للتكيف.

ثانياً، الشراكة عامل أساسي في الهجرة والتنمية، وفي نهاية المطاف، لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. ولتسخير هذه الإمكانيات، يتعين تعزيز اتساق السياسات على المستويات

لا سيما في الشرق الأوسط وآسيا. وقد برزت بنغلاديش بوصفها جهة فاعلة رئيسية في عملية الهجرة العالمية. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، عكفنا على تجربة طرائق مختلفة لتنظيم الهجرة من أجل سلامة المهاجرين. ولتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة وخفض تكلفة الهجرة والحد من الإساءة للمهاجرين، اعتمدت بنغلاديش ترتيبات بين الحكومات ونُجرب نموذجاً لتنقل العمالة في إطار الترتيبات بين الحكومات لتوظيف العمال البنغلاديشيين المتجهين إلى ماليزيا. وقد أسفر عن انخفاض كبير في تكاليف الهجرة والحد من الممارسات التعسفية.

وأود أن أثير بعض المسائل التي تحتاج إلى معالجة. فعالم عام ٢٠٣٠ وما بعده سيكون مختلفاً جذرياً ومن بين المسائل الحاسمة: ما الذي يمكن للمهاجرين القيام به لضمان بناء مجتمع مستقر وآمن ومنتج وأكثر منعة في العالم بعد عام ٢٠١٥. وبالمثل، فإن الثغرات في التعاون والشراكة ذات أهمية بالغة. والشراكات بين الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومشاريع الأعمال وبلدان المنشأ والمقصد يجب أن تكون مبتكرة وتطلعية. وأود أن أسلط الضوء على بضع مسائل للنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نتواغي (بوتسوانا).

أولاً، لا بد من إدماج الهجرة في مجملها وبكل أبعادها الإنمائية في خطاب التنمية وعمليات التخطيط لها على الصعيد الوطني. وفي بنغلاديش، وضعنا بالفعل رؤية لعام ٢٠٢١، تمثل منظور بنغلاديش الطويل الأجل لأن تصبح بلداً متوسط الدخل.

ثانياً، الهجرة تعني حرية الفرد واختياره. وفي بعض الحالات، تمثل مسألة بقاء شخصي. وبالتالي، لم يعد من الممكن أن يكون إضفاء الطابع الأمني على الهجرة خياراً متاحاً للتنمية أو الأمن البشري.

برز الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية منذ عام ٢٠٠٦ بوصفه محفلاً مفيداً لمناقشة الحكومات للفرص والتحديات المتعلقة بالهجرة. ونود أن نؤكد على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في اتجاه إنشاء آلية نقدية فعالة من الحوار. ويجب أن يشكل ذلك إسهامنا في تحسين حياة المهاجرين، مما يسمح لهم بالهجرة الآمنة والمنظمة والكرامة. كما أننا نتطلع إلى التطورات خلال اليومين المقبلين ولدينا توقعات.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين لعقده الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. كما أود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالشخصيات البارزة التي ساهمت في الحوار.

إنني أتكلم باسم أقل البلدان نمواً.

تزايدت خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة الهجرة من حيث نطاقها، وأصبحت أكثر تعقيداً، وكان لها تأثير أكبر. وتمثل العوامل التي تسهم في النطاق المتغير للمشكلة في التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي و الأزمة الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ وتدهور البيئة. إننا ندرك الدور الذي تؤديه عوامل مثل الفقر المزمن والبطالة ونقص العمالة، والافتقار إلى فرص اجتماعية واقتصادية، والتمييز، والتهميش وحتى الإقصاء الاجتماعي.

يترتب عن وجود المهاجرين فوائد كبيرة للبلد المضيف وبلد المنشأ. وقد كشفت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أن العمال المهاجرين ساهموا في دفع الضرائب وفي برامج الضمان الاجتماعي، أكثر مما تلقوه من مدفوعات الخدمات الاجتماعية. وتسبب هجرة العمال ذوي المهارات العالية، التي تسمى أيضاً هجرة الأدمغة، في وقوع خسائر هائلة في رأس المال البشري بالنسبة لأقل البلدان

المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال التعاون وإنشاء الشراكات العالمية في إطار مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. والشراكات على المستويات العالمية أو الإقليمية ينبغي أن تعالج جوانب مثل الاعتراف بالمهارات ومطابقة المهارات والوظائف وتيسير التدريب وتطوير المهارات. والعمليات الاستشارية الإقليمية، مثل حوار أبو ظبي، يمكن أن تزيد من تعميق التعاون في هذا المجال.

ثالثاً، يجب أن نضمن حماية المهاجرين بطريقة شاملة. والإجراءات التي تُتخذ في بلدان المنشأ يتعين مضاهاتها في دول المقصد على صعيد التشريعات وتدابير الإنفاذ وتبادل المعلومات وتدابير التوعية. وهناك حاجة إلى مزيد من الانفتاح للسماح للناس بالتنقل عبر الحدود الوطنية.

رابعاً، يتمثل هدف رئيسي للحوار الرفيع المستوى في تحديد سبل تعزيز فوائد الهجرة لبلدان المنشأ والمقصد على السواء وكذلك للمهاجرين. ولا بد من احترام حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين لتحقيق الفوائد الكاملة للهجرة. وفي الواقع، يتعين معالجة جميع جوانب هجرة اليد العاملة التي تؤثر على كرامة وحقوق ورفاه وسلامة العمال المهاجرين. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في ضمان أن تكون الهجرة آمنة ونظامية. ولا بد أيضاً من مواصلة المشاورات الثنائية والإقليمية.

أخيراً، فإننا نقدر ونثمن عالياً الدعم المستمر للمنظمة الدولية للهجرة وإسهاماتها. ونعتقد أيضاً بأنه يمكن لتجربة المنظمة الدولية للهجرة وخبرتها اللتين اكتسبتهما في الماضي الإسهام في إدارة الهجرة العالمية. وسيكون من المهم التركيز على نموذج من شأنه تحديد نطاق الولاية الأساسية للمنظمة الدولية للهجرة، مما يسهل عملها في إطار العلاقات مع الأمم المتحدة.

وبينما تستفيد الشركات الأجنبية الكبيرة التي أنشئت في أقل البلدان نمواً من أنظمة سخية جداً لتحويل أرباحها إلى بلدانها الأصلية، يجب على العمال المهاجرين المنتمين إلى أقل البلدان نمواً دفع رسوم باهظة لتحويل أموالهم. كما أن تكاليف المعاملات مرتفعة للغاية، وخاصة من أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأحياناً ١٢ في المائة من المبلغ المحول. ووفقاً للتنبؤات، سوف تبلغ تدفقات أموال المهاجرين ما يناهز ٤١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، و ٥١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ويقدم ذلك فكرة عن حجم الأموال التي تنفق على تكاليف المعاملات. يجب علينا تسهيل عمليات نقل أموال المهاجرين، لأنه سيكون لذلك عواقب كبيرة على بلدان المنشأ. وللحكومات و مقدمي الخدمات من القطاع الخاص العمل من أجل تحقيق هذه الغاية. كما ينبغي لبلدان المقصد وضع أحكام لتحويل الأموال إلى البلدان الأصلية للمهاجرين بدون قيود. ويتمثل الهدف في تقليص المعدل من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة في غضون خمس سنوات، ولابد من إعادة تأكيد ذلك الهدف.

إن مسألة استخدام الأموال المحولة من قبل المهاجرين تستحق اهتماماً خاصاً كذلك. إن من المهم ضمان استخدام الأموال للقيام بأنشطة إنتاجية ومن أجل تحقيق التنمية. وينبغي لبلدان المقصد وضع أطر للأنشطة الاقتصادية المفضية إلى تحقيق ذلك. وينبغي لبلدان المنشأ أن تحذو حذوها. بتلك الطريقة، سوف يكون بوسع الشتات توفير المعلومات والعمل في بلدان المقصد على تعزيز التكامل في النظام المصرفي بين الدول المرسل والدول المستقبلية للأموال، وبالتالي زيادة قدرة المهاجرين على الادخار والقيام باستثمارات.

على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو، وقعت البلدان الأقل نمواً على مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ

نمواً. ويمكن لتلك الخسارة أن تؤثر إلى حد كبير على تقديم الخدمات الأساسية، والإيرادات الضريبية ومعدل نمو بعض البلدان. إن الهجرة يمكن أن تولد أيضاً ضغطاً من أجل زيادة الرواتب، مما يتسبب في وقوع تضخم في بلدان المنشأ.

إن الهجرة عامل لا يمكننا الاستهانة بأهميته بالنسبة لأقل البلدان نمواً في سياق العولمة. لقد حقق العالم تقدماً كبيراً في مجال إدماج الشعوب في إطار زخم العولمة، الأمر الذي فرض تفكيك الحواجز. وقد اقتصر فتح الحدود على تحرير أسواق السلع ورؤوس الأموال. ولا يزال إدماج القوى العاملة يطرح تحديات هائلة تتعلق بالتمييز السلي الذي يؤثر على هؤلاء العمال.

ثمة ازدواجية في المعايير يجب تصحيحها عن طريق بذل جهود محددة لتنسيق نظام تدفق السلع والأشخاص. ولتوفير الخدمات إمكانات كبيرة. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحرير الأسواق من أجل التدفق الحر لمقدمي الخدمات في إطار الطريقة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. كما يمكن أن يسهم ذلك أيضاً في الحد من الاحتيايل والاتجار بالبشر. وينبغي بذل الجهود للقضاء على الاستغلال والتمييز اللذين يعاني منهما العمال المهاجرون، لمعاملتهم بإنصاف، وتوفير ظروف عمل لائقة لهم، وإتاحة إمكانية حصولهم على خدمات التعليم والصحة والاعتراف بمركزهم.

وفقاً لاتفاقية العمال المهاجرين، يجب على أصحاب العمل دفع جميع الرسوم المترتبة عن استقدام العمال الأجانب، بما في ذلك العمالة غير الماهرة. كما يجب علينا تشكيل ائتلاف واسع لوضع وتطبيق معايير مقبولة في البداية لاستقبال المهاجرين ومنحهم ظروف معيشية لائقة. ومن شأن ذلك أن يكون له تأثير إيجابي على رفاه أولئك الأفراد.

والغايات للحد من تكلفة الهجرة، بما في ذلك التوظيف، والتأشيرات والجوازات ورسوم الإقامة والتأمين الصحي وتعليم الأطفال والتحويلات وتكامل قدرات الإنتاج لدى أقل البلدان نمواً للنهوض بالتنمية. وبالتالي، يكون التنسيق الحقيقي على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ضرورياً.

السيد رومودانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الروسي يأتي في المركز الثاني بين المقاصد التي يتجه إليها المهاجرون، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى بعض الآثار المترتبة على سقوط اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية. وفي روسيا حوالي ١١ مليون من الرعايا الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية، على أساس مؤقت أو مستمر. والسياسة العامة التي تتبعها روسيا في هذا الصدد تحددها سياستها بشأن الهجرة. وأولويتها الرئيسية حماية حقوق وحرية الروس والرعايا الأجانب المقيمين في روسيا على السواء.

وتشريعاتنا بشأن الهجرة يجري تحسينها بشكل مستمر. ونقوم بتطوير آليات الهجرة ونواصل تحديثها لاجتذاب المتخصصين المؤهلين، حيث تتاح لهم مجموعة كبيرة من الأفضليات والامتيازات، من بينها الامتيازات الضريبية. وهناك وثائق قانونية خاصة للمهاجرين الأدنى تأهيلاً، مع التركيز بشكل خاص على تطوير برامج لمساعدة المهاجرين على التأقلم والاندماج. كما أننا نحترم التزاماتنا الإنسانية بصورة كاملة فيما يتعلق بالحماية الدولية والقضاء على مسألة انعدام الجنسية. وثمة إجراءات تسمح بإعادة الدخول مجدداً. وكنتيجة لتلك الإجراءات وكثير غيرها، تضاعف عدد الرعايا الأجانب الذين يعملون بشكل قانوني خلال السنوات الثلاث الماضية، ونتج عن ذلك تراجع كبير في الهجرة غير الشرعية.

وروسيا قد وجدت سبيلاً لتيسير التحويلات النقدية ومنع التأخيرات بغية مساعدة المهاجرين. والأمين العام نوه إلى

برنامج تجريبي في إطار إنشاء هيئة لرصد تحويل المهاجرين المنتمين للبلدان الأقل نمواً للأموال. ويهدف ذلك البرنامج التجريبي لجمع وتحليل و نشر البيانات المتعلقة بتحويل أموال المهاجرين في أربعة بلدان. وقد أجريت الدراسات التي سمحت لنا بتحديد ملامح هيئة الرصد تلك. ومن المهم استمرار الاستفادة المبادرة من المساعدة المطلوبة من شركائها في التنمية لكي تتبلور. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير مجموعة أقل البلدان نمواً لحكومة تركيا، التي قدمت منحة سخية لإطلاق هيئة الرصد.

كما تستخدم شبكات الشتات أيضاً كقنوات لنقل المعرفة والمعلومات و الدراية في اتجاهين بين بلدان المقصد والبلدان الأصلية. وقدم الباحثون والخبراء والعلميون والخبراء التكنولوجيون الذين يعيشون في الخارج إسهامات كبيرة في المعجزات الاقتصادية التي حققها عدد من الدول في النصف الثاني من القرن العشرين. حولت هذه الظاهرة هجرة الأدمغة التي ولدتها الهجرة إلى كسب للأدمغة. ونظراً للعدد الكبير من الأشخاص المؤهلين من البلدان الأقل نمواً الذين يعيشون في الخارج، من المهم وضع أطر لإبرام اتفاق مع بلدان المقصد لتمكين المغتربين من مواصلة الإسهام في تنمية أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الأعمال التجارية والاستثمارات.

ونحن نشكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تكريس دورته الأخيرة بشأن أقل البلدان نمواً لتلك المسألة.

ومسألة الهجرة ينبغي تناولها من منظور إنساني، بغية تحسين الظروف المعيشية الهشة لملايين المهاجرين. والشرائط العالمية هي الأنسب وضعاً للنهوض بتدابير مشتركة صوب تحقيق ذلك الهدف. وينبغي إدماج المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة، بهدف إيجاد عالم بدون حدود كيما يتسنى للبشر كافة الاستفادة الكاملة من التنقل ومواجهة التحديات الماثلة. وينبغي تحديد الأهداف

لحقوق الشعوب وحرياتها مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو مبدأ أساسي في سياسة روسيا. ونرحب بالعمل الذي سيقوم به المنتدى العالمي في المستقبل وبالحوار كنهج مهم للتعاون بشأن القضايا المتصلة بالهجرة، ونشكر منظّميه على جهودهم.

السيدة ليفولا - إيثانا (ناميبيا) (تكلّمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للرئيس على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. فالزيادة في التنقل العالمي، والتعدد المتزايد في أنماط الهجرة وأثر تلك التنقلات على التنمية أسهمت كلها في أن تغدو الهجرة الدولية من أولويات المجتمع الدولي.

وموضوع هذا الحدث الرفيع المستوى "تحدد تدابير ملموسة لتعزيز الاتساق والتعاون على جميع المستويات، بهدف زيادة فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على السواء وزيادة ربط الهجرة الدولية بالتنمية الذي يعدّ أمراً مهماً، مع الحد من آثارها السلبية"، يوفر لنا فرصة للتفكير في التدابير التي ينبغي أن تتخذ لاستعراض خيارات السياسات الحالية والسعي إلى سبل لتعزيز عزمنا على معالجة معاناة المهاجرين. وناميبيا تعلق أهمية كبيرة على هذا الحوار، لأنه يمثل فرصة للاستعراض الجماعي لإنجازاتنا منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأخير في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لا تزال التحديات مستمرة، وينبغي أن نجدد الالتزام بالتصدي لها. ويوفر هذا الحدث أيضاً فرصة لكي يعمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين صوب وضع جدول أعمال عالمي وتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها للمساعدة في تعزيز دور المهاجرين كعوامل للتنمية وجعل الهجرة جزءاً أساسياً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن أهم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ أننا، نحن الدول الأعضاء، قد اتفقنا على تعميم الهجرة

ذلك. وتكنولوجيا المعلومات الجديدة ساعدت على المعرفة الكاملة بأسماء جميع الرعايا الأجانب الذين يتجاوزون مدة الإقامة المسموح لهم بها. وبلدي يواصل العمل من أجل تعزيز المسألة من خلال إدارة تدفقات الهجرة غير القانونية. وفي هذا السياق، فإن الوزر الأكبر يقع على عاتق الموظفين غير الأمناء.

ويمكنني القول بكل ثقة إن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون أكثر الأعضاء هشاشة وضعفاً في المجتمع في دول المقصد. والكثير من المهاجرين غير الشرعيين يسقطون ضحايا للجريمة. وبالرغم من الخطوات المتخذة بالقفل، ومنها تدابير إنسانية، يبقى أمامنا عمل كثير ينبغي إنجازه للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية. وأعتقد أن التعامل مع المشكلة ينبغي أن يكون موضع اهتمام دول المقصد ودول المنشأ على حد سواء.

ختاماً، أود التشديد على أنه ما من دولة تستطيع أن تواجه وحدها تحديات الهجرة اليوم. ولا بد من إجراء حوار متواصل يركز على الخصائص الإقليمية. وهذا هو نوع التعاون الذي يتطور باستمرار بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ومنذ عام ٢٠٠٧، يقوم الاتحاد الروسي بعمل نشط بالتعاون مع زملائنا في إطار مجلس رؤساء إدارات الهجرة في الدول الأعضاء في الرابطة. وقد ثبت نجاح هذا النهج بصورة واضحة كآلية تعاون فعالة. وفي واقع الأمر، فإن الاتحاد الروسي يشكل مع شركائه اتحاداً عمالياً؛ وقد نفذت المكونات الفردية بنجاح كجزء من الاتحاد الجمركي والاندماج الأوروبي الآسيوي. والبيان المشترك باسم الدول الأطراف في الرابطة، الذي عممه في الحوار رئيسه من جمهورية بيلاروس، يعرض رؤية مفصلة لإنجازات الرابطة. وأنا أدعو الجمعية إلى الاطلاع عليه.

وروسيا تواصل إسهامها النشط في عمل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ونحن نعزز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة. وإننا مقتنعون بأن الحوار ينبغي أن يكون محوره البشر دائماً. والاحترام غير المشروط

والبرامج عن حقيقة أن النساء والأطفال المهاجرين كثيرا ما يجدون أنفسهم في حالات غير شرعية، وفي قطاعات اقتصادية غير منظمة، أو يقعون ضحايا للمتجرين بالبشر أو المهربين، الأمر الذي يعرضهم بالتالي للعديد من أشكال العنف والاعتداء. ونحن بحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تلك الآفات، في ذات الوقت الذي نواصل فيه تيسير تدفق المهاجرين الشرعيين.

ويجب أن تتشاطر بلدان المنشأ التي يأتي منها أولئك العمال، والبلدان التي يعملون فيها، المسؤولية عن تخفيف العبء عن عاتق العمال المهاجرين، عن طريق حمايتهم وتعزيز حقوقهم. ويمكن تحقيق ذلك عبر زيادة دور مراقبة الهجرة الدولية للعمالة وتنظيمها، فضلا عن التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق المهاجرين ومنع الظروف التي تؤدي لإساءة معاملتهم. ولا يمكن الفصل بين المكاسب الإنمائية التي تحققها الهجرة للبلدان المعنية وحماية حقوق العمال المهاجرين. ولا تقتصر أهمية تلك المكاسب الإنمائية على بلدان المنشأ فحسب، بل تشمل أيضا بلدان المقصد التي يوفر فيها العمال المهاجرون عمالتهم.

وستظل الهجرة الدولية تمثل عنصرا هاما من عناصر خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وإذ نعمل الآن على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحديد أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن نتأكد من إدماج الهجرة الدولية بصورة كاملة في صلب تلك الأهداف. علاوة على ذلك - ومع التسليم بأن المهاجرين يضطلعون بدور هام في مجال التنمية - يجب علينا أن نشجع مواطنينا على استخدام قنوات الهجرة القانونية بغية الحد من تعرضهم لمخاطر الاستغلال والاتجار غير الشرعيين.

السيد بوغيرة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في استراتيجياتنا للتنمية. وقد شددنا أيضاً على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين في حماية أنفسهم من العنف المحتمل والإساءة.

لقد أحرزت ناميبيا تقدما كبيرا في تحديث قوانينها التي تحكم الهجرة، وخصوصا ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين. وما زلنا نواصل عملية إصلاح سياساتنا المعنية بالهجرة، مع التركيز بشكل خاص على إدارة المجالات الرئيسية للهجرة، من قبيل الهجرة والتنمية، وعمليات تيسير الهجرة وتنظيمها. وأنشأنا أيضا لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات في مجال إدارة الهجرة، وهي تضم الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية وغير الحكومية، وتتولى المسؤولية عن وضع السياسات. وتهدف تلك التدابير إلى توفير منبر يمكننا من التصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة والتنمية. ويدفع جهودنا في ذلك الصدد إدراك أن الصلة بين الهجرة والتنمية يمكن أن تعزز نمو اقتصادات الدول. وتدرك بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد جميعا هذه الحقيقة. وعليه، فقد أصبحت المناقشة بشأن هذا الموضوع هامة للغاية.

إن الهجرة الدولية ظاهرة عالمية تتنامى من حيث نطاقها وتعقيدها وأثرها. واليوم أصبحت جميع بلدان العالم تقريبا بلدانا للمنشأ والعبور والمقصد في ذات الوقت للمهاجرين الدوليين. وتكمل أنماط الهجرة التقليدية الآن تدفقات جديدة للمهاجرين، تدفعها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية المتغيرة. ونظرا لإسهامها في التنمية فقد أصبحت الهجرة أيضا أولوية ملحة في سياسات جميع الدول.

وتكرر ناميبيا القول أن كفالة إنصاف العمال المهاجرين وتوفير الأمن لهم ووصون كرامتهم الإنسانية، تقتضي أن تتبع الدول الأعضاء سياسات لهجرة العمالة تشمل التدابير الرامية إلى منع ممارسات الاستغلال وتشجع على توفير العمل اللائق للمهاجرين. وينبغي ألا تغفل تلك السياسات والتشريعات

للبحر الأبيض المتوسط وما تذر به من رخاء، وسواحله الجنوبية بما تعج به من فقر. وهناك حاجة إلى إيجاد بدائل ذات مصداقية تضع حدا لسياسات الهجرة الانتقائية، وخصوصا تلك السياسات التي تدعو إلى توفير الأمن المطلق للبلدان، والتي باتت حدودها واضحة الآن.

وفي ذلك الصدد، تتمثل الحاجة الماسة إلى استجابة مناسبة لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين - الذين ترحب الجزائر بالكثيرين منهم على أراضيها - في العمل معا على تهئية الظروف المواتية لتحقيق الرخاء المشترك.

وتدعو الجزائر إلى حماية حقوق مجتمعات المهاجرين في الخارج، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فضلا عن حماية المهاجرين من التمييز والأعمال العنصرية وكرهية الأجانب. ويجب أيضا بذل الجهود من أجل قمع أعمال التطرف وكره الإسلام التي تستخدم الإسلام أداة فحسب، وتشوه معانيه وتسامحه وقيمه العالمية.

وينبغي أن يشجعنا الطابع المتعدد الجوانب للهجرة، علاوة على المصالح المتضاربة لبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، على وضع استراتيجيات عالمية معنية بإدارة الهجرة.

ويمكن تعزيزها إلى حد كبير عن طريق تنفيذ الصكوك الدولية، وبخاصة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها.

إن الهجرة المنظمة والمنسقة في متناول اليد. وبالعمل معا، يمكننا أن نضم جهودنا على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق هدفنا المشترك في إطار استراتيجية طويلة الأجل تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥.

تتيح لنا هذه المناقشة لمسألة الهجرة وصلاتها بالتنمية فرصة إضافية لتعميق الحوار الذي شرعنا فيه في عام ٢٠٠٦ إلى جانب النظر في التطورات الجديدة. فهذه المسألة ذات أهمية خاصة في ضوء المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويبين تقرير الهجرة في العالم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ أن الهجرة ليست ظاهرة بين بلدان الشمال والجنوب فحسب، بل هي أيضا تدفقات فيما بين بلدان الجنوب نفسها. ونظرا لديناميائها الجديدة، فهي ستؤثر أيضا على بلدان الشمال نفسها.

ومن المعترف به عالميا أن العمال المهاجرين يسهمون في النمو الاقتصادي للبلدان التي يعملون فيها، بالنظر إلى نقص العمالة في تلك البلدان. وبالمثل، فإن تحويلات المهاجرين تساعد في تحسين مستوى معيشة أسرهم، وبالتالي تسهم في مكافحة الفقر. ومع ذلك، فإن لهجرة العمال ذوي المهارات العالية أو "هجرة الأدمغة" أثرا سلبيا على التنمية في كثير من بلدان الجنوب. ومن شأن سياسات الهجرة الانتقائية أن تبرز تلك الظاهرة. وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان الأفريقية أشكالا أخرى من القيود المفروضة على الهجرة بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية، وبخاصة الجفاف والتصحر.

وتكرر الجزائر - بوصفها من بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فضلا عن استضافتها لاجتماع أفريقيا الإقليمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠٠٦ - التأكيد على التزامها بالعمل بحسن نية فيما يتعلق بمسألة الهجرة عبر الحدود الوطنية. وينبغي أن تكون حرية تنقل الأفراد من بين أولوياتنا، ما دامت تلك هي الطريقة التي يتم بها تعزيز الطابع العالمي والفريد في ذات الوقت لتاريخ وثقافات وحضارات الشعوب التي أثرت الجنس البشري.

ولا يسمح الترابط المتنامي لعالمنا المتعولم هذا باستمرار وجود تلك الهوة الفاصلة في منطقتنا بين السواحل الشمالية

السياسات والاستراتيجيات، بغية إدارة الهجرة على نحو أفضل كعامل يساهم في تنمية بلداننا.

واسترشادا بتلك المبادئ، وضعنا الأطر السياسية والقانونية المعنية بهجرة اليد العاملة استناداً، من بين أمور أخرى، لمعاهدة الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، والبروتوكول المتعلق باليد العاملة، والبروتوكول المتعلق بتيسير حركة الأشخاص. وتأخذ تلك الأطر الإقليمية في الاعتبار الموقف الأفريقي المشترك بشأن الهجرة والتنمية، الذي يهيئ البيئة التمكينية الضرورية لإدماج مسائل الهجرة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية والقارية وتنفيذها.

ويعتبر المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي أنشئ كآلية متابعة للحوار الأول الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالهجرة والتنمية، منبرا قيماً لتبسيط المناقشة بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة هجرة اليد العاملة، وسبيلاً لزيادة التوفيق بين مواقف الدول. وفي هذا الصدد، إن جانباً من الجوانب الأكثر أهمية التي ينبغي تسليط الضوء عليها هو الاعتراف بأنه، على الرغم من دور الهجرة الدولية في التنمية وإسهامها فيها، فهي تشكل تحديات معقدة ناجمة عن القوى المحركة لعالم يزداد عولمة.

والتحديات التي تكمن في صميم اهتماماتنا ترتبط بالحاجة إلى آليات لتوفير حماية أفضل لحقوق العمال المهاجرين وأسرهم، بما في ذلك التحويلات المالية، والرعاية الصحية، والسلامة في مكان العمل. وفي سياق متصل، تثير إدارة الهجرة شواغل ذات صلة بالحاجة إلى كفاءة التوازن اللازم بين التنمية والأمن الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، والعالمي، نظراً لأن الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة، بما في ذلك الإرهابيون، تعمل بشكل متزايد على تقويض الحدود الوطنية وبنائنا الأمني.

السيد موندلين (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على الطريقة الدؤوبة التي يقود بها أعمال هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، وهو حدث ذو أهمية كبيرة في جهودنا الرامية إلى تطوير آليات لإدارة الهجرة على نطاق عالمي.

وموزامبيق، بوصفها بلداً له تاريخ طويل من حيث الهجرة، وبلد المصدر، وبلد العبور، والبلد المتلقي للمهاجرين، تلزم بتعزيز التعاون على جميع المستويات بغية كفاءة قيام إدارة متوازنة لتدفقات الهجرة، مع مراعاة السياسات والأطر القانونية القائمة. وموزامبيق، باعتبارها مصدراً للعمال المهاجرين، لديها مواطنون يعملون في مختلف البلدان، حيث يشكلون عاملاً مساهماً في النمو والتنمية، ومصدراً هاماً لدخل أسرهم وبلدهم الأصلي.

لقد نوّه الحوار الأول الرفيع المستوى بأن الهجرة ظاهرة اجتماعية جوهرية للطبيعة البشرية، تحفزها ديناميات مختلفة ذات طابع ثقافي، وسياسي، واقتصادي، وبيئي.

وموزامبيق جزء من جماعة اقتصادية إقليمية، هي الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، وتاريخها الانمائي يتأثر بحركة الناس عبر مختلف الدول الأعضاء، وتحفزها، في جملة أمور، أسباب اجتماعية وأمنية واقتصادية. لذلك، إن التواصل الجغرافي للدول الأعضاء في الجماعة الانمائية وعلاقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية واللغوية، والترابط والتكامل بينها أمور تسلط الضوء على حقيقة أن الهجرة دينامية حتمية في عملية تعزيز جهودنا للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا الصدد، يرمي النهج الذي نتبعه في مسائل الهجرة إلى توطيد وتعزيز الدعائم التي تقوم عليها عمليات التكامل الإقليمية المنصوص عليها في معاهدة الجماعة الانمائية، عن طريق زيادة المواءمة بين

في بعض الأحيان تتأثر بقوى خارجية عن سيطرتها - العناصر الإجرامية، والأيديولوجيات والسياسات التي تتعارض مع المنطق البديهي، وإملاءات الاقتصادات السيئة. بيد أننا نعرف أنه إذا كانت لدينا الإرادة لوقف الهجرة غير المشروعة، نستطيع تحقيق ذلك. و يمكننا القيام بذلك بضمان وجود تعاون ضد الاتجار والتهريب؛ بأن نرفض الأيديولوجية ونعتمد المنطق البديهي، وبأن نعمل معا من أجل حل المشاكل الاقتصادية لبلداننا ومنطقتنا.

وتؤيد جزر البهاما الآراء الواردة في البيان الذي أدلى به باسم منطقة الجماعة الكاريبية هنا في الأمم المتحدة بشأن القضايا الهامة التي ينبغي أن تسترشد بها أي جهود في وضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك وضع أهداف التنمية المستدامة، والغايات والمؤشرات: أولاً، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، لكي تصبح الهجرة اختياراً وليس ضرورة، ثانياً، مكافحة الاتجار بالمهاجرين و/أو تهريبهم؛ ثالثاً، حماية المهاجرين ضد انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية والاعتداء بالعرق وكرهية الأجانب؛ رابعاً، تحسين البيانات، خاصة البيانات المفصلة، بشأن الهجرة الدولية، بما في ذلك الهجرة القسرية؛ وخامساً، تيسير تدفق التحويلات واستخدامها لدعم التنمية؛ وأخيراً، تعزيز الحوار والتعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

توضح الأعمال التحضيرية بشأن هذا الموضوع أنه لا يمكن تحقيق أي حلول مستدامة ما لم تتخذ التدابير الضرورية المذكورة آنفاً. ونحن ملتزمون بالعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنطقة والعالم بأسره للمساعدة في حل مسائل الهجرة. ويعتمد مستقبلنا، وبقاؤنا وهويتنا على ذلك.

كما تود جزر البهاما أن تقترح نتيجة نهائية تنبثق من هذا الحوار الرفيع المستوى، ألا وهي، إنشاء منتدى دائم للهجرة

وختاماً، نكرر دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل قصارى جهوده لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تشجيع الهجرة القانونية والأمنة والمنظمة.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولاً وقبل كل شيء، أن نعرب عن حزننا العميق، في كمنولث جزر البهاما، لمصرع المهاجرين الذين قرأنا عنهم في الصحف هذا الصباح بالذات. إن ذلك يعزز أهمية هذا الحوار الرفيع المستوى الذي نجره اليوم.

لقد تكلم رئيس وزراء جزر البهاما في المناقشة العامة يوم السبت الماضي (أنظر A/68/PV.19)، وضمن الهجرة في كلامه. إنها مسألة تشغل مركز الصدارة وتكمن في جوهر اهتمام جزر البهاما. فلديها الإمكانيات، إذا أديرت بلا عناية، لزعة الاستقرار في كل ما نسعى إلى إنشائه: أفضل بلد صغير في العالم. إننا نقع وسط عدد من البلدان التي تشكل مصادر للهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة، على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها جميع الحكومات المعنية: هايتي إلى جنوبنا، وكوبا إلى غربنا. والبلد الذي يتوجه إليه المهاجرون هو الولايات المتحدة.

لذلك كثيراً ما تجد جزر البهاما نفسها في دوامة لم تتسبب فيها، ولكنها العواقب التي يتعين علينا في كثير من الأحيان التعايش معها والصمود أمامها، وغالباً ما نكون هدفاً للقوى والسياسات التي تؤثر علينا ولكننا عاجزون عن السيطرة عليها.

إن الحوار الرفيع المستوى يستحق الثناء إذ يمثل فرصة أخرى لضمان أن يعي أصدقاؤنا في جميع أنحاء العالم العواقب الوخيمة التي نواجهها بسبب الهجرة غير المشروعة. لذا يكتسي الحوار أهمية لنا أولاً وقبل كل شيء بوصفه وسيلة لوقف الهجرة غير المشروعة وغير القانونية إلى جزر البهاما. ونتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الحكومات حولنا. بيد أن الحكومات

بين الأكثر فقرا في العالم. في فترة ما بعد الاستقلال، شهدت بوتسوانا استمرارا لحركة الهجرة إلى الخارج وارتفاع كبير في عدد المهاجرين القادمين إلى البلد. بيد أنه، شهدنا على مر السنين تغييرات في الاتجاهات الديموغرافية والديناميكية. وأصبحت بوتسوانا اليوم بلد مستقبل للمهاجرين الذين تجذبهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في العقود المتعاقبة.

وتواصل بوتسوانا الاستفادة من الهجرة الخاضعة للتنظيم، سواء إلى داخل البلد أو إلى خارجها. ويقدم العديد من العمال المهاجرين القادمين إلى البلد خدمات عالية التخصص في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم والصحة والهندسة. وعلى العكس، لا تزال البلد تواجه التحدي المتمثل في هجرة العمال ذوي المهارات العالية - "هجرة ذوي الكفاءة" - وكذلك الهجرة غير القانونية، مما يؤثر سلبا على توفير الخدمات الأساسية. وبينما ندرك أن الهجرة الدولية يمكن أن تكون قوة إيجابية من أجل التنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، نضع في اعتبارنا أيضا التحديات التي لا تزال كثير من البلدان تواجهها، لاسيما في العالم النامي، في إدارة الهجرة الدولية. وتعتقد بوتسوانا أن هناك حاجة إلى نهج متوازن في البحث عن سبل ووسائل لتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد. وتحقيقا لهذه الغاية، نظل منفتحين وملتمزين بالتعلم من أفضل ممارسات البلدان الأخرى وتجاربها. كما أود أن أشدد على أنه ينبغي تناول الهجرة الدولية لا من مجرد الناحية الاقتصادية فحسب بل من خلال نهج أكثر شمولية يدمج بشكل كامل منظوري حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

ومع استمرار زيادة تنقل البشر، نتفق مع الرأي القائل أنه لن يتمكن أي بلد من إدارة الهجرة الدولية وحده. لذا تعترف بوتسوانا بأهمية التعاون وإقامة الشراكات على المستوى الدولي فيما يتعلق بمسائل الهجرة الدولية. في ذلك الصدد، نواصل

والتنمية. وفي الختام، ينبغي للحوار أن يكفل ألا تصبح جزر البهاما ضحية للهجرة وإنما مستفيدة من التنمية المستدامة والموثقة.

السيد باتشو (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى. وبوصفنا دولة نامية صغيرة تواجه الكثير من الاحتياجات التنافسية والأولويات وتحديات التنمية، تولى بوتسوانا أهمية كبيرة لمسائل الهجرة.

إن الهجرة ظاهرة معقدة مشتركة بين جميع البلدان والمناطق، سواء كانت أماكن المنشأ أو العبور أو المقصد النهائي. نجد في قلب المشكلة البشر، الذين يهاجرون لأسباب مختلفة. ومنذ اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ١٩٩٠، وبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، لا تزال مسألة الهجرة إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم، مع آثار اقتصادية وثقافية واجتماعية. وندرك أن تقدما كبيرا قد أحرز منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر. ولكن على الرغم من تحقيق الكثير، تعتقد بوتسوانا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتوفير حل شامل واستجابة لتحديات الهجرة الدولية والتنمية. نعتقد أن هذا الحوار الرفيع المستوى هو منتدى حسن التوقيت ومفيد لتوسيع نطاق النقاش والمشاورات بشأن المسألة الحيوية المطروحة. كما يجري هذا الحوار في الوقت المناسب، إذ يتجاوز المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية ويتجه صوب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتتميز بوتسوانا بتاريخ غني من الهجرة. عبر شعبنا، قبل الاستقلال، الحدود الدولية، خاصة إلى البلدان المجاورة، وذلك أساسا بحثا عن العمل. واستخدم الدخل الذي يحصل عليه العمال المهاجرون بصورة رئيسية في دعم أسرهم المقربة والموسعة في ديارهم في الوقت الذي صنفت البلد على أنها من

والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي وضع بوضوح القضاء على الفقر والتنمية في سياق حقوق الإنسان.

وتؤكد نيجيريا ضرورة الاتساق في تنظيم الهجرة عبر إطار شامل، بغية ضمان نهج منسق وشمولي للتحديات الماثلة. وفي هذا الصدد، أعدت نيجيريا سياسة وطنية بشأن الهجرة، تنتظر التصديق من جانب المجلس التنفيذي للاتحادي. وعلاوة على ذلك، تنظر الجمعية الوطنية في مشروع قانون لتشكيل لجنة معنية بالشتات. وبالمثل، تشدد نيجيريا على ضرورة قيام السلطات الوطنية بإعداد استراتيجيات لتنظيم بيانات الهجرة، لأن التخطيط لبرامج الهجرة ممكن بالاستناد إلى الأدلة والإحصاءات التي تجعلها أكثر استجابة للتوجهات الناشئة والمسائل الجوهرية. وفي هذا الصدد، أنجزت نيجيريا استراتيجية لنموذج عام لتنظيم بيانات الهجرة، تحقق من صلاحيته أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. لذا، تؤكد نيجيريا ضرورة إقامة المزيد من المنتديات الحكومية الدولية للحوار المتتالي بشأن الهجرة واستراتيجيات زيادة الوعي العالمي، المتعلق بمزايا نظام هجرة مدار بفعالية وإمكاناته لخدمة التنمية.

وقد أعدت حكومتنا عملية للمشاركة المتواصلة بين مؤسسات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، في حوار وطني دوري بشأن الهجرة، هدفه تهيئة الظروف اللازمة لهجرة مأمونة وقابلة للتنبؤ ونظامية.

وما فتئت الهجرة جزءا لا يتجزأ من تاريخ البشرية وتقدمها. وقد أثبتت أيضا أنها آلية لإعادة التشكيل الاجتماعي في سياق تنمية رأس المال البشري. وتوفر الهجرة مزايا اجتماعية للأسر المعيشية المهاجرة في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والتقدم التكنولوجي. لذا، ينبغي أن يكون تعزيز الهجرة المأمونة والنظامية محورا هاما لهذا الحوار بإيجاد آفنية أكثر مرونة لتبادل الموارد.

العمل بشكل وثيق مع الشركاء مثل المنظمة الدولية للهجرة في مختلف المجالات، التي تشمل تدريب موظفي الهجرة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في إدارة الحدود والإجراءات المنظمة لها.

وأخيرا، في ضوء المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نخطط علما بالتركيز على دور الهجرة وإسهاماتها في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن أهمية إدماج العناصر المتعلقة بالسكان في إطار التنمية في المستقبل. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نتيجة هذا الحوار الرفيع المستوى ستسهم إسهاما هاما في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على التزام بوتسوانا بدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة استمرار أن تحظى مسائل الهجرة بالأولوية في الاهتمام على المستوى العالمي.

السيد أبا مورو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. إن توقيت هذه الجلسة مناسب في ضوء الخطاب العالمي الجاري بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والإمكانات التي تقدمها الهجرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن نيجيريا تؤيد البيان الذي أدلى به وزير الدفاع والأمن القومي والهجرة في فيجي بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

وتعتقد نيجيريا أن من شأن مناقشة العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية أن تساعد المجتمع العالمي في التصدي للتحديات متعددة الجوانب التي يواجهها المهاجرون في مراكز المنشأ والعبور والمقصد. ولا شك في أن الهجرة عامل رئيسي في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد أبرز ذلك تقرير فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة

نيجيريا بأنه يجب الحدّ أيضا من الإفلات من العقاب بسنّ تشريع وطني، وتعزيز جهود إنفاذ القوانين على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وفي مساعينا الوطنية لتوفير معلومات كافية لمن يحتمل أن يكونوا مهاجرين وتشجيع الهجرة المأمونة والنظامية، تولى الحكومة أولوية لإنشاء مركز موارد للمهاجرين. كما تقدم نيجيريا الدعم لمشروع "جواز سفر إلى الهجرة المأمونة"، الجاري تنفيذه بالتعاون مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم الحكومة الإسبانية. وتحظى الهجرة بأولوية اهتمام الحكومة نظرا للمعدل المرتفع من ترحيل النيجيريين. وبالتالي، يجري اعتماد تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج مساعدة العودة الطوعية وإعادة الإدماج، بغية تزويد المهاجرين العائدين والوافدين لأسباب إنسانية واللاجئين بخدمات توطّن أفضل. ونحن نعمل أيضا لتحسين الحصول على هذه الخدمات، وتلبية الاحتياجات التوطينية الخاصة، وتطوير مهارات المهاجرين العائدين وتعزيز ثقتهم.

أخيرا، تودّ نيجيريا أن تذكر أنّ الهجرة ظاهرة طبيعية، تنطوي على إمكانات وفيرة للتنمية المطردة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، إذا أُدِيرَت بشكل مناسب. وهي تؤكد أنّ الهجرة وسيلة حقيقية للقضاء على الفقر. لذا، فإننا ندعم الدعوة إلى إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد سونكو (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): ترى جمهورية غامبيا أنّ الهجرة ظاهرة تؤثر على البلدان متقدمة النموّ فضلا عن البلدان النامية. وتأثيراتها السلبية والإيجابية تتجاوز حدود أية دولة، لأنّ كل بلد في العالم هو إمّا بلد منشأ، أو عبور أو مقصد. لذا، تدرك غامبيا الدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة الإقليمية في تحقيق أهدافها الإنمائية. وهي تستضيف مواطنين عديدين من بلدان داخل منطقتها دون

لقد صُنِّفَت نيجيريا عام ٢٠١٢ في مرتبة خامس أكبر متلقٍ للتحويلات المالية عبر القطاع المصرفي. ولو أخذت التحويلات غير الرسمية في الحسبان لكان المبلغ أكبر. وقد بلغ هذا الرقم ٢٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢، أي المرتبة الثانية بعد الصادرات بصفتها مصدرا لتدفقات التبادل الخارجي، بحيث شكّل ٨,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والتحدي أمام نيجيريا هو تصميم وإرساء آليات لتشجيع محوّل الأموال على توجيه بعض تلك الموارد إلى الاستثمارات، التي ستفيد بعض المجالات الحرجة لاحتياجات التنمية غير المستوفاة. لذا، تدعو نيجيريا إلى شراكة عالمية في هذا الصدد.

إنّ أحد الشواغل الحيوية الجديرة بالاهتمام الفوري من المجتمع العالمي، هو تأثير تغير المناخ والإرهاب على الهجرة. ففي نيجيريا ومنطقة الساحل عموما، أدّت حالات الفيضانات والجفاف في الآونة الأخيرة إلى أعداد متزايدة من الأشخاص المشردين داخليا، وإلى خسائر اقتصادية فادحة. لذا، نرى أنّ أية مناقشة لموضوع الهجرة يجب أن تأخذ في الحسبان أهمية الحدّ من انبعاثات غاز الدفيئة وأجزاء أخرى من البصمة الكربونية، مع إدراك أنّ التغيرات الحادة في المناخ ستزيد الهجرة الداخلية والخارجية، وتشكّل بالتالي تهديدات كبيرة لأمن الدول.

لقد كان هناك العديد من حالات ترحيل المهاجرين في سائر أرجاء العالم بدون مراعاة لحقوقهم الإنسانية. وتشدّد حكومة نيجيريا على أنه ينبغي معاملة المهاجرين بطريقة إنسانية واحترام كرامتهم، بصرف النظر عن الوضع القانوني لهجرتهم. وإننا ندين أعمال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ومظاهرها وتعايرها، والتعصب المرتبط بها ضد المهاجرين، والنماذج النمطية المطبّقة عليهم، بما في ذلك على أساس الدين والمعتقد. وفي هذا الصدد، وفيما يجب معالجة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر معالجة شاملة، توصي

التنمية المستدامة. ونقر بأن الهجرة من عناصر التنمية، غير أنه لا يمكننا أن نتجاهل الجانب السلبي للهجرة ومشكلة نزوح الأدمغة. وإن هجرة العمال المهرة، بالاقتران مع ندرة الموظفين الصحيين المؤهلين، والمهندسين وما إلى ذلك، تبين أكبر العقبات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة.

نشعر بالقلق إزاء إخفاق العديد من البلدان الغنية في تطوير مواردها البشرية وتفضيلها بدلاً من ذلك التوظيف الدولي. ذلك الاتجاه يؤثر بالبلدان النامية التي تستثمر قدرًا كبيراً من الوقت في تدريب رعاياها وما تلبث أن تخسرهم لصالح البلدان الغنية. لذلك فإن هجرة هؤلاء الناس المهرة تؤدي إلى تناقض يتمثل في عكس مسار التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن ما ينجم عن هجرة الأدمغة يزيد من تبعية اقتصادات البلدان النامية، مما يرغمنا على إنفاق موارد ضخمة على الخبراء الأجانب في مجالات عديدة.

إن غامبيا تُقر بأن المقومات الرئيسية لأي بلد مزدهر في أيدي جيل الشباب فيها. ويشكل الشباب عنصراً رئيسياً في رأس المال البشري. وإذا ما تم استخدامهم بفعالية من خلال العمالة المربحة سيمثلون الدوافع المحركة في الجهود الرامية إلى تقليص الفقر من خلال النمو الاقتصادي في الأجل الطويل الذي يستحدث المزيد من فرص العمالة.

تتعاون غامبيا مع البلدان الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، ولاسيما المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في التصدي للهجرة غير الشرعية. وعلاوة على ذلك، تم إدماج الهجرة والتنمية في خططنا الوطنية الإنمائية. ولدى غامبيا استراتيجية متماسكة لتقليص حدة الفقر ومرتسخة في برنامج تسريع النمو والعمالة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، أي المخطط الإنمائي للبلد.

الإقليمية وخارجها. وهؤلاء المهاجرون نشطوا التنمية في مجالات عديدة بأدائهم دور المحفز.

وبالمزيد من خوضنا في هذه الظاهرة، يمكننا أن نستخلص أن الهجرة مجزية للوافدين من بلدان تشهد حالة اقتصادية عامة أسوأ منها في البلد المستقبل. وفي حالة غامبيا، يشكل المهاجرون غير المهرة وذوو المهارات العالية، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة، قوى عاملة بمثابة أساس لاجتذاب المزيد من الاستثمار.

وعلاوة على ذلك، تدرك غامبيا أن الهجرة ليست خالية من التحديات. فهناك في المقام الأول واقع الهجرة غير النظامية، التي تشمل غالباً شبابنا وشاباتنا الذين يعرضون حياتهم للخطر في قوارب متداعية في أعالي البحار، وفي الرحلات الطويلة عبر الصحراء. وهذه المغامرات الجريئة مميتة في حالات عديدة.

وبموازاة ذلك، قدّمت جميع قيود الهجرة في الاقتصادات الصناعية المتطورة المزيد من الزخم لهذا التوجّه الجديد. ففيما نناضل جميعاً لتعزيز التجارة الحرة والتنقل الحرّ للأشخاص، تواصل أكثر البلدان تقدماً في النمو فرض القيود على هذا التنقل.

وتتشارك غامبيا قلق البلدان النامية حيال فقدان المهارات الأساسية لتنمية منطقتنا والقارة، مما أدى إلى المزيد من إضعاف القدرة غير الكافية أصلاً على التصدي لتحدياتنا الإنمائية. فمعظم أرجاء القارة، إذا لم تكن كلها، متأثرة بنقص الموارد البشرية المؤهلة، الناجم جزئياً عن مغادرة مهنينا المحترفين وخريجي جامعاتنا على نطاق واسع.

إن آلاف المهنيين الأفارقة، بمن فيهم الأطباء، والمرضات، والمحاسبون، والمهندسون والمدراء، يغادرون سواحلنا كل عام. وبينما قد يكون لتلك التنقلات بعض الآثار المفيدة المحدودة في البلدان النامية، إلا أن "نزوح الأدمغة" يعرقل

في الختام، تُقر غامبيا بالمزايا الهائلة التي بوسع الهجرة أن تحققها لتحفيز التنمية، ومع ذلك توجد تحديات هائلة تشكلها الظاهرة على التنمية. لذلك، فإن غامبيا لكي تستغل الفوائد الكامنة في الهجرة والتنمية، بدأت بمشاريع إنمائية ثبت أنها مجدية في كبح الهجرة غير الشرعية من جهة، وتحسن مهارات الشباب لدينا وتزيد من خيارات التنمية لبلدنا وشعبنا من الجهة الأخرى.

السيد بيلستروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لقد تحقق الكثير من التقدم منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول عام ٢٠٠٦. إننا نتحرك صوب فهم مشترك للآثار الإنمائية الإيجابية للهجرة. ومن الواضح أن المهاجرين والمغتربين يُمكن أن يصبحوا عناصر فاعلة هامة جداً للتنمية. فهم لا يرسلون التحويلات المالية لأسرهم ومجتمعاتهم فحسب، بل يربطون بلدانهم بالاستثمارات والتجارة. إن مهاراتهم وأفكارهم تثرى الاقتصادات والمجتمعات. والتنمية تتعلق بتوسيع خيارات الفقراء والضعفاء. وبوسعنا اليوم أن نقول يقينا أن ملايين الناس الذين يتنقلون يسهمون في تلك العملية. وفي الواقع، إنهم مرتبطون بها ارتباطاً وثيقاً. فالتنقل يحقق الازدهار.

غير أن الإمكانية هائلة لتحقيق حتى قدر أكبر من المساهمات. فسياسات الحكومة الموجهة جيداً والتعاون يمكن أن يحدثا ذلك الفرق. لذلك أعتقد أنه ينبغي لنا التركيز على إحراز مزيد من التقدم في بضعة مجالات رئيسية في هذا الحوار.

أولاً، كإحدى النتائج الرئيسية للحوار، أأمل أن أستمع إلى تعليقات قوية عن دور الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وذلك انسجاماً مع اقتراح الأمين العام. تتطلب الخطة الإنمائية الجديدة الاعتراف بالهجرة بوصفها عنصراً ممكناً

وثمة مبادرة سياسات أخرى أخذت زمامها الحكومة وهي برنامج العمل ذو الأولوية، وهدفه الشامل تهيئة بيئة تُمكن من توليد العمالة لتطوير قوة عاملة ماهرة، ومتنوعة، وحيوية وكفؤة. والهدف من ذلك توفير الفرص المدرة للدخل والعمالة الذاتية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي للاقتصاد. في عام ٢٠١١ تخرّج عدد من الشباب من برنامج رائد للتدريب على إصلاح الهواتف المحمولة. وأطلق فخامة الرئيس الحاج يحيى جامع مشروع الصناعة الخضراء، وهو مشروع يسعى إلى توليد العمالة لشباب غامبيا الذين يجازفون بحياتهم في عبور المحيط الأطلسي، أو يذرعون الصحراء سعياً إلى مراعي أكثر اخضراراً في البلدان المتقدمة النمو. والخطة الوطنية لخدمة الشباب بدأت في عام ١٩٩٦، وهي مصممة أيضاً لتزويد الشباب بمهارات العمل. وتشدد على الاعتماد على الذات وتستهدف الثني عن الهجرة غير الشرعية. وحتى اليوم، عملت الخطة على تدريب الآلاف من أبناء غامبيا في ٢٢ ميداناً من الميادين المهنية، من قبيل إصلاح السيارات، والنجارة، والحياكة وما إلى ذلك. والمبادرة الوطنية لتطوير الأعمال التجارية تستهدف تمكين شباب غامبيا من خلال توفير التدريب في مجال الأعمال التجارية الصغيرة، وتقديم القروض لإدارة الأعمال في القطاعات غير الرسمية وتقديم المشورة في مجال الأعمال التجارية لضمان استدامة الاستثمار.

تُقر غامبيا بأن إرسال التحويلات المالية من بين الآثار الإنمائية للهجرة. وعلى الرغم من أنه يمكن الشعور بهذه الآثار بقوة على الصعيدين الفردي والأسري، يُمكن أيضاً الشعور بها على الصعيدين المجتمعي والوطني. وهكذا، بينما يتم الحصول على التحويلات المالية بصفة خاصة فإنها تؤدي دوراً مالياً هاماً في البلدان النامية. وتُقر حكومة غامبيا بمساهمة أبناء غامبيا الهامة في المهجر في تنمية بلدنا.

تلك خمسة مجالات ينبغي إحراز تقدم ملموس فيها، وهو تقدم ممكن إحرازه. فالحكومات التي تضع أطراً قانونية مُمكنة وتحتضن الشراكات من المرحح لها أن تُيسر التنقل والنتائج الإنمائية الإيجابية في جميع تلك المجالات. وبذلك فإن الهجرة ذات الإدارة الحسنة بوسعها أن تحقق فوائد مشتركة.

وبالتأكيد فإن اتخاذ التدابير على الصعيد الوطني هام، سأضرب مثلاً واحداً على ذلك. في السويد، قمنا بإصلاح واحد فتح الباب على مصراعيه أمام سوق العمل السويدي للناس من خارج الاتحاد الأوروبي. ونال إعجاب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصف السويد من أكثر الدول الأعضاء تحراً في المنظمة. ونعمل أيضاً على أعداد مقترحات بشأن تحسين الهجرة الدائرية من أجل تحقيق المكاسب الإنمائية المشتركة.

إن العمل الوطني يمكن أن يُغذي التعاون الإقليمي والعالمي. وقد قامت السويد بدور نشط ووفرت القيادة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وبوصفنا الرئيس الحالي للمنتدى نبي على ما لدينا من تجارب وتقدم أحرزناه في عصر ستة من أسلافنا. وفي الحقيقة، إن إنشاء المنتدى العالمي بعد الحوار الرفيع المستوى الأول كان أفضل نتيجة ملموسة للحوار.

وأؤيد تأييداً كاملاً بيان الأمين العام ومفاده أن هذا المنتدى أصبح لا غنى عنه. وهو، اليوم، المنتدى العالمي الوحيد للتبادل الصريح والمفتوح والباعث على الثقة للخبرات وأفضل الممارسات.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالإسهامات الكبيرة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ساذرلاند. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد الأمين العام، عبر ممثله الشخصي، مواصلة أعماله بشأن تحديد أولويات التعاون الدولي بشأن الهجرة، وتنشيط المناقشة العالمية، وبدء تحليل واسع وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بالهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

للأهداف الإنمائية ذات الصلة، وعلينا تطوير شراكات عالمية تحقيقاً لتلك الغاية. سيساعد ذلك لجان التخطيط الوطنية، ووكالات التعاون الإنمائي الثنائية والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف على دمج الهجرة في تحليلها الإنمائي وخططها وجهودها في الرصد.

ثانياً، ينبغي للحكومات، وأرباب العمل والمجتمع المدني بذل جهود أقوى وأكثر انتظاماً لتمكين المهاجرين. إن المهاجرين سوف يحققون المزيد من التنمية إذا احتُرمت حقوقهم الأساسية، وتوفرت لهم الحماية من الاستغلال، والتمييز والإساءة. وعلينا أن نمكّن من الحصول على الحقوق ونيسره ونضمن التنفيذ الفعال لأطر حقوق الإنسان القائمة.

ثالثاً، ينبغي للحكومات مساعدة المهاجرين ليتمكنوا من إضفاء قيمة على أسواق العمالة الأجنبية بفضل ما لديهم حقاً من مهارات ومؤهلات. وإذا ما أردنا تحقيق قدر أكبر من النتائج الإنمائية الإيجابية، ينبغي للحكومات أن تعمل بصورة وثيقة أكثر على التحقق من المهارات والاعتراف بها. وعلينا قطع الالتزامات لتخفيض تكلفة الانتقال ومخاطر التوظيف. وإذا عمل مع أرباب العمل، علينا أيضاً أن نحسّن من التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل لكي يستجيب المهاجرون لاحتياجات سوق العمل الوطنية.

رابعاً، عندما ندعو المهاجرين إلى أسواق عملنا، علينا أن نتأكد من توفر أسباب الاندماج لديهم. ويجب علينا أن نطلع الجماهير بصورة أفضل على المساهمات الإيجابية للمهاجرين. إذا أردنا للمهاجرين المستوطنين والمغتربين العودة إلى بلادهم الأصلية، علينا نحن الحكومات أن نعمل على تيسير مشاركتهم وتزويدهم بالأدوات وأطر العمل المناسبة.

خامساً، من أجل رفاه المهاجرين وأسرههم وتحسين انتقال المهارات، علينا أيضاً تيسير انتقال حقوق التقاعد المكتسبة.

وذلك لما تحدثه الهجرة من آثار سلبية وإيجابية في كل من الدول المرسل والمستقبل. ولهذا، فإن اجتماعنا هذا يوفر ساحة جيدة للتداول حول جميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أن من المهم أن نولي أمر حقوق الإنسان للمهاجرين في بلدان المهجر اهتماما يوازي ما يقدمونه من جهد ومن تضحيات لتحقيق التنمية في تلك البلدان، وبما يتسق مع جميع الاتفاقات والمبادئ الدولية، التي تكفل حقوق الإنسان.

وأمر آخر نرى أن تؤمن عليه هذه الاجتماعات اللاحقة التي ستهدي بالوثيقة الختامية لاجتماعنا هذا هو تعويض البلدان التي تأثرت بهجرة العقول والعمالة الماهرة وغيرهم. بما يتناسب مع أنفقتهم تلك الدول من أموال وموارد في تعليمهم وتدريبهم، وذلك لدعم المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المهني في البلدان المرسل للعمال والمهاجرين بالموارد والمساعدات اللازمة لضمان أمرين. أولهما، سد الفجوة في الأسواق المحلية؛ وثانيهما، ضمان استمرار تخريج كوادر مهنية متخصصة وعمالة ماهرة ترفد الدول المستقبلية أيضا.

يدعو وفد بلدي كذلك إلى تضافر الجهود لمنع التهريب والاتجار بالبشر، مع كفالة الهجرة القانونية المنظمة والأمنة. ويسعدني أن أبلغكم بأن السودان، ولتحقيق هذه الغايات، قد أحاز قانونا لمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم، التزاما منه بما جاء في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهو يمنع الإساءة للمهاجرين أو استخدامهم في أعمال غير أخلاقية.

كما أن التاريخ البعيد والقريب قد أكد حسن استقبال بلدي للمهاجرين وحسن وفادتهم بالرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التي تسببت فيها العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة على السودان؛ وكذلك

والسويد على استعداد للإسهام بفعالية في تلك الأنشطة. كما أود أن أناشد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إدراج مسألة الهجرة في مناقشات الفريق.

وعلى جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة والمنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالهجرة، أن تدرج الهجرة والتنمية بشكل ثابت في جداول أعمالها. وينبغي تشجيع تعزيز الاتساق والتعاون في إطار الفريق العالمي المعني بالهجرة ليس في نيويورك وجنيف فحسب، بل أيضا في الميدان.

وفي الختام، يمكننا باعتبارنا حكومات أن نتخذ خطوات هامة إلى الأمام، بالترافق مع جميع أصحاب المصلحة، لزيادة تحسين إمكانية إسهام المهاجرين في التنمية. وذلك من واجبنا جميعا. فلنمض قدما في شراكة.

السيد خير (السودان): في مستهل بياني، ونحن نتداول حول موضوع الهجرة الدولية، أود، باسم وفد السودان، أن نعبر عن خالص تعازينا وتعاطفنا مع ذوي المهاجرين الذين فقدوا أرواحهم اليوم إثر غرق الباخرة التي كانت تقلهم في عرض البحر الأبيض المتوسط. إن هذا الحادث المؤلم جدير بان يجعلنا نولي هذا الأمر مزيدا من الاهتمام والبحث لإيجاد حلول له في إطار مساعي معالجة موضوع الهجرة الدولية والتنمية.

كما أود أن أعلن تأييد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والنيابة عن الاتحاد الأفريقي حول موضوع الهجرة.

ويشمن وفد السودان تخصيص هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لموضوع الهجرة الدولية وإدراجه باعتباره أحد أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا شك أننا جميعا نعلم الارتباط الوثيق بين الهجرة والتنمية،

اليوم، هناك حركة متزايدة للهجرة ناجمة بشكل رئيسي من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي العديد من الحالات ناجمة من النزاعات المسلحة. ولعدة أعوام، شهدت جمهورية أنغولا موجة من الهجرة إلى الخارج من جراء الحرب بين الأشقاء التي عصفت بالبلد والمناخ الاقتصادي غير المواتي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، مما أدى إلى ترك العديد من أبناء أنغولا بلدهم بحثا عن حياة أفضل في مختلف أجزاء العالم.

وبعد تحقيق السلام في عام ٢٠٠٢، تتمتع أنغولا الآن باستقرار سياسي واجتماعي، الأمر الذي أتاح تسجيل نمو اقتصادي كبير. وأسفر ذلك عن عودة الأنغوليين من الشتات وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، ولا سيما من آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. ونعتقد أن تدفق المهاجرين إلى أنغولا أمر مفيد لتنمية البلد، وخاصة في مرحلة التعمير الوطني هذه.

وتدرك الحكومة الأنغولية أن الهجرة الدولية جزء من عملية العولمة وعامل هام لتنمية بلدان المنشأ والمقصد على السواء. ومع ذلك، تشكل الهجرة غير الشرعية في أنغولا مصدر قلق بالنسبة للدولة، لا سيما بسبب آثارها الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية والأمنية، مما يجعلها مبعث قلق دائم للدولة الأنغولية.

ولذلك، ومن أجل تعزيز وضع المهاجرين، تعكف جمهورية أنغولا حاليا على إصلاح سياستها الخاصة بالهجرة، وهي أداة قانونية في غاية الأهمية. وستحدد سياسة الهجرة بعد إصلاحها، في جملة أمور، الآليات التي يجب على المهاجرين الالتزام بها ليتسنى لهم الإقامة بصورة قانونية في أنغولا ولإيجاد الظروف المناسبة لإدماجهم في المجتمع ومشاركتهم في العملية الوطنية الجارية حاليا لإعادة بناء البلد. وسيسمح لهم ذلك بالحصول على دخل يمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية في هذا العالم الذي يزداد عولمة.

الديون التي لم يتم الوفاء بإعفائها وشطبها بعد التوصل إلى اتفاق السلام الشامل وتنفيذها.

يسرني أن أبلغكم بان حكومة السودان، اهتماما منها بأبناء السودان الذين يعملون في الخارج، قد أنشأت جهازا لرعاية السودانيين العاملين في الخارج، وأنشأت كذلك جهازا مختصا بدراسة الهجرة وآثارها، كما أنشأ السودان المجلس القومي لرعاية المهاجرين. وكل هذه الأجهزة تخضع للإشراف المباشر لمجلس الوزراء.

إن السودان يعتبر دولة مرسلة للمهاجرين كما انه دولة عبور. وهو فوق ذلك دولة مستقبلية للمهاجرين بدرجات متفاوتة. وقد اكتسب السودان خبرات كبيرة فيما يتصل بالتعامل مع حالات الهجرة المختلفة. وعليه يعلق السودان أهمية وآمالا عريضة على هذا الاجتماع وما قد يتمخض عنه من إعلان يضيء السبيل نحو بحث المزيد من التفاصيل المتعلقة بموضوع الهجرة الدولية وآثارها على الصعيدين الوطني والدولي.

كماؤكد أن السودان على استعداد لمواصلة التعاون مع الأطراف كافة في كل ما يتعلق ببلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد دي باروس فيغا تافاريس (أنغولا) (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): بالنيابة عن السلطة التنفيذية لجمهورية أنغولا، أود أن أعرب عن سروري وامتناني على الدعوة إلى الاشتراك في هذه المناسبة الهامة. ويتسم الموضوع قيد المناقشة بأهمية فائقة، إذ أن الهجرة موضوع ساخن وأولوية لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكما هو معلوم للجميع، تعود ممارسة الهجرة إلى عصور ما قبل التاريخ، وهي مدفوعة بشكل رئيسي بالبحث عن ظروف حياة أفضل. وفي العالم المتسم بالعولمة ونعمل فيه نحن

للسماح للدول الأعضاء بتعزيز تبادل الخبرات وغيرها من الأحكام لكي لا يتم النظر إلى المهاجرين باعتبارهم عاملاً ضاراً بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الثقافية للبلدان المضيفة.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا لتنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية اليوم.
ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

من المعروف أنه منذ انعقاد أول حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، أُحرز بعض التقدم في تعزيز التعاون في هذا المجال. غير أنه لم يتم حتى الآن الاستفادة بشكل كامل من أكثر الآليات فعالية لحماية حقوق جميع المهاجرين وهناك نقص في الوعي بالطابع المعقد والمتعدد الأوجه لعملية الهجرة. ونأمل أن يوفر الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية منبرا واسعا وفعالا لإجراء مناقشة بناءة وتقييم أثر الهجرة الدولية على التنمية المستدامة، وأن يجري خلاله أيضا تحديد أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونعتقد أننا يجب أن نركز في جهودنا على البحث عن سبل لتعزيز التعاون والشرابة في قضايا الهجرة الدولية وحماية حقوق العمال المهاجرين.

وإدراكا منها لأهمية قضايا الهجرة، تنفذ حكومة طاجيكستان تدابير تشريعية لتنظيم عملية الهجرة. ومنذ عام ٢٠٠٠، جرى تنفيذ العديد من التدابير المؤسسية المتسقة والمحددة الأهداف التي ترمي إلى تنظيم هجرة اليد العاملة، وتم تطوير هيكل الهيئات التي تدير الهجرة. وفي عام ٢٠٠١، اعتمد مفهوم هجرة اليد العاملة من جمهورية طاجيكستان إلى الخارج، والذي تُعتبر هجرة اليد العاملة بموجبه جزءا لا يتجزأ من سياسة العمالة الوطنية. وفي عام ٢٠١٠، ومن أجل

وأغولا تتخذ تدابير سياسية ودبلوماسية وقضائية وتشريعية وإدارية لتعزيز وضمان وجود نظام سليم وسلس للهجرة، يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وخاصة بين الفئات الأضعف، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. ومن بين مختلف التدابير الجاري اتخاذها، نود تسليط الضوء على بناء مراكز سكنية مؤقتة للمهاجرين غير الشرعيين وفتح نقاط تفتيش حدودية ومعابر وإصدار وثائق هوية للمقيمين على الحدود - جواز مرور على سبيل المثال - وتعزيز التعاون الثنائي مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ومع ذلك، فإن المسؤولية عن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز الهجرة النظامية تقع على عاتق الدول الأعضاء بالاشتراك مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وهناك حاجة إلى وضع واعتماد استراتيجية دولية على أعلى المستويات لإدارة تدفقات الهجرة. ونرى أن من الضروري إقامة علاقات تعاون بين بلدان المنشأ و/أو العبور بالدخول في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الهجرة. وفي هذا الصدد، وقعت جمهورية أنغولا اتفاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن مسائل الهجرة مع العديد من البلدان، مع التركيز على البلدان المجاورة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تشارك أنغولا بنشاط في المؤتمرات الإقليمية والدولية بشأن إدارة الهجرة التي يدعو إليها الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومرصد الهجرة لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ختاما، نود أن نناشد الأمم المتحدة أن تدعم، من خلال وكالاتها المتخصصة، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في سياساتها الرامية إلى إدارة تدفقات الهجرة بكفاءة. وبالمثل، نعتقد أن من المناسب تحديد استراتيجيات في هذا المنتدى

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن وفد بلدي يؤيد الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في هذا الحوار الرفيع المستوى (القرار ٤/٦٨). وفي الوقت نفسه، أود أنؤكد أن تنفيذ ذلك الإعلان بنجاح، مرهون من نواح عدة، بالتدابير العملية والمتفق عليها والمنسقة، والخطوات التي ستتخذها بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

السيدة ديمابليس - بالدوز (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): كانت الفلبين، كبلد منشأ رئيسي للعمالة، رائدة فيما يخص إرساء نظام إدارة هجرة العقود المؤقتة الذي جرى الاعتراف به كنموذج من قبل المجتمع الدولي. وهو يقوم على إطارين قانوني و اجتماعي قوين، وهو معروف بسياسة الدولة الشاملة الخاصة بحماية حقوق المهاجرين، بغض النظر عن مركزهم، ويشمل جميع مراحل دورة الهجرة. وهو بمثابة إحدى الدعائم التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية للفلبين.

ورغم هذا النموذج الذي اختبر منذ فترة طويلة، لا تزال إدارة هجرة أكثر من ١٠ ملايين فلبيني يعملون في الخارج، ويعيشون ويعملون في أكثر من ٢٠٠ بلد، ويسهمون سنويا بـ ٢٢ مليار دولار تمثل قيمة التحويلات المالية، تطرح العديد من التحديات المتعلقة بالتنمية. لقد وضع الرئيس بنينو أكيانو الثالث، هدف التنمية الذي يشمل تحقيق النمو الشامل المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع، حيث تستخدم التحويلات المالية لتحفيز الاستثمار والنمو، وتصور الهجرة للعمل كخيار حقيقي و ليس كضرورة.

تدعم الفلبين في هذا الحوار الرفيع المستوى، خطة الهجرة والتنمية بشأن العمل اللائق للمهاجرين وأسرهم، التي تركز على المبادئ المشتركة للشفافية والمسؤولية والمساءلة و تبادل المنافع. إننا نؤيد إعادة عقد الحوار مرة كل خمس سنوات لتقييم التقدم المحرز وإجراء تقييمات، و النظر في نتائج

وضع وتنفيذ سياسة فعالة لهجرة اليد العاملة، أعدت جمهورية طاجيكستان استراتيجية وطنية لهجرة اليد العاملة إلى الخارج للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

وتنفذ طاجيكستان حاليا برامج للتدريب المهني للعمال المهاجرين. وقد زاد عددها اليوم من ١٨ إلى ٧١ برنامجا، تغطي شبكتها البلد بأكمله. وفي هذا الإطار، يحصل المهاجرون على تدريب لإجادة ٤٨ من المهن والحرف الأكثر طلبا.

أود أن أركز على مسألة الحماية الاجتماعية للمهاجرين. فقد نظرت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين في تقرير أعدته طاجيكستان عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وذلك في دورتها السادسة عشرة التي عقدت في جنيف يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وشمل التقرير الأعمال المنجزة في مجال الحماية الاجتماعية لأسر المهاجرين. أما بالنسبة للحماية الاجتماعية للمهاجرين من طاجيكستان في بلدان المقصد، فإن جميع الاتفاقات الثنائية تقريبا بين طاجيكستان وبلدان المقصد تشمل على أحكام بشأن ضمان حقوقهم وتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم بإيجاز عن جانب سلبي للهجرة الدولية: الاتجار بالبشر. فقد أصبح الاتجار بالبشر، باعتباره واحدا من أسوأ أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات، المشكلة العالمية الأكثر إلحاحا.

إننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات الهادفة إلى حماية و إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر. ويمثل تشكيل آليات إقليمية ودولية للتعاون من أجل مكافحة الاتجار بالبشر عنصرا هاما في هذا الكفاح. إن طاجيكستان تنفذ تدريجيا برنامجا شاملا يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

ذلك أن يساعد بالتأكيد على تعزيز أسس السلام العالمي والأمن والرخاء للجميع.

السيد الجزيري (تونس): أريد أن أعرب أولاً باسم تونس عن تضامني وحزني الشديد لما وقع هذا الصباح قرب لامبيدوسا، وهي حادثة في الحقيقة تتكرر كل يوم وكل شهر وكل سنة، وآلاف المفقودين بين أفريقيا وأوروبا. تونس بعد الثورة، في الحقيقة من أجل الحرية ومن أجل بناء الثورة الجديدة، والدولة الجديدة في تونس، استشهد أقل من ٣٠٠ شخص، بينما فقدنا في عرض البحر مئات التونسيين الذين لا نعرف مصيرهم إلى الآن، وهي مسألة تقع المسؤولية عنها على كاهل كل العالم، سواء تعلق الأمر بأفريقيا أو أوروبا أو بقية بلدان العالم.

تعد الهجرة جزءاً لا يتجزأ من سيرورة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الأمم، ولذلك، فإن دعم مساهمة المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ، والمقصد والعبور، بالإضافة إلى قدرتهم على القيام بدور مثمر في التواصل الثقافي، مسائل لا يمكن فصلها عن السياسات التي تحترم حقوقهم وتطلعهم، كما أن الإدارة الجيدة للهجرة الدولية وتفعيل علاقاتها بتنمية بلدان المنشأ والعبور والاستقبال على حد سواء، تتطلب مواصلة الحوار والتعاون الدوليين حول كافة المسائل والتحديات التي تطرحها الهجرة، والتي تستوجب حلولاً مشتركة.

إن تنامي ظاهرة الهجرة عبر العصور استجابة للضرورة الإنسانية في التواصل وفي تحسين ظروف العيش ونتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية والتحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، يضعنا في الكثير من الأحيان أمام أزمات وتحديات لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده، وهو ما يفرض علينا العمل المشترك من أجل إيجاد استجابات سريعة لهذه التحديات والأزمات، عبر الإصغاء للآخر والحوار والتعاون في

عمليات الحوار مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، و حوار أبوظبي وعملية كولومبو، من بين عمليات أخرى.

إن الفلبين تؤيد خطة الهجرة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يمكن متابعتها من خلال ترتيبات وطنية وثنائية ومتعددة الأطراف، لتحقيق الأهداف التالية. يجب أن يكون ثمة احترام للحقوق المعترف بها عالمياً للمهاجرين وأسرهم، و ينبغي تعزيز الهجرة القانونية وغير المنافية للأخلاق والمنظمة. كما يتعين معالجة البعد الجنساني وتأثير الهجرة على النساء والأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المنازل. وثمة حاجة للوصول الفعال إلى آليات الشكاوى السريعة والعادلة وإلى سبل الانتصاف القضائية. كما يجب أن يكون ثمة اعتراف متبادل بالمهارات والمهنة، و يجب تنظيم وكالات التوظيف ومراقبتها. كما يجب أن يحصل المهاجرون على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، و ينبغي توفير قابلية نقل حقوق الضمان الاجتماعي والمعاشات. وهناك حاجة أيضاً لبرامج "العودة للوطن" من أجل إعادة الإدماج الفعالة. وتعد إتاحة تحويلات مالية أسرع وأكثر أماناً وأرخص أمراً مهماً. ومطلوب توفير المساعدة للمهاجرين العائدين الذين يمرون بمحنة والأشخاص المتاجر بهم، وبالمثل مطلوب إجراءات دولية الرامية لمكافحة الاتجار وتهريب البشر. يجب على الأمم المتحدة قيادة العمل المتعدد الأطراف من أجل عودة سريعة وأمنة للمهاجرين الذين يجدون أنفسهم في حالات الأزمات.

وبدعم من الدول الأعضاء، يمكن قياس خطة ما بعد عام ٢٠١٥، من خلال مجموعة متفق عليها من المؤشرات الخاصة بالهجرة والتنمية، بغية وضع معايير لأفضل الممارسات، وتوفير العمل اللائق للمهاجرين وأسرهم. وبدعم والتزام جميع الدول الأعضاء بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، ومؤشراتها العالمية المتعلقة بالهجرة والتنمية فيما يخص أفضل الممارسات، فضلاً عن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، من شأن

الهجرة في خطط التنمية وإيلاء الجاليات المهاجرة والكفاءات التونسية في الخارج المكانة الاستراتيجية التي تستحق ضمن الأولويات الوطنية.

وفي هذا الإطار، أنشأت تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كتابة الدولة للهجرة والتونسيين في الخارج مهمتها وضع سياسة وطنية في المجال والسهر على حسن تنفيذها من خلال تنمية القدرات والنهوض بآليات المتابعة. وتسعى تونس إلى إضفاء طابع مؤسسي ودائم على هذه المقاربة التشاركية من خلال إنشاء مجلس استشاري للجالية بحلول نهاية العام الجاري يتولى اقتراح وتقييم البرامج والسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بصدد تأسيس مرصد وطني للهجرة.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أتوجه إلى الدول الصديقة والمنظمات الدولية لدعم للجهود الوطنية لوضع تلك الأطر المؤسسية المعنية بالهجرة، مما من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الجوانب السياسية والإدارية ذات الصلة، وتحقيق استفادة أكبر من الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية الوطنية. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى التداعيات السلبية في بعض الأحيان على التنمية، على غرار ظاهرة هجرة الأدمغة، التي بدأت تتجاوز في بلدنا المستويات المقبولة، والتي لا يمكن أن تتواصل على ذات النسق دون أن تؤثر سلباً على مسار التنمية في البلد.

وفي الأخير، لا يمكننا أن نتحدث عن الهجرة اليوم، مثلما ذكرت في البداية، دون التطرق لمأساة آلاف المهاجرين الذين فقدوا ولا يزالون يُفقدون في عرض البحر، ومن بينهم مئات التونسيين. ولقد حان الوقت، في اعتقادي، لكي تولى الأمم المتحدة هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه نظراً لما لهذه الظاهرة من تداعيات إنسانية واجتماعية مدمرة. وإذا نستعرض هذه الفرص والتحديات العديدة المتعلقة بالهجرة الدولية وآثارها على التنمية، فإننا نعي تماماً الدور الهام الذي

إطار المحافظة على كرامة الإنسان المهاجر وحقوقه الأساسية، مهما كان وضعه القانوني. إن هذه المقاربة المعتمدة على الحوار والتعاون ومركزية حقوق الإنسان، هي التي مكنت تونس من مجابهة ومواجهة أشد الأزمات المتصلة بالهجرة، وذلك مع استقبالها على أراضيها ما يفوق مليوناً و ٢٠٠ ألف لاجئ من جنسيات متعددة، غادروا القطر الليبي الشقيق بعد سقوط النظام السابق هناك خلال ربيع ٢٠١١. ولولا المد التضامني التلقائي الذي ميز مكونات المجتمع التونسي والمساهمة الفعالة للمنظمات الدولية والإنسانية، لكانت لهذه الأزمة تبعات تتجاوز انعكاساتها حدود الأراضي التونسية، وقد كان تعامل السلطات التونسية مع هذه الأزمة بشهادة واعتراف مختلف مكونات المجتمع الدولي تعاملًا مثاليًا طيلة وجود اللاجئين في المخيمات التي أنشئت لهم بالجنوب التونسي منذ وصولهم، والتي أغلقت في نهاية حزيران/يونيه الماضي.

يجدر التأكيد في هذا المجال أن المتغيرات التي شهدتها منطقتنا خلال الفترة الماضية، كان لها انعكاسات هامة على نسق تدفق الهجرة ومساراتها. ولا يزال بلدي والمنطقة بأسرها بصدد مواجهة تبعات والتحديات الناجمة عنها، لا سيما على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وإلى جانب هذه التحديات المرتبطة بإدارة الأزمة الناجمة عن الظروف الإقليمية ومسائل تفعيل علاقة الهجرة بالتنمية، يواجه بلدي مسائل أخرى لا تقل أهمية على غرار مقاومة ظاهرة الهجرة غير المنظمة التي نعمل بحزم على وضع حد لها، بالإضافة إلى مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ومساعدة ضحايا هذه الممارسات الخطيرة.

يضطلع المهاجرون بدور هام في دعم التنمية في بلدانهم الأصلية في مختلف المجالات، حيث تساهم جاليتنا في الخارج على سبيل المثال بنسبة ٥ في المائة في الناتج الداخلي الخام، كما تمثل مدخراتها ٣٠ في المائة من إجمالي الادخار الوطني، واقتناعاً منا بأهمية هذا الدور، عملت تونس على تضمين بعد

والأطفال. ويجب علينا أن نتصدى للتحديات التي تواجهها تلك البلدان أيضا.

ونعتقد أن هذا الحوار يجب أن يساعد البلدان على حل التحديات الحالية المتعلقة بالهجرة من خلال إقامة الروابط فيما بين أصحاب المصلحة، التي ستضع الأساس لإيجاد الحلول الفعالة للتحديات المستعصية. والحوار يجب أن يشكل محفلا لتجديد الالتزامات على أعلى مستوى. ونأمل أن تُنمّ النتائج عن التزام سياسي قوي بالنهوض بخطة دولية متفق عليها بشأن الهجرة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن المناقشات بشأن الهجرة الدولية تجري في المحفل المناسب في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إجراؤها هنا، والرصد يجب أن تقوم به مؤسسات الأمم المتحدة. ونعتقد أن ذلك سيُتيح لجميع الأعضاء فرصة لمناقشة الموضوع على قدم المساواة.

وكما قال الزملاء، إن الهجرة ظاهرة عالمية اليوم. فالناس يتنقلون بحثا عن فرص أفضل، والشركات العالمية تبحث عن المهارات النادرة والأفراد الموهوبين. والهجرة القانونية والموثقة تعود بالمنافع على المهاجرين وعلى بلدان المنشأ والعبور والمقصد أيضا. كما نُقر بأن الناس أحيانا يضطرون إلى الهجرة من أجل البقاء. فالمسألة ليست دائما مسألة اختيار.

ونحن كبلد لم نصل بعد إلى المرحلة التي يمكننا فيها إدارة جميع هذه الأشكال المختلفة للهجرة إدارة فعالة. والشركات التي نقيمها هنا يجب أن تساعدنا في تطوير قدراتنا الوطنية على إدارة سكاننا وإدارة الهجرة الدولية بصورة فعالة.

إننا نعمل، بدعم من الاتحاد الأفريقي، على مساعدة البلدان على إقامة سجلات وطنية للسكان ووضع أطر لدعم الهجرة. ونعتقد أن التزامنا بحقوق الإنسان يتجلى في الكيفية التي استقبلنا بها المهاجرين في بلدنا، وبالكيفية التي يتمتعون بها

يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تناولها لقضايا الهجرة الدولية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بمواجهة هذه التحديات والمخاطر وتحقيق استفادة أكبر من الفرص التي تتيحها الهجرة الدولية لدعم التنمية.

السيدة باندور (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في الإعراب عن تعازي بلدي إلى من فقدوا أعزائهم ومواطنيهم في الحادث مأساوي لغرق القارب قبالة سواحل إيطاليا. وفيما يتعلق بهذه المناقشة، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام، وممثله الخاص ومختلف الوكالات والمؤسسات التي تعمل بشأن موضوع إدارة الهجرة على نحو إنساني ومنظم. كما نثني على البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي ومجموعة ال ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25).

إننا نجتمع في هذا الحوار الرفيع المستوى متحدين وعاقدين العزم على النهوض بالتعاون الدولي في مجال الهجرة. وإذ نشيد بالتركيز المواضيعي على الهجرة والتنمية، وبطبيعة الحال، بجميع المداولات بشأن الموضوع، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نولي الاهتمام للتحدي المتمثل في الهجرة في سياق الفقر. كيف يمكن للبلدان الفقيرة أن تُحوّل الهجرة إلى فرصة لتحقيق التنمية بدلا من أن تشكل عبئا آخر على الفقراء وأشد الفئات ضعفا في بلدانهم؟ فالعديد من البلدان النامية تواجه مسألة الهجرة في سياق الفقر. كيف يمكننا أن نشركها في هذه المناقشة؟ وكيف يمكن أن نراعي مصالحها الخاصة؟

وينبغي أن نحذر من مغبة افتراض وجود علاقة بين الهجرة والتنمية، لأنهما قد لا تقتربان على الدوام في أفقر البلدان الفقيرة في العالم. فبعض السكان ضعفاء بسبب عدم كفاية نظم الهجرة وانخفاض مستويات الأمن، ويصبحون ضحايا للعصابات الإجرامية التي تسرق الهويات وتُتجرّ بالنساء

وفعالة وجامعة واستشرافية. وينبغي أن تحسن تلك النتائج حياة المهاجرين وتعود بالنفع على جميع البلدان والمجتمعات. وينعقد الحوار الرفيع المستوى في لحظة حاسمة، ونحن نشرع في المرحلة النهائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونبدأ بوضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

ومن الواضح أن الهجرة والتنقل أسهما في إنجاز كثير من الأهداف الإنمائية للألفية. وما من شك، مثلاً، في أن عمليات نقل رأس المال البشري تشكل أحد الأصول المهمة لبلدان المنشأ. والتحويلات وتعبئة المغتربين لمساعدة بلد المنشأ، لاسيما من خلال الاستثمارات، تمثل مصادر جديدة للتمويل الخاص للتنمية. وعلينا جميعاً أن نواصل العمل معاً من أجل خفض تكلفة التحويلات.

ونرى أن الهجرة ذات صلة واضحة بالتنمية وأنها ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهي أحد عوامل التمكين من النمو الشامل والمستدام وجانب أساسي في الديناميات العالمية للسكان. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، ولكن، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل الممنهج والمقارن لبناء قاعدة معرفية كافية بشأن الكيفية التي يمكن للهجرة أن تيسر بها مشاريع تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو تعرقها. وهذا أمر تختص به القطاعات الأكثر تأثراً بالمسائل الديموغرافية والعمالية بالذات.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن من الضروري توسيع نطاق جدول أعمال الهجرة والتنمية بغية معالجة النطاق الكامل للآثار الإيجابية والسلبية التي قد تكون للهجرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة بشكل أفضل. ولابد لنا من مواصلة مواءمة السياسات ودفعها قدماً من أجل تحسين مواجهة التحديات الراهنة والفرص السانحة. وأود أن أذكر ثلاثة أمثلة بإيجاز.

بالرعاية الاجتماعية، والدعم، والحصول بصورة قانونية على جميع الحقوق في جنوب أفريقيا. ويجب علينا أن نكفل تزويد جميع مؤسساتنا وبلداننا بالأطر التي تدعم شكل الهجرة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية. وننطلق من القاعدة المتمثلة في أن مسؤولية بلدنا هي مكافحة الفقر وعدم المساواة والتخلف، وفي الوقت ذاته النهوض بالسياسات العامة المتعلقة بالهجرة التي ستفضي إلى النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز تدريب المهارات، وتوطيد الأمن البشري والشراكات العالمية وبناء القدرات بما يعود بالنفع على بلدنا وعلى المهاجرين.

وبالنظر إلى الحقائق والتحديات التي تنطوي عليها الهجرة الدولية، فإننا نرى أن الهجرة الدولية عندما تتم إدارتها ودعمها بصورة فعالة، يمكن أن تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تُدمج هذه المناقشة بشأن الهجرة والتنمية على نحو كامل في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونعتقد أن الهجرة ينبغي أن تشمل جميع جوانب التنمية التي ستطوي عليها تلك الخطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة مالمشروم (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن أعمق عبارات أسانا في أعقاب المأساة الفظيعة التي وقعت قبالة ساحل لامبيدوسا هذا الصباح. وقلوبنا مع الضحايا وعائلاتهم.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إعادة تأكيد التزامهم بنهج في مجال الهجرة والتنمية أكثر اتساقاً وشمولاً وأفضل تنسيقاً على جميع المستويات، وبتحديد التدابير التي تعزز دور المهاجرين باعتبارهم عوامل للابتكار والتنمية. والتعاون على وضع خطة عالمية ينبغي أن يثمر نتائج ملموسة

وأمل أن نتفق جميعاً أن الاتجار بالبشر جريمة خطيرة وانتهاك لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تصدق جميع البلدان على الصكوك الدولية بشأن منع ومكافحة تهريب البشر والاتجار بهم، وأن تنفذها. ولا يقل أهمية عن ذلك اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل أشكال الاستغلال للمهاجرين في العمل، بما في ذلك تطبيق أصحاب العمل جزاءات على المهاجرين المخالفين.

ولنتفق اليوم أيضاً على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات المساعدة والحماية للمهاجرين الذين يعانون حالات إنسانية مزرية أو نكبات أو أخطار تهدد حياتهم، سواء كانوا في الطريق أو أثناء إقامتهم في بلدان مضيضة. وقبل سبع سنوات، اتخذ الحوار الرفيع المستوى الأول المعني بالهجرة الدولية والتنمية خطوات مهمة لتحسين إدارة الهجرة العالمية، وخاصة من خلال إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. لقد أثبتت ستة اجتماعات متتالية الآن أن هذا المنتدى العالمي منبر للمناقشات الصريحة والمفتوحة. ومن خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، سمح ببناء الثقة بين المشاركين - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلينا الآن أن نتخذ خطوة أخرى بزيادة مشاركة الأطراف الفاعلة في مجال التنمية. نود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للإقرار بالإسهام الهام الذي حققه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة على مر السنين.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مقتنعون بأن تحسين التنسيق والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتعامل مع الهجرة والتنمية أمر أساسي. ونعتبر أن المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية الرائدة في هذا المجال، يمكن أن تقوم بدور تفاعلي في تكثيف التنسيق داخل المنظومة.

أولاً، يجب أن نسلم بأن قرابة نصف المهاجرين الدوليين تقريباً يقيمون في النصف الجنوبي من العالم. وهذا يبين الأهمية المتزايدة للهجرة والتنقل بين البلدان النامية، مما يتطلب اهتماماً أكبر على كل المستويات. فهذه المسألة بالذات ينبغي معالجتها في إطار السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية.

ثانياً، لا بد أن نسلم بأن اللاجئين والأشخاص الآخرين المحتاجين للحماية، خصوصاً من طال أمد حالاتهم، يمثلون تحديات كبيرة للبلدان والمجتمعات المضيفة. ينبغي معالجتها من خلال تخطيط إنمائي طويل الأمد ومبادرات ذات أهداف محددة، مع تمتع اللاجئين بحقوقهم. والتمكين قد يمكن اللاجئين من تقديم إسهامات مهمة للمجتمعات المضيفة والاقتصادات المحلية والوطنية.

ثالثاً، إن التنقل داخلياً - داخل بلد ما، وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، يمكن أن يجلب فرصاً وتحديات مماثلة لما تجلبه الهجرة الدولية. فالمدن لديها القدرة على أن تعمل كمحفز للتغيير الاجتماعي، وينبغي تعزيز تبادل المعارف والخبرات بين المدن عالمياً.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن على الدول كافة أن تحترم كرامة المهاجرين وحقوقهم الإنسانية، بغض النظر عن وضعهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمستضعفين منهم، كالقصر والأطفال وضحايا حوادث السير غير المصحوبين.

ولابد أن نتأكد من أن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين تظل أولوية سياسية تشمل جميع القطاعات. وعلينا أيضاً أن نلتزم بكفالة تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وذلك يتجاوز المهاجر الفرد، ويفيد أيضاً المجتمع في بلد المنشأ والمجتمع الذي يعيش المهاجر ويعمل فيه.

السيد باراكوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود التأكيد على الأهمية التي تعقدها ليتوانيا على الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك بوصف بلدي الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر باستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمعين في المجلس في إطار الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ بشأن الهجرة الدولية والتنمية وتعميق الصلة بين التنمية والهجرة، الذي يحدد نهج الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إزاء الحوار الرفيع المستوى.

وليتوانيا تؤيد بالكامل ما قاله المفوض مالمستروم باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات الإضافية.

الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مقتنعون بأنه يمكن زيادة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال وضع سياسات بشأن تنقل العمال على المستويين العالمي وداخل المنطقة الواحدة، سياسات تكفل تنمية مهارات أكثر تحديداً، وبرامج لمنح شهادات الكفاءة والاعتراف بالمهارات، لاسيما في القطاعات التي تعاني من النقص في الأفراد المدربين. وعلى سبيل المثال، يمكن لشركات التدريب أن تسهم إسهاماً قيماً بزيادة توريد الأفراد المدربين لكل من بلدي المنشأ والمقصد في قطاعات تعاني من نقص العمالة، من خلال آليات مناسبة للمواءمة بين العرض والطلب.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر في استعراض عوائق التنقل من أجل تيسير العلاقات الاقتصادية والرفاه والتكامل الإقليمي، على أن تؤخذ في الاعتبار حالة أسواق العمل المقصودة والشواغل الأمنية. ونحن نعتبر أن المنظمات الإقليمية هي الأنسب موضعاً، بشكل خاص، لتيسير التنقل الإقليمي، مما يستوجب دعم العمليات والمنظمات الإقليمية المعنية بالنهوض بالهجرة والتنقل بين البلدان النامية على نحو منظم ومنتظم وآمن.

وأسمحوا لي أيضاً أن أتشاطر مع الجمعية العامة التجربة الإيجابية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في تطوير وتنفيذ النهج العالمي الخاص بالهجرة والتنقل. فمنذ عام ٢٠٠٥، يوفر هذا النهج إطاراً شاملاً للعمل الخارجي بشأن الهجرة. وعلى هذا الأساس، ينخرط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في حوارات إقليمية وثنائية مع طائفة عريضة من البلدان والمناطق. وفي هذا الإطار، قام عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإبرام وتنفيذ اتفاقات ثنائية وشراكات مع بعض البلدان. ولذلك، نحث كل الدول على الانخراط في حوار وتعاون دوليين لتحديد الأولويات المشتركة وتعزيز الإدارة الثنائية والإقليمية للهجرة.

وبغية جني فوائد الهجرة والحد من جوانبها السلبية، لا بد من إدارة الهجرة بشكل جيد. فوضع سياسات فعالة للعودة وإعادة الدخول من المتطلبات الأساسية لهجرة تدار بشكل جيد. وينبغي لجميع البلدان أن تقي بواجبها بموجب القانون العرفي الدولي للسماح بإعادة دخول رعاياها بالذات واتخاذ التدابير المناسبة.

غير أن الدول والمنظمات الدولية لا تستطيع أن تفعل كل ذلك وحدها. ونحتاج إلى المشاركة الفعالة للقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين وحقوق الإنسان على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

فلنتفق اليوم على معالجة التحديات العالمية والعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة وناجعة واستشرافية. ولنحدد سبلاً لتحسين معيشة المهاجرين وأسرهم. ولننخذ خطوات حاسمة لتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجلبها الهجرة والتنمية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للحوار الرفيع المستوى ولتتابعته.

ويشهد تاريخ الحضارة على وجود ارتباط وثيق بين الهجرة والتنمية. غير أنه ما زال يتعين إدراج الهجرة في صميم الخطاب الإنمائي. فقد أغفلتها الأهداف الإنمائية للألفية، في حين قللت من شأنها أهداف إنمائية أخرى متفق عليها دوليا. وما دام المجتمع العالمي قد بلغ منعطفًا هامًا في سعيه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن من رأيي أن هذا الحوار الرفيع المستوى سيكون نقطة تحول حاسمة في معالجة تلك المسألة الهامة ووضعها في التيار الرئيسي للعملية الإنمائية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن تأييدي أيضا للبيان الذي أدلى به ممثل بنين باسم أقل البلدان نموا.

إن الهجرة سمة مشتركة في عالمنا المعولم والمتربط. غير أن السؤال هو ما إذا كنا نريد أن نضفي على تلك الظاهرة طابعا شرعيا و نديرها على أساس من الشفافية والمساءلة. بما يهيئ الظروف المواتية لأن تستفيد منها بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. وقد استفادت بلدان الشمال والجنوب معا من العمال المهاجرين بالفعل. وتمكنت بلدان المقصد من سد الثغرات الناجمة عن النقص في العمالة في إطار جهودها الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، في حين استفادت بلدان المنشأ من تلقي التحويلات المالية التي أسهمت في توفير الرفاه العام للأسر، مما يساعد على الحد من الفقر ومواصلة النمو الاقتصادي. ولكن دائما ما يتعرض العمال المهاجرون، وخصوصا الفئات ذات المهارات المتدنية أو شبه المدربة، للمخاطر والضعف. وعليه يجب إيلاء أولوية قصوى لأكثر فئات العمال المهاجرين ضعفا، وخصوصا العمال ذوي المهارات المتدنية، والنساء والفتيات في بلدان المقصد.

وهناك ضرورة لوجود آليات للتعاون والتآزر أكثر فعالية بين بلدان المنشأ والمقصد والعبور على الصعد الثنائية والإقليمية.

إن من الأهمية بمكان أن تكفل حماية العمال المهاجرين وتمكينهم، إلى جانب توفير معايير عمل لائقة لهم. وينبغي أن يحصل المهاجرون المحتملون على معلومات دقيقة عن إجراءات الهجرة واستحقاقاتهم والتزاماتهم. ومن شأن ذلك أن يسهم في الحد من هشاشة أوضاعهم.

وأود أيضا أن أبرز العديد من المسائل قيد النظر الآن وفقا لمنظورنا الوطني. ذلك أن ليتوانيا دولة يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين شخص، غير أن لها تاريخا طويلا من الهجرة ومجتمعا كبيرا من الشتات. وقد شهدت ليتوانيا - شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأوروبية - موجات هجرة على نطاق واسع في بداية القرن الماضي. ثم أصبحت الهجرة، وخصوصا الهجرة إلى خارج البلد، واقعا مرة أخرى خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وخصوصا على مدى السنوات القليلة الماضية. وتشير التقديرات اليوم إلى أن أكثر من ١,٣ مليون شخص من أصل ليتواني يقيمون خارج حدود ليتوانيا، يحمل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص منهم الجنسية الليتوانية. وعليه، تولي الحكومة الليتوانية أولوية قصوى لاستغلال تلك الطاقات استنادا إلى اقتناعها بأهمية أن تتاح الفرصة للليتوانيون - بغض النظر عن مكان إقامتهم - كي يواصلوا الارتباط ببلدهم الأصلي والإسهام في تنميته.

وقد تعلمنا بعض الأمور الهامة في إطار جهودنا الرامية إلى إيجاد سبل مبتكرة لإشراك مجتمعات الشتات الليتوانية في بناء الدولة والإسهام في تنميتها. وستشاطر ليتوانيا خبرتها في ذلك الصدد في المائدة المستديرة الثالثة التي ستعقد صباح غد. وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لهذا الحوار الرفيع المستوى ومتابعته.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة إلى جميع المشاركين في الحوار الرفيع المستوى.

مناسبة، علاوة على تعزيزها بما يحقق مصالح بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

ونرى على الصعيد العالمي، ضرورة تعزيز المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، بغية التثقيف وزيادة الوعي بشأن المسائل ذات الصلة على نطاق أوسع، بالإضافة إلى بناء الثقة في التوجيه عبر عملية الهجرة وإدارتها على نحو منظم. وبالمثل، ينبغي زيادة الدور الذي تضطلع به المنظمات المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية، بغية تحقيق المصالح المشروعة للعمال.

وفي سبيل تحقيق نهج للتنمية المستدامة الشاملة للجميع وقوامها الإنسان - على النحو المتوخى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - فإن من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام اللازم للهجرة الدولية وإسهامها في تحقيق التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد معا. وقد باتت الزيادة الكبيرة في عدد العمال المهاجرين وتدفق التحويلات المالية واضحة بالفعل. بيد أنه يجب في الوقت نفسه إدراج البعد الإنمائي للهجرة في خطة التنمية المستقبلية.

السيدة سوماروغا (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية):
تعرف سويسرا منذ فترة طويلة بأنها بلد للمهاجرين. واليوم، تأتي سويسرا من حيث الكثافة السكانية، بين البلدان التي تنسم بأعلى معدلات الهجرة على نطاق العالم. وتسهم الهجرة إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد. ومع ذلك، بدأت بعض الأصوات تطالب بفرض قيود على الهجرة إلى بلدنا.

ومن ناحية أخرى، هناك بلدان أوروبية أخرى تسعى إلى اجتذاب عدد أكبر من المهاجرين من أجل معالجة نقص العمالة في العديد من قطاعها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، هناك أشخاص يغادرون بلدانهم الأوروبية التي تضررت جزئيا من الأزمة المالية بحثا عن فرص أفضل للمعيشة في قارات أخرى.

والدولية، بغية حماية حقوق العمال ومراعاة إسهاماتهم في التنمية. وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من الدراسات التحليلية والبحوث من أجل فهم الكيفية التي تسهم بها الهجرة والعمال المهاجرون في العملية الإنمائية المعقدة، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحده.

وبالنسبة لبلد مثل نيبال - التي تمثل عائدات التحويلات المالية من الهجرة حوالي ٢٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في الوقت الحاضر، ويغادر منها نحو ١ ٥٠٠ شاب يوميا من أجل العمل في الخارج - فإن مسألة هجرة العمالة تكتسي أهمية بالغة، علاوة على كونها مسألة ملحة للغاية. وتؤدي هجرة الشباب الدائرية إلى بلدان المقصد في الجنوب دورا هاما في اقتصاد نيبال. ويقينا، فإن سلامة وأمن العاملين في جميع مراحل عملية الهجرة، والمسائل من قبيل توفير العمل اللائق، والأجر القائم على أسعار السوق السائدة، ومراعاة المعايير الصحية في مكان العمل، كلها أمور تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا. وندعو بلدان الشمال إلى فتح أسواق عملها أمام الهجرة الدائرية الشرعية بطريقة تتسم بمزيد من الشفافية. ونحن ملتزمون بتحقيق الشفافية والمساءلة في عملية التوظيف، الأمر الذي يحتاج إلى الدعم عن طريق إيجاد بيئة مواتية في السوق. ونسعى على وجه الخصوص، إلى تجنب ممارسات استغلال العاملين المهاجرين والإساءة إليهم من جانب أرباب العمل ووسطائهم. ومن شأن خفض تكاليف التوظيف وإرسال التحويلات المالية أن يساعد العاملين كثيرا، فضلا عن تيسير وصول التحويلات المالية إلى البلدان الفقيرة المحتاجة.

ونشدد على أهمية المبادرات الإقليمية - مثل عملية كولومبو، وحوار أبو ظبي - التي ترمي إلى كفالة الهجرة بطريقة آمنة وحسنة الإدارة، وعلى نحو يحقق المنفعة المتبادلة ويمكن التنبؤ بها. وندعو إلى تنفيذ تلك المبادرات بطريقة

وفي الوقت نفسه، تستكمل الحوارات العمليات القائمة على مستوى الخبراء، مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ولا تزال سويسرا تقدم الدعم الكامل للمنتدى، وهو المنبر الرئيسي لحوار الدول العالمي.

ونؤيد تأييدا كاملا برنامج النقاط الثماني للعمل الوارد في تقرير الأمين العام (A/68/292). وأود أن أبرز ثلاثة جوانب لبرنامج العمل ذلك.

أولا، يشكل الاتجار بالبشر انتهاكا بغضنا لأبسط الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال والرجال. ومن واجبنا منع الاتجار بالضحايا وحمايتهم ومعاينة الجناة وتوحيد قوانا من خلال الشراكات. وسويسرا مصممة على وضع حد لذلك الشكل من أشكال الاسترقاق المعاصرة وأدرجت تلك المبادئ في خطة عمل وطنية.

ثانيا، بالرغم من أنه لم ينعكس رسميا في الإطار الحالي، فإن من المسلم به على نطاق واسع أن الهجرة أسهمت بقدر كبير في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستعمل سويسرا من أجل إدماج الهجرة في جميع المجالات ذات الصلة في إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا، تؤيد سويسرا دعوة الأمين العام إلى تحسين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي جميع أرجاء العالم، يجد المهاجرون أنفسهم في حالة مروعة. ويلزم اتخاذ نهج عملي ومنسق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة نحو حماية حقوق المهاجرين بصورة فعالة.

إن التعاون الدولي القوي، بالرغم من أهميته، لا يمكنه أن يعفي أي دولة من مسؤولياتها. فعلى الدول أن تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية حقوق المهاجرين وعن مساعدتهم على الاندماج، مع توقعها أن يسهموا في حياة يسودها الوئام

وتدل تلك الأمثلة على أن الهجرة ظاهرة تتسم بالتغير المستمر. وينطبق الأمر نفسه على المطالب التي تلقي بها على عاتق الدول. وبالتالي، فإن هناك العديد من البلدان اليوم، تتسم بأنها بلدان للمنشأ والمقصد والعبور في ذات الوقت. ويعني ذلك وجود عوامل مشتركة بين بلدان مختلفة جدا وتقع في قارات شتى أيضا حين يتعلق الأمر بالهجرة. ويجب أن ننظر إلى ذلك على أنه فرصة هامة.

وحيثما وجدت أوجه تشابه، تتاح بصورة تلقائية فرص للتعاون. وتشجع سويسرا ذلك التعاون بإقامة شراكات ثنائية بشأن الهجرة. وعلى أساس الحوار المنتظم، نقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة ليتعلم كل واحد منا من الآخر ولنجد حلولاً للمشاكل.

ولكن لا يمكن التعامل مع المسائل الإقليمية أو العالمية الهامة في الإطار الثنائي وحده. ويلزم استكمال ذلك الاعتبار بإقامة حوار متعدد الأطراف. وبمبادرة برن لعام ٢٠٠٤، اتخذت سويسرا الخطوة الأولى في مسعى مستمر لتشجيع إقامة حوار مفتوح بشأن الهجرة. وتحتاج الحوارات إلى شراكات قوية. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بالدور الهام الذي اضطلع به السير بيتر ساذرلاند. وتقدم خطة عمل المجتمع المدني لفترة الخمس سنوات إسهاما بناء في الحوار الرفيع المستوى.

كما نرحب بالقرارات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وسواصل دعم أعمال المجموعة. ومع ذلك، تود سويسرا أيضا أن تدعو المجموعة إلى النظر في إمكانية عقد مناقشة مشتركة بشأن كيفية جعل المجموعة شريكا قويا على صعيدي السياسات والتنفيذ.

وينبغي أن تبقى مسألة إقامة حوار بشأن الهجرة والتنمية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بمجدوى استمرار الحوارات الرفيعة المستوى. وتمكننا تلك الاجتماعات من تقييم الحالة ووضع جدول الأعمال على المستوى السياسي.

كانت ليسوتو تعتبر احتياطيا للعمالة لمناجم جنوب أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت، ظلت نسبة كبيرة من قوة العمل في ليسوتو تتوافد على جنوب أفريقيا باعتبارهم عمالا مهاجرين. ويتجلى الجانب الايجابي لذلك السيناريو في حجم التحويلات المالية للمهاجرين إلى ليسوتو، التي تشكل نسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بما يفوق المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي واحتياطيات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وفي الواقع، ومن حيث القيمة الحقيقية، فإن ليسوتو أحد أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية في العالم.

ولا يسعى الركون إلى الرضا حيال المكاسب التي نحققها من التحويلات المالية التي نتلقاها من مصدر وحيد، لأن ليسوتو، من ناحية، تفقد بعض أفضل عقولها في القطاعات الأخرى من خلال الهجرة. وربما حان الوقت لنا لإقامة التوازن وتصميم استراتيجيات لتعزيز منافع الهجرة للمهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد على السواء، في جملة أمور، بتسهيل الأشكال الأخرى من إسهامات الشتات.

وعند هذه النقطة، أود أن أشاطر الممثلين إحدى المبادرات الرئيسية التي اضطلعت بها ليسوتو في سعيها لإدارة الهجرة بطريقة متسقة. فقد وضعت ليسوتو سياسة شاملة للهجرة والتنمية. ومن ضمن المسائل الرئيسية، يناقش مشروع السياسة إدارة بيانات الهجرة، و "نزوح الأدمغة"، وتنمية المهارات والاحتفاظ بها، والشتات من الباسوتو، والتحويلات المالية، والهجرة الدولية، والهجرة ونوع الجنس، والهجرة والصحة، والتجارة غير الرسمية عبر الحدود، والاتجار بالبشر، والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين، والإدارة عبر الحدود. وتلك المسائل هامة لخطاب الهجرة والتنمية في ليسوتو.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد على أهمية الصلة بين الهجرة والتنمية. فالهجرة حفاز للتنمية البشرية، وهذه الصفة

لمجتمعاتهم. ولن تتمتع مجتمعاتنا بمنافع الهجرة إلا حينما تفي الدول بمسؤولياتها في ذلك الصدد.

السيد مولابو (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن مشاعر تعاطف وتعازي جلاله ملك ليسوتو وحكومتها وشعبها على الحوادث المأساوية التي وقعت صباح هذا اليوم قبالة ساحل لامبيدوسا.

ومن دواعي الشرف الكبير أن أدلى بهذه الملاحظات في هذه المناسبة الهامة للغاية للحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الأمم المتحدة. ويسعى الحوار لتحديد التدابير الملموسة لتعزيز الاتساق والتعاون على جميع المستويات على أمل النهوض بمنافع الهجرة الدولية للمهاجرين وللبلدان على السواء، فضلا عن صلات الهجرة الهامة بالتنمية، وفي الوقت نفسه الحد من آثارها السلبية. وينعقد الحوار في وقت مناسب، إذ أن الأمم المتحدة بصدد وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا تزال الهجرة عاملا من عوامل تمكين التنمية على مستوى الأسرة وعلى الصعيدين الوطني والدولي. وهي تؤثر في صميم حياة الأسر. وينظر خطاب الهجرة والتنمية بشكل تقليدي إلى الهجرة باعتبارها مشكلة يتعين حلها بتشجيع التنمية في بلدان المنشأ. ومنذ ذلك الوقت اعتبر هذا الخطاب تنقل البشر جزءا لا يتجزأ من التنمية التي تمثل فرصا هامة للتنمية البشرية وعمليات مقايضة وتكلفة. فالهجرة أصبحت بشكل متزايد متعددة الاتجاهات لكون مستوى الهجرة فيما بين بلدان الجنوب صار ممثلا للتدفقات من الشمال إلى الجنوب. ومن هنا، تواجه بلدان الشمال وبلدان الجنوب التحديات نفسها حينما يتعلق الأمر بتنظيم الهجرة.

إن ليسوتو أحد أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية على السواء. وذلك الموقع الجغرافي جعل ليسوتو عرضة لمزيج من التحديات والفرص. وما فتئت الهجرة من سمات الفرص الاقتصادية في ليسوتو منذ منتصف القرن التاسع عشر، حينما

من أحد البلدان النامية إلى الآخر لا تزال كبيرة. ومع ذلك، هناك أركان جديدة للنمو الاقتصادي في الجنوب، تسبب التدفقات بين بلدان الجنوب. والمغرب، بوصفه بلد المنشأ والعبور والمقصد، يبذل جهداً مزدوجاً لتلبية احتياجات المغاربة المقيمين في الخارج، بينما يضع أيضاً الصكوك الاستراتيجية والقانونية والمؤسسية تمهيداً مع المعايير الدولية التي تنظم إقامة الأجانب على أراضيهم.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في اجتماع مكرس للهجرة أن مسألة الهجرة، التي هي موضوع يبعث على القلق المشروع، وحتى في بعض الأحيان على المناقشات الجدلية، ينبغي معالجتها بطريقة عالمية وإنسانية، وفقاً للقانون الدولي، وبقدر أكبر من التعاون المتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، وبغية تنفيذ هذه الأهداف، عُقد عدد من الاجتماعات في شكل أفرقة عمل بهدف تفحص القضايا المعترف بأنها قضايا لاجئين من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الرباط. وبدأت جلسات الاستماع للأطراف المعنية في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وكان علينا أيضاً أن نضع المعايير لتقييم كل حالة بحالة، بغية إعادة النظر في الوضع القانوني لبعض الفئات من الأجانب الذين وضعهم الإداري غير نظامي في المغرب. وسوف تعطى الأولوية للحالات الإنسانية التي تنطوي على الناس الضعفاء والذين يقومون بالأنشطة المهنية العادية في بلدنا. وستوكل إلى الأفرقة العاملة الأخرى مهمة تحديد الإطار القانوني والمؤسسي لمعالجة حالات اللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر. أخيراً، سوف يتعين علينا أن نضاعف جهودنا الدبلوماسية لتعزيز موقف بلدنا ومقترحاته في المنتديات الرئيسية لمعالجة تدفقات المهاجرين وإحياء التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد.

في الوقت نفسه، إن المغرب الذي كان واحداً من أوائل الدول التي تصادق على الاتفاقية المعنية بحقوق جميع العمال

من المناسب السعي لفهم ديناميكيات الهجرة ومباشرة اتخاذ نهج شاملة نحو إدارتها. ولئن كنا نحترم حرية التنقل باعتبارها عنصراً أساسياً لحقوق الإنسان، فإننا أيضاً بحاجة إلى أن نحرص على إيلاء اهتمام لإساءة معاملة تلك الحقوق.

السيد سهيل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشيد بالرئيس على عقد هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. إنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة ثمينة لتقييم السنوات السبع الماضية، عندما حصلت تعبئة غير مسبقة للاهتمام بموضوع معقد وحساس، وهو موضوع يتيح لنا أساساً أن نربط بين ماضي البشرية وحاضرها ومستقبلها. ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، واصلت حركة الناس المهاجرين نموها، وذلك في الأساس بسبب الفوارق الاقتصادية والديمقراطية. ووفقاً للبيانات التي وفرتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في العالم من ١٥٥ مليون مهاجر عام ١٩٩٠ إلى ٢١٤ مليون مهاجر عام ٢٠١٠.

وبالنسبة إلى معظم هؤلاء المهاجرين، يظل الهدف الرئيسي إياهم، ألا وهو إيجاد فرص أفضل لتحسين ظروفهم المعيشية وحياتهم، مما يساهم في تحقيق النمو والرفاهية سواء في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد. والمهاجرون يدفعون عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ويعملون على زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المقصد. وتساهم الهجرة أيضاً في التخفيف من مشاكل البطالة، وفي تمويل التنمية البشرية والاقتصادية إلى حد ما في بلدان المنشأ عن طريق التحويلات المالية.

ومع ذلك، شهد العقد الماضي أيضاً تغييرات رئيسية في اتساع نطاق تدفقات الهجرة وكثافتها ووجهتها. والهجرة

ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد وعيه تجاه العواقب الإنسانية المترتبة على الأزمات الحادة التي تؤثر على المهاجرين، باعتبار ذلك مسألة ملحة. ومن الضروري أيضا أن نحدد كيفية مساعدة هؤلاء الأشخاص وفقا للقانون الدولي، والمبادئ الإنسانية، والمسؤولية المشتركة، وهي مبادئ قائمة ومقبولة بوجه عام كممارسات جيدة على الصعيدين الدولي والوطني. وفي حال وقوع أزمات سببها الهجرة، يكون الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة نقطة انطلاق جيدة.

وأود في الختام أن أسلط الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي بشأن الهجرة والتنمية. لقد بدأت عملية العولمة خلال القرن الماضي مع تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. والقرن الحادي والعشرون سيكون إلى حد بعيد القرن الذي يتنقل فيه البشر. لم تعد المسألة بعد الآن مسألة أن نحاول معرفة ما إذا كان هناك عدد أكبر من الناس في أنحاء من العالم سينتقلون إلى أنحاء أخرى من العالم، وإنما ما هي الظروف التي تحيط بانتقال هؤلاء المهاجرين. والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/292) توفر المجال لتمكين الهجرة الدولية من النجاح القائم على ركيزة التعاون الدولي الحصيف والمثمر. ونعتقد أن هذا الالتزام سوف يمكننا من بناء غد أفضل في المستقبل.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهني الرئيس على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره. إن العديد من المسائل العالمية التي نحاول معالجتها في الأمم المتحدة لها تعقيداتها وآثارها التي تنعكس على السياسات والإجراءات التي نود أن نعتمدها. وفي هذا الصدد، إن موضوع الهجرة الدولية والتنمية لا يقل تعقيدا. وأنا على اقتناع بأن هذا الحوار الرفيع المستوى سوف

المهاجرين وأفراد أسرهم، سيواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، الذي يشمل اللاجئين والمهاجرين بين الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا. وقد أحرز الحوار الدولي بشأن الهجرة والتنمية تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي، مما يجعل ممكنا للهجرة ألا تكون موضوعا من المواضيع المحرمة، بل أن تصبح بندا مدرجا باستمرار في جدول الأعمال الدولي. لذلك، وبفضل الجهود المشتركة للعمليات التشاورية الإقليمية، والحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تجريه المنظمة الدولية للهجرة والجماعات الأخرى، أصبح النقاش المتعلق بالهجرة أكثر استدامة وهيكلية.

ومع ذلك، إن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية يظل مجرد مكان للحوار، وهو يفتقر إلى أداة محددة للتنفيذ، نظرا لأن معظم هذه العملية يحدث خارج منظومة الأمم المتحدة. وسوف يوفر الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية فرصة للدول الأعضاء كي تدرج موضوع الهجرة في أعمال الأمم المتحدة بطريقة فعالة، كجزء من إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا يسع المغرب إلا أن يرحب بالتعبئة الواسعة النطاق بشأن هذا الموضوع.

أما على الصعيد الوطني، فقد التزمنا فعلا، مع ما لدينا من سياسة جديدة للهجرة، بإدماج الهجرة في استراتيجية الهجرة العالمية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية. وثمة جهد مماثل بدأ للتو على الصعيد الإقليمي، مع إطلاق التحالف الأفريقي للهجرة والتنمية قبل يومين، وهو يتألف أساسا من البلدان التي شاركت في عملية الرباط. ويؤيد المغرب تأييدا تاما العمل الإنساني في أفريقيا كأحد الأهداف الرئيسية لسياسته الخارجية. كما أنه يدعم العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام للهجرة الدولية والتنمية في أوقات الأزمات ومبادراته الحديثة.

عناصر إجرامية منظمة. يجب مكافحة الاتجار بالبشر بجميع تجلياته. نحن بحاجة إلى التعاون وبناء جبهة موحدة من خلال التنفيذ الكامل لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وبينما يعد إدخال وتوطيد سياسات منسقة للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية أمرا حيويا للحد من مواطن الضعف للمهاجرين، أود أن أشدد على أنه من الأهمية بمكان، بغض النظر عن مركز المهاجرين، أن يسمح لهم بالعيش في كرامة وأمن واحترام حقوقهم الأساسية، بما في ذلك إصدار تصاريح الإقامة والعمل. ليس هناك شك في أن حصول المهاجرين على التعليم والتدريب والعمل اللائق من شأنه أن يفيد كثيرا الموضوع قيد المناقشة. يجب أن ينظر في سياسات الإدماج وتعزيزها. والإعادة إلى الوطن غير الطوعية، أو القسرية، لا يمكن أن تكون مقبولة. كما يجب احترام حقهم في العودة الطوعية إلى بلدهم الأصلي وإعادة إدماجهم فيه من دون أي تدخلات أو عوائق من أي جهة.

وباعتبار ذلك التزاما بحماية المهاجرين الإريتريين من سوء المعاملة، بما في ذلك كراهية الأجانب والعنصرية، وقعت إريتريا سبعة من أصل ثمانية اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية. والعمل جار بشأن الاتفاقية الثامنة، وقدمت بالفعل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩، بشأن العمل اللائق لخدم المنازل، إلى الهيئة المختصة للتصديق عليها.

ولإريتريا عدد كبير نسبيا من مواطنيها في المهجر. وأنشأ في عام ٢٠٠٧ قسم مخصص للإريتريين الذين يعيشون في الخارج في وزارة الخارجية، إضافة إلى الهياكل الدبلوماسية الموجودة داخل سفارتها وبعثاتها القنصلية. ووضع دور وإسهام الإريتريين في الخارج في مكافحة من أجل الاستقلال الأساس لمشاركتهم الفعالة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد.

يتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم والتحديات في مجال التعاون الدولي ضمن إطار الهجرة والتنمية.

كانت الهجرة على الدوام جزءا من حالة الإنسان. واليوم، تتأثر تنقلات الناس بوسائط الاتصال الأسرع والأفضل وتؤثر فيها. ولقد أنشأت نظم النقل شبكة من الاعتماد والترابط المتبادلين، مما يجعل الهجرة الدولية مسألة معقدة ذات مضاعفات شاملة على السياسات العالمية.

إن ارتفاع البطالة بين الشباب، والصراعات التي لم تحل، والأزمات السياسية والاقتصادية، والظروف المناخية المتغيرة، والتفاوتات الاقتصادية العالمية، والاضغاث السياسية، وهي الأمور التي يعاني منها العالم، هي من بين العوامل المساهمة في عملية الانتقال السريع للناس حاليا انطلاقا من البلدان والمناطق العديدة.

إن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد يكتسي أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ينبغي لنا ألا نتردد في تناولها بصورة مباشرة لتصبح أيضا قوة إيجابية من أجل تحقيق أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك صلة حيوية بين الهجرة والتنمية، ويجب أن نتذكر من مواجهة التحديات والفرص التي تمثلها. ويرى وفد بلدي أن البناء على آثارها الإيجابية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد يمثل الطريق إلى الأمام. وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى بيانات إحصائية موثوقة بما بشأن الهجرة الدولية، بما في ذلك، حيثما أمكن، بشأن إسهامات المهاجرين في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء.

ولا تخلو الهجرة الدولية من مشاكلها الخاصة أو أخطارها، كما سمعنا هذا الصباح فيما يتعلق بالحادثتين الحزينة والمأساوية في لامبيدوسا. وأود أن أتقدم بالتعازي لأسر الضحايا. يواجه العديد من المهاجرين الموت وسوء المعاملة والعنف والرعوب والاستغلال، وربما يصبحون أهدافا لبيع الأعضاء من قبل

وأكدت في تصريحاتي العلنية على أهمية التركيز على النتائج الملموسة التي يمكن أن تدفع الحوار بشأن الهجرة إلى الأمام بدلا من التركيز على المسائل المؤسسية والإجرائية التي تدعو للانقسام ولا تقدم شيئا لتحسين حياة المهاجرين.

أود أن أذكر بإيجاز ثلاثة مجالات أعتقد أنه يمكن إحراز تقدم فيها من خلال هذا الحوار الرفيع المستوى. الأول هو المهاجرون الذين يعانون الأزمات، والثاني هو الاتجار بالأشخاص والثالث، إلى حد ما، هو الهجرة في التنمية.

هناك أعداد غير مسبوقة من المهاجرين الذين يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة العديد من الحالات حيث احتجز عدد كبير من المهاجرين، ذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات، في حالات الأزمات. ومن الأمثلة على ذلك الاضطرابات في ليبيا والزلازل والتسونامي في اليابان في عام ٢٠١١ وإعصار ساندي هنا في الولايات المتحدة العام الماضي.

ولبدء الحوار، أقترح أن نبدأ بالتركيز على الدروس المستفادة من حالات مثل أزمة ليبيا، حيث تقطعت بالمهاجرين السبل، لا بسبب أي خطأ ارتكبه، بسبب أحداث خارج سيطرتهم.

إنني أشيد بالقيادة التي أبدتها بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، بشأن مسألة المهاجرين الذين يواجهون أزمات وقيادته الممتازة فيما يتعلق بالهجرة بشكل عام. وآمل أن يواصل المساعدة في تحديد قضايا الهجرة الناشئة الأكثر تحديا والعمل مع الدول والمنظمات الدولية على إيجاد حلول مبتكرة.

لقد وافقت على المساعدة في قيادة مبادرة مع الفلبين والدول الأخرى المهتمة - والعمل بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون

وإريتريا لديها تاريخ طويل من تغيير خارطة الطريق من "هجرة ذوي الكفاءة" إلى "كسب العقول"، إذ شارك العديد من الإريتريين المهنيين في المهجر في حركة التحرير. ويتمتع الإريتريون في المهجر بحقوق المواطنة الكاملة، بما في ذلك حق التمثيل في الجمعية الوطنية والحق في تملك العقارات والأعمال التجارية الحرة. ويعمل الإريتريون في المهجر على إعالة أسرهم من خلال التحويلات المالية، وفي عدد كبير منهم بالـ ٢ في المائة ضريبة الانتعاش وإعادة التأهيل التي فرضتها الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، هناك حملات في بعض البلدان تريد أن تعيق إسهامات الإريتريين في المهجر من خلال تسييس المسألة. يجب تعزيز حقوق مواطني المهجر في المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر وبرامج التنمية المستدامة الشاملة، لا إعاقتها.

ويتمثل التحدي الأكبر أمامنا في كيفية تعزيز وتعظيم فوائد الهجرة والتخفيف من آثارها بصورة أفضل. هناك حاجة إلى توثيق التعاون الدولي الرامي إلى تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أعرب عن التزام وفد بلدي بخطة فعالة وشاملة بشأن الهجرة الدولية تدمج التنمية وتعزز المؤسسات والأطر القائمة على جميع المستويات.

السيدة ريتشاردز (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة ومن في الأمانة العامة الذين نظموا هذا الحوار الهام. ويسرني للغاية رؤية العديد من الوجوه المألوفة هنا في نيويورك.

أود أن أبدأ بالإشادة بزملائنا المكسيكيين لعملهم الشاق في جهودهم الرامية إلى إيجاد نهج توافقية وبناءة للمسائل الصعبة المحيطة بالهجرة والتنمية. نعتقد أن عملهم في رعاية الإعلان الذي جرى الاتفاق عليه في وقت سابق (القرار ٤/٦٨) قد مهد السبيل لإقامة حوار رفيع المستوى ناجح و موضوعي.

على الاتفاقية وبروتوكولاتها على أن تفعل ذلك، وللدول التي صادقت عليها أن تنفذها تنفيذا كاملا. فمن شأن ذلك أن يُحدث فرقا هائلا لضحايا الاتجار ولمن يُحتمل أن يكونوا ضحاياهم في سائر أرجاء العالم.

ثالثا، الهجرة والتنمية موضوعان كبيران. ويتعين علينا البدء بتضييق مناقشاتنا، والتركيز على مسائل في إطار المواضيع التي تنطوي على أدلة موثوقة وتفاهم مشترك. والمسألة التي تخطى بدعم واسع الآن هي خفض التكلفة العامة المترتبة على إرسال التحويلات المالية. ومع أن هدف مجموعة العشرين "خمسة خلال خمسة" - لخفض تكاليف التحويلات المالية بنسبة خمسة في المائة في خمسة أعوام - لم يتحقق في الإطار الزمني المنشود، فقد تكون مواصلة العمل نحو علامة مرجعية قدرها ٥ في المائة مفيدة للمجتمع الدولي، ومن شأنها أن تُحرر مليارات الدولارات للأفراد والعائلات المستفيدين من تدفقات التحويلات المالية.

وإنني أتطلع إلى حوار رفيع المستوى ناجح، وأشكر جميع الأعضاء على التزامهم بتحسين حياة المهاجرين والتسليم بمساهمتهم في التنمية.

السيدة ديل كارمن غيبن (المكسيك) (تكلمت

بالإسبانية): يودّ وفد بلدي في البداية الانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن شعورنا بالتضامن وحزننا على الأحداث المؤسفة قرب جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

إنّ المكسيك تدرك أن العلاقة بين الهجرة والتنمية تحدّ عالمي. والتزام الدول المشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، هو التوصل إلى اتفاقات واتخاذ إجراءات لاحقة، لتحقيق رؤية للهجرة أكثر اتساقا وتوازنا، تبدأ بإدراك بُعدها الإنساني غير القابل للجدل، ومساهمتها في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء. لذا، نرحب باعتماد إعلان هذا الحوار الرفيع المستوى (القرار

اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني - لمعالجة حالة المهاجرين الذين يواجهون أزمات. ولا تزال عملية تلك المبادرة في حاجة إلى تصميمها، ولكن أتصور عملية تقودها الدول بهدف دراسة مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في حالات تلك الأزمات، وربما الإبلاغ عن التقدم المحرز خلال اجتماعات عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وبداية أطالب الحوار الرفيع المستوى بتأييد فكرة المضي قدما بشكل غير رسمي من خلال هذه العملية التي تقودها الدول. وسيكون ذلك بمثابة إرث دائم لهذا الحوار.

إن الاتجار بالأشخاص أولوية رئيسية لإدارة أوباما، كما كان أولوية لإدارات الولايات المتحدة الأمريكية السابقة وبالنسبة لكثير من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة. وإدراكا لأهمية هذه المسألة، فإن مكتب مكافحة الاتجار التابع لوزارة الخارجية جزء من وفد الولايات المتحدة هنا اليوم.

يجب علينا أن نؤكد التزامنا بحماية ضحايا الاتجار من خلال تشجيع زيادة الجهود لتحديد وضعهم فيما بين المواطنين المهاجرين وبالتحذير ضد الخلط بينهم وبين من يجري تهريبهم أو من يهاجرون دون أوراق رسمية. وينبغي أن نضمن عدم معاقبة الضحايا بصفقتهم مجرمين.

إنّ مساعدة الضحايا تستدعي نهجا شاملا يجعلهم محور استجابتنا - إبعادهم عن طريق الأذى، وضمان سوق المعتدين عليهم إلى العدالة، ومساعدتهم على التعافي والمضي قدما في حياتهم. وهذا المنتدى يتيح الفرصة المثلى لتذكير الدول الأعضاء بأننا نمتلك وسيلة متميزة لمكافحة هذا الشكل الحديث من أشكال استعباد البشر في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. ومع أنّ ١٥٧ دولة قد صادقت عليها، فإن عدد الدول التي نفذتها ووضعها موضع التطبيق غير كاف. وهذا الحوار الرفيع المستوى سترك إرثا دائما إن أمكن أن يصبح بمثابة محفّز للدول التي لم تصادق

نؤكد أن الاستنتاجات والالتزامات المنبثقة عن هذا الحوار الرفيع المستوى مع هذه الأهداف سيحظى بالدعم الكامل من المكسيك.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إن مسألة الهجرة الدولية والتنمية حظيت باهتمام دولي متزايد مستحق. لذا، ترحب إندونيسيا بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

ولا شك في أن الهجرة تُسهم في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد معا. وفي السنوات العشرين الماضية، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين ارتفاعا كبيرا. فبالنسبة لإندونيسيا وحدها، يقدر أن هناك ٤,٥ مليون إندونيسي يكسبون عيشهم بصفتهم عمالا مهاجرين في الخارج.

بيد أنه على الرغم من التأثيرات الإيجابية للهجرة، فإنها يمكن أن تشكل تحديات وتترك آثارا سلبية، إذا لم تتم إدارتها بشكل ملائم من جانب بلدان المنشأ والمقصد على السواء. فبالنسبة لبلدان المنشأ، يمكن للهجرة أن تؤثر على برامج تنميتها نتيجة "استنزاف الأدمغة" وتناقص وجود العمال ذوي المهارات العالية والموهوبين. أما بالنسبة لبلدان المقصد، فيمكن للهجرة أن تؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية وإثارة مشاكل اجتماعية، ولا سيما في فترات البطالة المرتفعة وعدم اليقين الاقتصادي.

ومع أنه يمكن للمهاجرين الأفراد وعائلاتهم أن يستفيدوا بلا ريب من فرص عديدة تُتاح لهم في بلد المقصد، فإنهم أيضا مُعرّضون للتعبُّب والإساءة والاستغلال والتمييز المحتمل. لذا، من المهم أن يعترف كل من بلدي المنشأ والمقصد بدورهم الحيوي، بصفتهم من عناصر التنمية والمساهمين فيها. ولتلك الغاية، هناك ضرورة لتغيير العقليات والمواقف المجتمعية في بلدان المقصد، بحيث تُعامل المهاجرين بالتساوي وتحتضنهم بصفتهم أبناءها. وبالمثل، ينبغي للمهاجرين أن يتكيفوا مع

الذي أيده بلدي، والذي يبرز أهمية هذه المسألة في الأمم المتحدة، وبخاصة في ضوء علاقتها بالتنمية وضرورة إيلائها الاهتمام اللازم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالنظر إلى تعقيد وحجم ظاهرة الهجرة بالنسبة لبلدي، فإن حكومة المكسيك، بقيادة الرئيس إنريك بينيا نيتو، أدركت أنها أولوية هامة للدولة المكسيكية. وطابعها الشمولي يضعها بالضرورة بين التحديات الوطنية الكبرى التي حدّدها المكسيك، وتسعى إلى التصدي لها عبر برنامج متفق عليه بين القوى السياسية الرئيسية. وتحديات الهجرة التي يجب أن نتصدى لها في المكسيك اليوم ناجمة عن الاحتياجات المحددة التي أظهرتها تدفقات الهجرة المختلفة.

إن لنا إحدى أكبر جاليات المغتربين في العالم، لذا يتعين علينا بذل جهود مضنية ومكثفة للعناية بالمكسيكيين في الخارج والدفاع عنهم. وقد شهدنا فعلا زيادة كبرى في الهجرة غير النظامية عبر أراضينا، وما يترتب عليها من تحديات ضمان سلامة المهاجرين والاحترام الكامل لحقوقهم. وكانت هناك زيادة في عدد المهاجرين الضعفاء بشكل خاص، مما يضاعف الجهود والاحتياجات اللازمة لتقديم الرعاية القانونية والمساعدة لهم. أخيرا، إن التزايد الكبير في عدد المكسيكيين العائدين إلى الوطن يستحق ذكرا خاصا، حيث نوشك أن نصل إلى صافي معدل هجرة يقارب الصفر.

وبالنيابة عن حكومة المكسيك، أود أن أؤكد أن الجهد المشترك للربط بين الهجرة والتنمية يستدعي منا تحسين نهجنا بشأن حقوق الإنسان، والاضطلاع بمسؤولية أكبر فيه. وهذا يستلزم منا أن نضمن معاملة تتسم بالمزيد من الكرامة للسكان المهاجرين الضعفاء، ومن الدول أن تواصل تحركها نحو عدم تجريم المهاجرين. وهذا يستدعي من المعونة الدولية للمشاريع والبرامج الخاصة أن تولي اهتماما أكبر للجوانب الإنسانية والقانونية الملائمة للتنقل الدولي. وفي هذا السياق،

وحوار أبو ظبي، والمتندى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وهذا الحوار الرفيع المستوى.

وفي إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أكد تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية دور المهاجرين بوصفهم عناصر في التنمية، وقد تشرف رئيس إندونيسيا بالمشاركة في رئاسة الفريق. ويسرنا أن نلاحظ أنه تم إيلاء اهتمام كاف للمسألة في تقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع" (A/68/202). وفي ذلك السياق، نرحب بالإعلان المعتمد في هذا الحوار الرفيع المستوى (القرار ٤/٦٨). ونعتقد أن بإمكانه أن يمهّد الطريق لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة بطريقة متماسكة، وشاملة، ومتوازنة وعملية، والناس محور تركيزها.

كما يبين الإعلان بوضوح، فإن الهجرة عملية انتقالية ومسألة متشعبة ومتعددة الأبعاد بحكم طبيعتها. فلا بلدان المنشأ ولا بلدان المقصد بوسعها أن تعالج كل مسألة تتعلق بالهجرة على حدة. فالتعاون بين الدول أمر واجب. والشراكة في إدارة الهجرة الدولية مسألة جوهرية حقاً.

السيد منتار (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أمثل الجمهورية التشيكية في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

تؤيد الجمهورية التشيكية تأييداً كاملاً البيانات التي أدلى بها في وقت سابق مفوض الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي ووزير داخلية ليتوانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يوفر فرصة فريدة للعمل نحو خطة عالمية بشأن المسألة ويتصدى للتحديات المستمرة والجديدة المرتبطة بالهجرة الدولية. ومنذ الحوار الرفيع المستوى الأول الذي جرى في عام

البيئة والمجتمعات المحلية الجديدة. وعليهم أن يحترموا قوانين وأنظمة بلدان المقصد ويتقيدوا بها.

وتجدر في هذا السياق ملاحظة الدور والمساهمة الهامتين للمجتمع المدني، في إيجاد استجابات للتحديات والفرص التي تفرضها الهجرة الدولية.

إنّ لإندونيسيا تحدياتها الخاصة التي تواجهها في معالجة التأثير السلبي للهجرة. إن حكومة إندونيسيا، إدراكاً منها للمشاكل المتزايدة التي يواجهها عمالنا المهاجرون - غير المهرة وذوو المهارات الضعيفة بشكل رئيسي، وبخاصة النساء، في القطاعات غير الرسمية - تواصل تدعيم جهودها لتعزيز حقوق أولئك العمال المهاجرين وحمايتهم.

على الصعيد الوطني، صادقنا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تحض إندونيسيا البلدان التي لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. ونعمل أيضاً على توسيع نطاق حماية مهاجريننا بإنشاء وحدات لخدمة المواطنين في سفاراتنا وقنصلياتنا في سائر البلدان، وقد عملنا على تطوير خارطة طريق تقضي بعدم وجود أي مهاجر يعمل بالخدمة المنزلية بحلول عام ٢٠١٧، وذلك لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة للعمال المهنيين والمهرة.

أما على الصعيد الإقليمي، فما فتئت إندونيسيا تعمل على تعزيز وتنفيذ إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين. وفي شهر آب/أغسطس استضافنا مؤتمراً في جاكارتا للتعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية والانتقال وأفضل الممارسات المتعلقة بالهجرة والتنمية في جنوب شرق آسيا.

أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فقد انخرطنا بفعالية في منتديات تتعلق بمسائل الهجرة من قبيل عملية كولومبو،

الهجرة بصورة وثيقة قدر الإمكان بالنسبة للمهاجرين، وأن تقوم على نهج محوره المهاجر.

السيد الهاجري (قطر): أود في البداية أن أعبر عن تعازي دولة قطر لأسر ودول ضحايا الحادث المؤسف الذي أدى إلى غرق سفينة في البحر الأبيض المتوسط صباح اليوم. إن مثل هذا الحادث يضيف على اجتماعنا اليوم أهمية إضافية ومسؤولية.

كما أود أن أعلن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25).

كما يطيب لي في البداية أيضاً أن أعبر عن الشكر والتقدير لسعادة السيد جون آش، رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يعتبر فرصة للمجتمع الدولي لتقييم آثار سياسات الهجرة الدولية وبرامجها؛ وتعزيز التعاون والشراكة الدوليين في هذا المجال؛ وللتقدم بتوصيات حول اتخاذ إجراءات ملموسة لإجراء المتابعة وإدماج الهجرة وتنقل الأيدي العاملة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما أود أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة والضيوف الكرام الذين يشاركون في هذا الحدث الهام. إننا نعي أهمية دور العمالة الوافدة والأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من بلدان المقصد والمنشأ، وذلك باعتبارها طرفاً فاعلاً في تنفيذ برامج التنمية في بلدان المنشأ من خلال المساهمة في رفع المستوى المعيشي وتخفيف وطأة الفقر ودعم النمو الاجتماعي والاقتصادي عن طريق التحويلات المالية إلى يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية. كما يسهم تنقل الأيدي العاملة في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتوثيق أواصر الصداقة بين بلدان المهاجرين والدول التي يعملون بها.

٢٠٠٦، أصبح بلدي وجهة للعديد من المهاجرين الأجانب. ونقدر أيما تقدير مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية التشيكية وفي تنوعنا الثقافي. وفي الوقت نفسه، شكلت الزيادة في الهجرة تحديات لدولتنا واقتضت وضع هياكل وقوانين جديدة لإدارتها. لقد بدأنا بوضع سياسات تهدف إلى تشجيع الرعايا الأجانب على اعتماد الجمهورية التشيكية بلد مقصد. وفي الوقت نفسه، وضعنا استراتيجيات لدمج المهاجرين الشرعيين، وهي عنصر حيوي للهجرة والتنقل.

إن انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي ربط بلدنا بنظام الهجرة العالمي. وما زلنا نعمل على التعاون الدولي مع بلدان المقصد بوصف ذلك عنصراً لا يتجزأ من بناء نظام جديد للهجرة. والبعد الخارجي للهجرة جزءاً لازماً للإدارة العامة للهجرة. ونتعاون مع البلدان الشريكة بطريقة متوازنة اخذين في الاعتبار جميع جوانب الهجرة.

إن أي إدارة فعالة للهجرة ينبغي أن تركز على التعاون المكثف ونهج شراكة في إدارة الهجرة في ما بين بلدان المنشأ، والعبور والمقصد. وقد تم تأييد نهج الشراكة ذاك في العديد من العمليات التشاورية الإقليمية، من قبيل عملية براغ، التي بدأناها خلال رئاستنا للاتحاد الأوروبي. ومن الجوهرى للعمل التكميلي عند هذا المستوى العملي والعملي أن يُدمج في عملية تشاورية وتكون فيها الملكية للدولة ولا تؤدي تلك العملية إلى اتخاذ قرارات. ومن الجدير بالذكر أن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي انبثق من الحوار الرفيع المستوى الأول مثال يُحتذى به في هذا التعاون.

إن الهجرة الدولية في رأينا هي من دون شك خطة عالمية يقتضي النظر فيها على أعلى مستوى ممكن. غير أن إيجاد حلول عملية يمثل أجمع الوسائل عندما تنفذ تلك الحلول على الصعيدين الإقليمي والمحلي. هذا النهج يضمن بأن تُنفذ إدارة

والإقليمية والدولية والتعاون العربي والدولي في مجال الهجرة الدولية، ومن أهمها الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالقاهرة، ونظمتها كل من الأمانة العامة للجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، تحضيراً لحوارنا اليوم.

ونشير إلى التحديات التي تواجه العالم العربي، ومن بينها تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية؛ وتنقل الأيدي العاملة من المنطقة العربية واليهما؛ وعدم توافر بيانات دقيقة ودراسات مقارنة حول تنقلها وآثارها على التنمية؛ وضعف السياسات المتكاملة لإدماج هذه الفئات في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن الأسباب الدافعة إلى الهجرة من الدول العربية في أغلب الأحيان أسباب اقتصادية، مثل الفقر والبطالة. وبالتالي سيكون للالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تأثير على الهجرة، وبخاصة هجرة العقول. ولتعزيز دور الجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية، فإننا نؤمن بضرورة إشراك رموز الجاليات العربية المغتربة والشباب المغترب في أنشطة الحوار بين الثقافات والديانات، الذي من شأنه تعزيز دورهم كجسر للتفاعل الثقافي والحضاري والاقتصادي بين الدول العربية ودول المهجر.

هذا، ونود لفت الانتباه إلى التزايد الملحوظ في أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة للظروف السياسية التي تمر بها بعض دول المنطقة العربية ونتيجة للصراعات السياسية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مما يشكل عبئاً على خطط التنمية ويستلزم تضافر الجهود الدولية لمواجهته.

وختاماً، ووعياً منا بأن قضية الهجرة وأوضاع المهاجرين وحقوقهم لم تعد تمثل شواغل اقتصادية واجتماعية وإنسانية هامة فقط، بل أصبح لها أيضاً بعض التداعيات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وحرصاً على تعزيز الجوانب

إننا نؤكد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنشأ والمقصد وضرورة وضع مقاربات ورؤى شاملة ومتوازنة لرعاية وحماية حقوق هؤلاء العمال وأفراد أسرهم واستيعاب العائدين منهم. وإدراكاً منا لتنامي ظاهرة العداء للأجانب في العديد من الدول، فإننا نكرر تأكيدنا على ضرورة العمل من أجل تعزيز حماية حقوق هذه الفئات، بما تكلفه المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الأجندات السياسية والممارسات العنصرية.

وانطلاقاً من حرص دولة قطر على ضمان جميع حقوق المقيمين في الدولة بدون استثناء، فإن دستورها يكفل المساواة للجميع أمام القانون، حيث تنص المادة ٣٥ منه على أن الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. كما تنص المادة ٥٢ منه على أن يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله وفقاً لأحكام القانون. وتقضي المادة ٣٠ من الدستور بأن العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية، وذلك لجميع العاملين بدون أي تفرقة بين عامل قطري وعامل أجنبي. كما جاء قانون العمل القطري لسنة ٢٠٠٤ لتعزيز حقوق العمال المكفولة في الدستور الدائم للدولة ودعم سبل حمايتهم بدون أي تمييز.

والى جانب الحماية الدستورية والتشريعية لحقوق العمال ومصادقة الدولة على العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فقد اتخذت دولة قطر خطوات لضمان احترام وإنفاذ تلك القوانين، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول المرسله للعمالة لتنظيم عملية الاستقدام منذ بداية التعاقد وأثناء تنفيذ العقد وحتى موعد عودة العامل إلى موطنه الأصلي.

إننا نود التعبير في هذا المحفل عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزته الدول العربية من خلال مشاركتها في الحوارات الثنائية

وقد تجسّدت تلك الهيكلية في ثلاثة أساليب مختلفة على الأقل. فبعد ثلاثة عقود من تدفق الهجرة الكثيف، لم تعد حيويتها وطبيعتها تعتمدان على أسبابها الأصلية. إنما اليوم أكثر اعتماداً على منطقها الداخلي الخاص مع الحكم الذاتي النسبي. فالهجرة الآن ظاهرة طويلة الأمد ولا تستجيب لتدابير قصيرة الأمد أو ظرفية. ويمكن للتدابير قصيرة الأمد أن تؤثر على كثافتها وطابعها، ولكنها لن تؤدي إلى تعديل جذري فيها.

أخيراً، إنّ الهجرة والتحويلات المالية مسألتان أساسيتان حين يتعلق الأمر بمسار الاقتصاد والمجتمع في تلك البلدان. وحجم التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حدّاً لم يُعدّ ممكناً معه تحقيق التوازن الاقتصادي الكليّ بدونها. وهذا يتعلّق أيضاً بحصول شرائح واسعة من السكان على الخدمات الصحية، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والإسكان.

إنّ إدراك الطابع الهيكلي للهجرة يثير للدول ثلاثة تحديات كبرى على الأقل - أولاً، الحدّ من الهجرة القسرية وتثبيطها، ولا سيما بالمعنى الهيكلي؛ ثانياً، حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في بلدان العبور وبلدان المقصد على السواء؛ وثالثاً، توطيد علاقات الشتات مع بلد المنشأ ومجتمعاته المحلية.

يدرك الهدف الأول العوامل المعقّدة التي تنشأ في الهجرة والمرتبطة ارتباطاً أساسياً بالعوامل الاقتصادية، مثل العمالة والدخل، والعوامل الاجتماعية مثل العلاقة بين الأفراد ومجتمعهم المحلي وأسْرهم، كما أنّها ترتبط بعمق العلاقة بين الفرد وظاهرة الهجرة ومسائل أخرى.

والهدف الثاني، تثبيط الهجرة، يعني تهئية الظروف للمهاجرين المحتملين لكي يرسّخوا جذورهم في أوطانهم ومجتمعاتهم المحلية. وهو ينطوي على تحوّل في تركيز العلاقات الدولية مع المهاجر، حيث يُنظر إليه بمعزل عن وضعه، بصفته

الاجنبية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عملية التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي، ووعياً بالآثار السلبية لهجرة الكفاءات العربية على جهود التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا نتطلع إلى عقد المزيد من عمليات التشاور الإقليمية لتبادل التجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة ومواجهة التحديات، آخذين بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية لكل منطقة جغرافية من حيث الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات المتعلقة بها.

السيد غارسيا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): إنّ الهجرة ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها. وانتقل البشر دوماً من مكان إلى آخر، ولكنها لم تعتبر مشكلة سوى قبل وقت قصير. ولم تظهر مدرجة في جدول الأعمال الإقليمي والدولي إلا مؤخراً.

وفي بلدان منطقة أمريكا الوسطى، لا سيما بلدان ما يسمى بالمثلث الجنوبي - غواتيمالا وهندوراس والسلفادور - حالات هجرة وصفت في بعض الدوائر الأكاديمية بأنها متفجرة، إذ أن أكثر من ٢٠ في المائة من سكانها يقيمون في الخارج. وحالة السلفادور حالة نموذجية، إذ يعيش في الخارج أكثر من ٣٠ في المائة من سكانها، وهم ٩,٢ ملايين شخص تقريباً. ومن هؤلاء، يعيش ٥,٢ ملايين في الولايات المتحدة، وهي بلد المقصد الرئيسي للهجرة من أمريكا الوسطى والسلفادور.

وفي هذه الحالة، يُظهر آخر تعداد في الولايات المتحدة أنّ عدد السلفادوريين في ذلك البلد قد ارتفع بمعدل ١٥٩ في المائة.

وبالنظر إلى حجم تدفق الهجرة في المنطقة واستمرارها مع مرور الوقت، تزايدت الهجرة الدولية في بلدان عديدة في المنطقة، مؤكدة أنّها ظاهرة هيكلية للحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا الوسطى، بما فيها السلفادور.

إنسانا له حقوق، ويستحق بالتالي اهتمام الدولة. إننا نتكلم عن بناء نوع جديد من المواطنة.

الثامنة والستين قد اكتمل تشكيله وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

أخيرا، يجعل الهدف الثالث من الضروري دعم فكرة أنّ بناء الديمقراطية والتنمية غير ممكن إلا إذا دمجنا قوة الشتات، التي توفر أكثر من التحويلات المالية بكثير، مثل فرص الاستثمار والأعمال في الشتات، وتدعيم منظمات الهجرة وارتباطاتها بالمجتمعات المحلية، في مجال الاستثمار الاجتماعي وتحويل "استنزاف الأدمغة" إلى "كسب الأدمغة". ونحن في النهاية بحاجة إلى تدابير شاملة ومتكاملة، مع جهود كبيرة في التنسيق بين المؤسسات، وفي مشاركة المهاجرين أنفسهم في تحقيق الأهداف التي أشرت إليها في هذا البيان.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه، بعد الجلسات المتتالية للجان الرئيسية يوم الثلاثاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، انتخب الممثلون التالية أسماءهم رؤساء للجان الرئيسية الست للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأصبحوا، تبعا لذلك، أعضاء في مكتب الجمعية في هذه الدورة.

وهم، اللجنة الأولى، سعادة السيد إبراهيم الدباشي (ليبيا)؛ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، سعادة السيد كارلوس إنريكي غارسيا غونزاليس (السلفادور)؛ اللجنة الثانية، سعادة السفير عبد السلام دبالو (السنغال)؛ اللجنة الثالثة، سعادة السيد ستيفان تافروف (بلغاريا)؛ اللجنة الخامسة، سعادة السيد يان تالاس (فنلندا)؛ واللجنة السادسة، سعادة السيد باليئا كوهونا (سري لانكا)، أهنئ رؤساء اللجان على انتخابهم.

بانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية الست ونواب رئيس الجمعية العامة الـ ٢١، يكون مكتب الجمعية العامة في دورتها